

النموذج التنموي الجديد

تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع

التقرير العام



اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي
LA COMMISSION SPÉCIALE SUR LE MODÈLE DE DÉVELOPPEMENT

أبريل 2021



صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

مقتطفات من الخطب الملكية السامية

"إذا كان المغرب قد حقق تقدما ملموسا، يشهد به العالم، إلا أن النموذج التنموي الوطني أصبح اليوم، غير قادر على الاستجابة للمطالب الملحة، والحاجيات المتزايدة للمواطنين، وغير قادر على الحد من الفوارق بين الفئات ومن التفاوتات المجالية، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية.

وفي هذا الصدد، ندعو الحكومة والبرلمان، ومختلف المؤسسات والهيئات المعنية، كل في مجال اختصاصه، لإعادة النظر في نموذجنا التنموي لمواكبة التطورات التي تعرفها البلاد".

مقتطف من خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس

افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة - 13 أكتوبر 2017

" لقد دعوت، من هذا المنبر، في السنة الماضية، إلى إعادة النظر في النموذج التنموي الوطني، وبلورة منظور جديد، يستجيب لحاجيات المواطنين، وقادر على الحد من الفوارق والتفاوتات، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية ومواكبة التطورات الوطنية والعالمية.

(...)

لذا قررنا تكليف لجنة خاصة، مهمتها تجميع المساهمات، وترتيبها وهيكلتها، وبلورة خلاصاتها، في إطار منظور استراتيجي شامل ومندمج؛ على أن ترفع إلى نظرنا السامي، مشروع النموذج التنموي الجديد، مع تحديد الأهداف المرسومة له، وروافد التغيير المقترحة، وكذا سبل تنزيله".

مقتطف من خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس

افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة - 12 أكتوبر 2018

" وإننا ننتظر منها أن تباشر عملها، بكل تجرد وموضوعية، وأن ترفع لنا الحقيقة، ولو كانت قاسية أو مؤلمة، وأن تتحلى بالشجاعة والابتكار في اقتراح الحلول.

إن الأمر لا يتعلق بإجراء قطيعة مع الماضي، وإنما نهدف لإضافة لبنة جديدة في مسارنا التنموي، في ظل الاستمرارية.

ويبقى الأهم هو التحلي بالحزم والإقدام، وبروح المسؤولية العالية، في تنفيذ الخلاصات والتوصيات الوجيهة، التي سيتم اعتمادها، ولو كانت صعبة أو مكلفة".

مقتطف من خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس

عيد العرش - 29 يوليوز 2019

تصميم التقرير

تمهيد...9

المهام الموكولة الى اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي والمقاربة المعتمدة...13

القسم الأول : مغرب اليوم وعالم الغد...17

I. المشاورات، الوضعية الراهنة والتشخيص...19

1. تصورات مواطنة ومؤسساتية تدعو إلى التغيير..19

2. لمحة عن مسار التنمية بالمغرب..22

3. وضعية راهنة تختلط فيها المكاسب ومظاهر الخصاص...24

4. معيقات نسقية وكوابح في وجه التنمية...28

5. التمثلات الجماعية وقيادة التغيير...33

II. المرتكزات وعناصر الاستشراف في أفق 2035..35

1. انتظارات وتطلعات المغاربة..35

2. التحولات الوطنية والعالمية...37

3. الإطار المرجعي..40

III. التغيير ضروري وذو طابع استعجالي..41

القسم الثاني : النموذج التنموي الجديد: مغرب الغد..43

I. طموحنا من أجل المغرب في أفق 2035..47

1. مغرب الغد...47

2. أهداف التنمية...48

3. مؤشرات تقييم النتائج...50

II. مرجعية جديدة للتنمية...53

1. توجه تنظيمي جديد..54

2. مبادئ مشتركة للعمل...56

3. التزامات الفاعلين..60

4. إطار لترسيخ الثقة والمسؤولية..64

III. المحاور الاستراتيجية للتحول...69

1. المحور الأول: اقتصاد منتج ومتنوع قادر على خلق قيمة مضافة ومناصب شغل ذات جودة..............72

2. المحور الثاني: رأسمال بشري معزز وأكثر استعدادا للمستقبل...92

3. المحور الثالث: فرص لإدماج الجميع وتوطيد الرابط الاجتماعي..106

4. المحور الرابع: مجالات ترابية قادرة على التكيف : فضاءات لترسيخ أسس التنمية..................117

القسم الثالث: رافعات التغيير........ 133

I. الأوراش التحولية لإطلاق النموذج التنموي الجديد 135
1. الرقميات........ 135
2. الجهاز الإداري........ 137
3. تمويل النموذج التنموي الجديد 138
4. مغاربة العالم 141
5. الشراكات الدولية للمغرب 142
II. الميثاق الوطني من أجل التنمية........ 145

أعضاء اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي 147

تمهيد

يستمد نماء الأمة جذوره انطلاقا من أرضية خصبة، تتشكل من مقومات رمزية تندرج في إطار الزمن الطويل. وبكونه بلدا ذا عمق تاريخي، شكل مدارا للحضارات على مر العصور، فإن المغرب كرس دائما اختيار التعددية والإدماج واشاعة القيم كأساس لتطوره. وتشبثا بهذا الإرث العريق، فإن الأمة المغربية تراهن على تحقيق إقلاع حضاري ينبني على استثمار كافة مقومات التنمية في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وذلك ضمن رؤية مستقبلية طموحة، ترتكز على الشعور بالانتماء إلى نفس الوطن.

خلال العقدين الأخيرين، عرفت المملكة تقدما ملحوظا، ساهم في الرفع من سقف المطالب وأضفى شرعية على التطلعات الجديدة. وانسجاما مع روح الدستور واستنادا على الإرث التاريخي الغني، فإنه يصبو إلى نفس جديد، من خلال تعبئة كافة مكوناته وبروح المواطنة وحس التضامن، بغية بناء مستقبل مزدهر يؤمن رفاه المواطنين.

وتلتقي مكونات المجتمع المغربي اليوم حول نفس الرغبة الملحة والمتمثلة في تحرير الطاقات من خلال تعزيز قدرات المواطنات والمواطنين؛ استباق التحولات التي يشهدها العالم من أجل تعبئة الفرص التي تتيحها والتخفيف من حدة المخاطر الناجمة عنها؛ التعريف بالمبادرات المحلية المبتكرة في بلد يشكل فيه الشباب الشريحة الديمغرافية الأوسع؛ وتحصين الحريات ضمن إطار يكرس الثقة والمسؤولية.

لقد قامت بلادنا بتشخيص شمولي لوضعيتها التنموية ورصد مؤهلاتها والتحديات التي تواجهها وكذا الوعود التي بالإمكان تقديمها، وذلك قبل حدوث الأزمة الصحية العالمية والتي ألقت بظلالها على الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. لقد أبان المغرب عن فهم عميق للأزمة الحالية، باعتبارها ليست مجرد أزمة عابرة، بل لكونها تؤشر على تحولات هيكلية عميقة لها انعكاسات على كافة المستويات الترابية ومجالات السيادة الوطنية على المستوى الاقتصادي، الغذائي، الطاقي أو الرقمي. لقد حان الوقت، كما جرت العادة في تاريخ المملكة العريق والمتواصل، لتجديد الميثاق الوطني. ميثاق يضمن في نفس الآن الانصاف والحرية، الحماية والتمكين، الابتكار والتجذر، التعددية والوحدة، وذلك خدمة لطموح تنموي جديد. هذا الميثاق، الذي يشكل التزاما معنويا وسياسيا ورمزيا قويا أمام جلالة الملك وأمام الأمة برمتها، بإمكانه أن يشكل محطة تاريخية جديدة لبلادنا.

لا يمكن الارتقاء نحو مستقبل مشترك دون جذور مشتركة يمكن الارتكاز عليها. كما أنه لا يمكن تحقيق إقلاع دون أرضية صلبة تكرس روح الانتماء الجماعي الذي يضمن التزام وانخراط كافة الأجيال ويعبئ الطاقات بكل تنوعها. إن الأمة المغربية التي تكرس قيم الإسلام المبنية على التسامح والانفتاح، تسعى إلى جعل هذه القيم قوة دفع لمشروعها الجماعي القائم على الاعتزاز بالنفس واحترام الآخر. وفي الوقت الذي يجتاز فيه العالم مرحلة شك على المستوى المؤسساتي، وتطرح تساؤلات حول قضايا الهوية وتزداد حدة التوترات الجيوسياسية في سياق صعود قوى جديدة، فإن المملكة تسعى إلى رسم مسارها التنموي بالاستناد على تطلعات وانتظارات مواطنيها وسعيا منها في المساهمة في بناء عالم أفضل.

يستمد هذا الطموح المستقبلي، إذن، جذوره من الإرث التاريخي وإرادة الحاضر. فهو يأخذ بعين الاعتبار التاريخ الحديث خلال العقدين الأخيرين، اللذين شهدا زخما إصلاحيا خلال عشرية 2000 وعرفا عدة تطورات ذات الصلة بالوعود الدستورية لسنة 2011؛ وقبل ذلك في القرن الماضي، بما يشكله من لحظات اختبار واجهت الأمة، والتي تم تجاوزها بفضل الحماس الذي واكب الاستقلال وتوحيد البلاد،

الـذي يسـتمد حيويتـه مـن ثـورة الملـك والشـعب ومـن التاريـخ العريـق للأمـة المغربيـة. وباعتبـار المغـرب مزيـج فريـد مـن نوعـه لعدة روافد ثقافيـة؛ العربيـة الإسـلامية والأمازيغيـة والافريقيـة والصحراويـة الحسـانية والعبريـة والأندلسـية، فـإن الشـخصية التاريخيـة المغربيـة تمـزج بيـن الزمـن الطويـل والتعدديـة. وتتعـزز هـذه الشـخصية التاريخيـة بالتشـبث بقيـم الاسـلام المسـتنيرة والمتجـذرة، فـي انسـجام مـع القيـم الإنسـانية. وهـو مـا يكـرس اعتـزاز المغـرب بخصوصيتـه وتفـرده. إن الشـعور بالانتمـاء إلـى أمـة تعـد مـن بيـن أعـرق الأمـم في العالـم يشـكل أحـد الدعامـات لبنـاء مسـتقبلنا المشـترك.

إن المؤسسـة الملكيـة، بكونهـا رمـزا للاسـتمرارية التاريخيـة والاسـتقرار تشـكل الدعامـة الأساسـية لهـذا البنـاء وتعطـي للأمـة القـدرة والجـرأة الضرورييـن لتطورهـا وازدهارهـا. إن جلالـة الملـك، الـذي يجسـد هـذا التفـرد، هـو الضامـن للتـوازن بيـن دولـة قويـة وعادلـة ومجتمـع قـوي ودينامـي. وهـو يكـرس القيـادة الضروريـة لتحقيـق الطموحـات التاريخيـة الكبـرى ولتتبعهـا وضمـان اسـتمراريتها.

إن المغاربـة، نسـاء ورجـالا، أينمـا تواجـدوا عبـر العالـم، يحملـون معهـم إرثـا حيـا وذاكـرة منفتحـة علـى المسـتقبل. ومـن خـلال ضـرب موعـد مـع أنفسـهم ومـع التاريـخ بغيـة زرع أحلامهـم وتنميتهـا والحـرص علـى تحقيقهـا، فإنهـم يلتزمـون بجعـل قيمهـم وتعدديتهـم وتراثهـم جـذورا مغذيـة للمسـتقبل، وبجعـل تطلعاتهـم تواكـب تطـورات العالـم وتسـاهم فـي بنـاء مسـتقبله. وأيضـا علـى جعـل وطنهـم قـادرا علـى الاسـتمرار فـي التشـبث بقيـم السـلم والازدهـار المشـترك.

المهام الموكولة إلى اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي والمقاربة المعتمدة

أحدث جلالة الملك محمد السادس نصره الله، في نونبر 2019 اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، مدشنا بذلك ورشا للتشخيص والبناء المشترك للمستقبل الذي يتعين تناوله "بالشجاعة والإبتكار" و"المصلحة الوطنية العليا".

وتتمثل المهمة الموكولة إلى اللجنة، ذات الطابع الاستشاري، في تشخيص الوضعية الراهنة للتنمية بالمملكة، بصراحة وموضوعية، وفي رسم معالم نموذج تنموي جديد قصد الدفع ببلادنا "للتوجه بكل ثقة نحو المستقبل". وطبقا للتوجيهات الملكية السامية، فإن مهمة اللجنة تستدعي اعتماد: 1) تفكير استراتيجي يركز على إيجاد الحلول لإشكاليات نسقية تُعتبر السبب الرئيسي لتراجع وتيرة التنمية، 2) تفكير ذي طبيعة شمولية ومندمجة يقارب التنمية في أبعادها المتعددة (المؤسساتية، الاقتصادية، الاجتماعية، الترابية والبيئية) في انسجام مع المبادئ والقيم التي كرسها دستور المملكة، 3) تفكير استشرافي يراعي تطورات السياق الوطني والدولي على الأمدين المتوسط والطويل، 4) وأخيرا، وبالخصوص، اقتراح نموذج تنموي يضع المواطن في صلب أولوياته ومنسجم مع واقع البلاد ومتطابق مع خصوصياتها ومؤهلاتها، ويعمل على "تحديد الأهداف المرسومة له وروافد التغيير المقترحة وكذا سبل تنزيله". وإجمالا، فإن هذا النموذج يجب أن يشكل أيضا "منظورا جديدا يستجيب لحاجيات المواطنين".

واعتبارا للثقة المولوية السامية التي حظيت بها، ووعيا منها بحجم المهمة التي كُلِّفت بها، فقد كرست اللجنة جهودها لأداء رسالتها بكل تفان، وسعت للاستجابة لانتظارات جلالة الملك، عبر تعبئة جهودها الفردية والجماعية بحماس وبروح وطنية. وقد حاولت الوقوف على مختلف المكتسبات والمؤهلات التي تزخر بها بلادنا بكل تعقيداتها وتنوعها، بالإضافة إلى الصعوبات التي تواجهها في مسارها التنموي، خاصة من خلال وجهة نظر المواطنين وتطلعاتهم. وعملت أيضا على وضع التطورات الوطنية في سياق عالمي يشهد تحولات وإن كانت مطبوعة بعدم اليقين، إلا أنها تتيح فرصا جديدة.

لقد اعتمدت اللجنة منهجية عمل مبتكرة وغير مسبوقة لرسم معالم نموذج تنموي جديد. وترتكز هذه المنهجية على الإنصات والمشاورة الوطنية الموسعة، انطلاقا من الاعتقاد الراسخ بأن الحلول التقنية لمشاكل موضوعية غير كافية لتقوية الرابط الاجتماعي وغير قادرة لوحدها على ضمان انخراط الجميع وبأن الحلول النابعة من أرض الواقع تتسم بإبتكار ووجاهة متميزين كلما توفر لهذه الحلول الفضاء الملائم للتعبير عن نفسها.

"هناك من يتوفرون على كل شيء وهناك من لا يملكون أي شيء". إنها شهادة معبرة لإحدى الطالبات خلال إحدى المشاورات التي قامت بها اللجنة، وهي جزء يسير من بين العديد من الشهادات حول واقع مؤثر وبالغ التعقيد تتجاذبه تجارب مختلفة بل ومتباينة أحيانا، واقع اختارت اللجنة الإنصات إليه بكامل التعاطف لالتزامها الأخلاقي بأن تضع نفسها محل كل الآخرين.

وقد حرص أعضاء اللجنة أينما حلوا على الإصغاء وعلى توثيق الآراء والملاحظات: في البوادي النائية كما في قلب الحواضر، في المناطق الصحراوية كما في المناطق الساحلية، في ثانوياتنا كما في جامعاتنا، لدى الفئات الهشة ولدى النخب المعولمة؛ هناك حيث مغرب الأجداد وهنا حيث تتشكل الطليعة وتُصنع النخب، لدى نواب الأمة وممثلي الهيئات السياسية والاقتصادية وأطر الإدارات وممثلي المجتمع المدني والمقاولات، لدى كافة المواطنين الذين تأتت فرصة الالتقاء بهم والإنصات إليهم.

وقد مكنت إسهامات المواطنين والمؤسسات، الشفوية منها والكتابية والإلكترونية، من إثراء عمل اللجنة. ويقدم هذا التقرير ما تم التعبير عنه مصاغا بطريقة تمنحه معنىً يتمحور حول تصور مستقبلي وطموح مشتركين ويرتكز على نهج للتغيير يعطي لهذا الطموح صبغة جماعية ويجعله ذا مصداقية وقابلا للتطبيق.

وعلى امتداد مراحل إعداد هذا التقرير، تم التعبير بشكل صريح عن العديد من الانشغالات. وكان الإجماع غالبا بشأن الإرادة في استغلال هذه الفرصة السانحة غير المسبوقة قصد البناء الجماعي، تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك، لمجتمع منفتح وقوي بتعدده، يضم نساء ورجالا جديرين ويتحلون بروح المسؤولية، ويشكلون أمة تجتمع حول دولة قوية وعادلة.

إن التاريخ العريق والغني للمملكة حافل بالمحطات التي أبانت فيها عن قدرتها على تجديد نفسها، قوية بامتدادها التاريخي وبمتانة مؤسساتها وبقدرتها على تعبئة الذكاء الجماعي. وانطلاقا من هذه المرونة التي تتقن بلادنا أسرارها برزت هذه الفرصة باعتبارها، في نظر الجميع، مناسبة لتدشين مرحلة جديدة في نماء المغرب.

القسم الأول

مغرب اليوم وعالم الغد

I. المشاورات، الوضعية الراهنة والتشخيص

II. المرتكزات وعناصر الاستشراف في أفق 2035

III. التغيير ضروري وذو طابع استعجالي

I. المشاورات، الوضعية الراهنة والتشخيص

1. تصورات مواطنة ومؤسساتية تدعو إلى التغيير

تم تفعيل مقاربة البناء المشترك التي اعتمدتها اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، منذ الشروع في أشغالها، من خلال فتح فضاءات للمشاورة قصد تلقي انشغالات واقتراحات المواطنين والفاعلين المؤسساتيين. وقد مكنت هذه الآلية من تغطية كل مناطق المملكة وجميع مكونات المجتمع، مما أتاح إجراء مشاورة وطنية حول قضايا التنمية. فقد دُعِيّ المواطنون والأحزاب السياسية والفاعلون المؤسساتيون والاقتصاديون والشركاء الاجتماعيون وممثلو المجتمع المدني والهيئات الكبرى المنظمة إلى إبداء آرائهم بكل صراحة حول إكراهات التنمية وإلى تقاسم انتظاراتهم وتوصياتهم بخصوص النموذج التنموي الجديد.

استمرت دينامية المشاركة على الرغم من الإكراهات المرتبطة بأزمة كوفيد-19. وقد اعتمدت اللجنة في أشغالها على منصتها الإلكترونية لمواصلة تلقي مختلف مساهمات المواطنين ونظمت ورشات وندوات تولى تأطيرها خبراء حول قضايا أساسية تتعلق بالنموذج التنموي. وقد تم بث بعض من هذه اللقاءات مباشرة على شبكات التواصل الإجتماعي. وإجمالا، تفاعل أكثر من 9.700 شخص بصفة مباشرة مع اللجنة، 1.600 من خلال جلسات الإنصات والاستماع وأكثر من 8.000 عبر آليات مشاورة موسعة. كما توصلت اللجنة بأكثر من 6.600 مساهمة مكتوبة، منها 270 مقدمة مباشرة و2530 بواسطة المنصة الرقمية، و3800 مندرجة في إطار دعوات المساهمة الموجهة إلى التلاميذ والطلبة ونزلاء المؤسسات السجنية.

وقد سمحت هذه المقاربة التشاركية بتشخيص وضعية التنمية ببلادنا كما عبرت عنها تصورات المواطنين والفاعلين، التي مكنت من تسليط الضوء على المكتسبات بالإضافة إلى الانتظارات والتطلعات. ويمثل الإقرار بمؤهلات المملكة وإمكاناتها قاسما مشتركا لمختلف الآراء المعبر عنها. ويأتي في مقدمة هذه المؤهلات الإجماع العام حول المؤسسة الملكية باعتبار جلالة الملك رمز وحدة الأمة وضامن دوام الدولة واستمرارها والحَكم الأسمى بين مؤسساتها. ويعزز هذا الإجماع الاستقرار والأمن اللذين تحظى بهما المملكة وقدرتها على تدبير القضايا المندرجة في الزمن الطويل. ومن بين المؤهلات التي أكد عليها المشاركون نجد، أيضا، الرأسمال اللامادي الغني والمتنوع للمملكة ورأسمالها الطبيعي المتميز وبنياتها الأساسية المطابقة للمعايير الدولية وصورتها الإيجابية وذات المصداقية لدى المنتظم الدولي وكذا التقدم الذي سجلته في مجال الانتقال الديمقراطي.

وبقدر ما تشيد المشاورات بالمكتسبات المُحرَزة، فإنها تُبرز بعض المخاوف بشأن المستقبل نابعة أساسا من الإحساس بتعطل آليات الارتقاء الاجتماعي وتلاشي الثقة في قدرة المؤسسات العمومية على السهر على الصالح العام. وقد أعرب المشاركون، بكل أصنافهم، عن قلقهم إزاء هذه الحالة التي يزيدها استفحالا الشعور بضعف الحماية الاقتصادية والاجتماعية والقضائية. وفي هذا الصدد، تم التركيز بشدة على نقطتين أساسيتين: 1) ضعف الإدماج الذي يتسم به النموذج الحالي والمتجلي في تعميق الفوارق ومخاطر التراجع الاجتماعي للطبقة الوسطى، 2) أزمة الثقة تجاه الفعل

العمومي في سياق تردي جودة الخدمات العمومية وضعف الحس الأخلاقي وقيم النزاهة على العموم لدى المكلفين بتدبير الشأن العام. ويتجلى ضعف الثقة أيضا إزاء النخب السياسية والاقتصادية والفئات الاجتماعية الميسورة والتي ينظر إليها من زاوية استفادتها من امتيازات غير مشروعة وأنها غير حريصة على المصلحة العامة. وتأسف غالبية المواطنين الذين تمت استشارتهم لغياب آليات التقنين الفعلي للأنشطة الاقتصادية وكذا لانعدام حد أدنى من الحماية الاجتماعية للجميع.

الإطار رقم 1 : بعض العبارات كما صرح بها المواطنون والتي تكشف عن مناخ عدم الرضا وضعف الثقة



تتطابق آراء المشاركين في المشاورات المواطنة بشأن التقدم الحاصل والإنجازات الهامة للبلاد خلال العقدين الأخيرين والتي لم تمنع، رغم ذلك، من تعميق الفوارق وتدهور جودة الخدمات العمومية. إن التوزيع غير المتكافئ للمجهود الإنمائي عبر التراب الوطني، تحت التأثير المزدوج لضعف الإمكانيات والاختلالات في تدبير الشأن العام، يغذي الشعور بوجود تعامل متباين مع الساكنة ومع المجالات الترابية ويقوي الفجوة بين "من يتوفرون على كل شيء ومن لا يملكون أي شيء". إن التهميش الذي يطال بعض المناطق وإقصاء العالم القروي وإضعاف الطبقة الوسطى والإحساس السائد بركود الحركية الاجتماعية تمثل المآخذ الأكثر ورودا في المشاورات المواطنة. وخلال جلسات الإنصات توالت المطالب حول الولوج المتكافئ إلى الخدمات العمومية. وتوجد قناعة مشتركة لدى المواطنين مفادها أن الإدارة والقطاعات العمومية والمرافق العامة، خاصة في مجالات التربية والتكوين والصحة، لم تعد تؤدي وظيفتها كآلية للإدماج، مولدة إحباطات عميقة ومغذية لأجواء أزمة الثقة في الفعل العمومي وإزاء الدولة.

يتفق **الفاعلون المؤسساتيون الذين تمت استشارتهم** حول المكتسبات الديمقراطية والإنجازات المتعددة التي يمكن للمغرب أن يفخر بها. غير أنهم يؤكدون على التفاوت الحاصل بين روح الدستور والوعود التي يحملها وبين حقيقة ممارسة السلط والحريات والاختصاصات. ويمنع هذا التفاوت المؤسسات الدستورية وأجهزة الضبط والتقنين من القيام بدورها على أكمل وجه. وبالإضافة إلى ذلك، يرى هؤلاء الفاعلون أن ضعف المقروئية الذي يطبع كيفية اتخاذ القرار تجعل تدبير الزمن السياسي محاطا

رجوع إلى الفهرس

بعدم اليقين ويغذي ضعف الثقة لدى المواطنين إزاء المؤسسات، كما تدل على ذلك نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية أو المحلية. وتختلف الأحزاب التي تمت استشارتها (حزبا 31) حول أسباب هذه الظاهرة غير أنها، جميعا، تقر بضرورة إعادة التفكير في النموذج التنموي وتسريع وتيرة الإصلاحات. ويدعو بعض الفاعلين المؤسساتيين، علاوة على ذلك، إلى تعزيز حماية الحريات والحقوق الفردية والجماعية.

وقد أعرب الفاعلون **الاقتصاديون والشركاء الاجتماعيون** عن قلقهم من جراء اتساع دائرة الاقتصاد غير المهيكل والذي "يضر بتنافسية المقاولات" في نظر الفريق الأول و"يمنع حماية الشغيلة" بالنسبة للفريق الثاني. وفضلا عن ذلك، فإن الفاعلين الاقتصاديين قلقون إزاء العلاقات المتوترة التي تربطهم بالإدارة ونقص الشفافية في قواعد اللعبة الاقتصادية، مستشهدين بنظام التحفيزات الذي يعتبرونه قائما على التمييز ويصب في مصلحة بعض القطاعات على حساب قطاعات أخرى. وتندد المركزيات النقابية بالأوضاع الهشة للشغيلة وضعف الالتزام بالحوار الاجتماعي لدى الأطراف الأخرى.

وفيما يتعلق بالإدارة، فهي تدرك تفاقم سلبية صورتها لدى المغاربة الذي يجسده ضعف ثقة المواطنين والفاعلين إزاءها. ويشكو مسؤولو الإدارة الذين تم الإنصات إليهم من ضعف الموارد البشرية ومن القرارات المتناقضة لتنفيذ سياسات عمومية مفتقرة للوسائل اللازمة. ويقر هؤلاء بالمستوى الضعيف لروح المبادرة لدى الموظفين والمسؤولين؛ وهي الظاهرة التي لا يمكن فصلها عن منظومة تدبير الموارد البشرية المعمول بها، التي ترتكز على الأقدمية وعلى الحرص على الامتثال أكثر منه على حسن الأداء في العمل. وفي اعتقادهم، فإن اتخاذ المبادرة قد يُعرِّض صاحبها للجزاء في ظل ثقافة سائدة لا تعترف بالحق في الخطأ.

وعلى صعيد المجالات الترابية، أبانت جلسات الانصات بحدة أكبرعن:1) الاستياء العميق لدى ساكنة المدن الصغرى والعالم القروي، مع شعور بالتدني في السلم الاجتماعي والتهميش المتزايد، و2) انعدام الاستقلالية والامكانيات، مما يعرقل الأنشطة على المستوى الترابي ويعيق بروز دينامية تنموية فضلى على الصعيد المحلي.

بالإضافة إلى أزمة الثقة، مكنت المشاورات من رصد خيبة أمل عميقة أمام مغرب عرف إجمالا مسارا إيجابيا في مجال التنمية، لكن بقي دون إستغلال أمثل لإمكاناته. وبالنظر للمؤهلات التي يمتلكها سواء من حيث تاريخه ونسائه ورجاله وشبابه وثرواته الطبيعية ورصيده الثقافي الغني والمتنوع وكذا موقعه الجيوستراتيجي في ملتقى القارات، تسود القناعة لدى جميع الفاعلين بأن المغرب له من الطاقات ما يؤهله ليكون بلدا أكثر نماء.

وتجدر الاشارة إلى أنه إذا كان الشعور بعدم الرضا وخيبة الأمل والقلق يغذي نوعا من الاستياء، فإن ذلك لا يفضي إلى حالة من اليأس بل يترجم بالأحرى استعجالا لبلوغ مستوى أعلى من التنمية وأكثر إدماجا، وهو مستوى يبدو ممكنا في نظر الجميع. ولم تبرز جلسات الإنصات إلى المواطنين مجتمعا غير متفاعل، بل أبرزت تنديدا عميقا ببطء عملية التنمية وبتعميق الفوارق. وهو ما يعد، بالتالي، تعبيرا من المواطنين عن رغبة عميقة في التغيير نحو المزيد من حرية المبادرة والمشاركة وتكافؤ الفرص.

لقد أتاحت الزيارات الميدانية التي قامت بها اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي فرصة للوقوفَ على المشاريع الناجحة على الصعيد المحلي والتي باشرها فاعلون عموميون وخواص أو من القطاع الثالث. وتعتبر هذه المشاريع، التي تتسم بتنوع كبير في طبيعتها، كمبادرات واعدة تدل على قدرة المغاربة على الابتكار وإيجاد الحلول الملائمة والخلاقة لبعض الإشكاليات حالما توفرت بعض الشروط لتحرير طاقات الفاعلين.

الإطار رقم 2 : نماذج من مبادرات واعدة

قدمت للجنة الخاصة بالنموذج التنموي خلال جلسات الإنصات والزيارات الميدانية العديد من المشاريع المبتكرة وذات الأثر القوي. وتتسم هذه المشاريع، التي يباشرها فاعلون محليون بهدف الاستجابة لإشكاليات محلية، بقابليتها للتوسع والمضاعفة أو التعميم على مجالات ترابية وقطاعات أخرى. وهي بذلك تمثل مبادرات واعدة وليدة مقاربة "من الأسفل إلى الأعلى" (Bottom up) وترعاها مجموعات اجتماعية. وفيما يلي بعض الأمثلة التي تؤكد قدرة الفاعلين والمجموعات المحلية على إيجاد حلول مبتكرة وفعالة تلائم بيئتها وحاجياتها.

مركز ماهر MahirCenter: أُحدث هذا المعهد في 2019 من طرف جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية ببنجرير، وهو المعهد الذي زارته اللجنة في دجنبر 2019. ويهدف المركز إلى تسهيل مشاركة الشباب في عملية التنمية البشرية للمملكة وفي خلق أثر إيجابي. ولهذا الغرض، يستهدف المركز تزويد الشباب بالمهارات اللازمة من أجل إنجاز مشاريعهم في أحسن الظروف والتصرف باعتبارهم قادة للتنمية. يمتد مسار التكوين على مدى عشرة أشهر ويركز على الثقافة والتواصل والبحث وتنمية التفكير النقدي من أجل إطلاق عملية التغيير وقيادتها. ويجمع التكوين بين الجوانب النظرية والعمل الميداني وتدبير المشاريع المبتكرة.

معهد التكوين في مهن الطيران: خلال زيارة قطب الصناعات المتخصصة في الطيران بالنواصر، سجلت اللجنة أن نجاح الصناعة يعزى بصفة رئيسية إلى القدرة على التعبئة والتكوين وتوفير الكفاءات المتخصصة. ويعتبر هذا المعهد، الذي أحدثته المقاولات المنتمية لهذا القطاع GIMAS بمساعدة دولية، نموذجا حقيقيا لقصة نجاح أتاحت تموقع المغرب كقاعدة لصناعات أجزاء الطائرات تتوفر على مؤهلات تنافسية بالقرب من أوربا، بفضل الإنصات والقيم والتكوين حسب الطلب؛ وهي العناصر التي تدخل في صلب هذا النموذج. ويعتبر المعهد اليوم مثالا لجسر ملموس بين التكوين المهني وعالم المقاولة مع انخراط قوي للمقاولات (الطلب) في إعداد وتدبير مضامين التكوين المستجيبة لحاجياتها والضامنة للإدماج الكامل للمستفيدين (العرض). وقد كون المعهد ما يناهز 8500 من الشباب منذ 2011.

تيبو: تعتبر "تيبو" مقاولة اجتماعية مهمتها تكوين وإدماج الشباب المحرومين الذين يعانون الإقصاءَ الاجتماعي عن طريق الرياضة والتنمية الذاتية. أحدثت "تيبو" في 2011 وطورت نموذجا اقتصاديا دائما لتلبية حاجيات اجتماعية بفضل موارد ذاتية وتعبئة شراكات من القطاع العام والخاص. وباعتبارها الفاعل الرئيسي لإدماج وتكوين الشباب بواسطة الرياضة، فإن "تيبو" تقوم اليوم بتدبير 19 مركزا بالمغرب تتوزع على 14 مدينة في 8 جهات. وتطمح هذه المقاولة الاجتماعية إلى تغطية الجهات الاثني عشر للمملكة ومواكبة الاستراتيجية الوطنية في إفريقيا بواسطة الدبلوماسية الرياضية، وأن تصبح بذلك "قاطرة للرياضة من أجل التنمية بإفريقيا في أفق 2030".

2. لمحة عن مسار التنمية بالمغرب

إن تصورات المواطنين والفاعلين المؤسساتيين ينبغي وضعها في سياقها التاريخي. وقد مكنت قراءة مسار التنمية بالمغرب خلال العقود الأخيرة من الكشف عن تقدم حقيقي في عدة مجالات، ولكن أيضا عن تنفيذ بطيء للعديد من الإصلاحات الكبرى والتي غالبا ما تُعيقها إكراهات ذات الصلة بالتفعيل. هذه الاكراهات جعلت من الصعب الحفاظ على دينامية الإصلاح وتعزيز المكتسبات الضرورية للانتقال إلى عتبة أعلى في مجال التنمية.

رجوع إلى الفهرس

عرفت بلادنا منذ أواسط التسعينيات زخما إصلاحيا غير مسبوق على مدى تاريخها. وقد انطلق هذا الزخم بالإصلاحات السياسية التي تميزت بالتقدم في مجال حقوق الإنسان والإعداد لتناوب 1998 على أساس إجماع واسع. وإثر تربعه على العرش في يوليوز 1999، بادر جلالة الملك محمد السادس إلى توسيع وتسريع هذا المنحى الإصلاحي في عدة مجالات. فالأهمية التي تم إيلاؤها للسير المنتظم للمؤسسات السياسية ولمصداقية الانتخابات والأوراش الكبرى للبنيات التحتية وبرامج التحديث الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وكذا الخيارات الاستراتيجية المعتمدة لتعزيز إشعاع المغرب على الصعيد الإقليمي والدولي، كلها كانت عوامل إيجابية منحت دفعة قوية للتنمية وأثمرت انخراطا وطنيا واسعا. وقد تولدت عن هذا المنحى الإصلاحي تغييرات اجتماعية بالغة الأهمية حملت معها انتظارات وتطلعات جديدة للمواطنين أكثر إلحاحا وأكثر تعقيدا.

الإطار رقم 3 : دينامية إصلاحية ساهمت في إذكاء عملية التنمية بالمملكة خلال عقد 2000

منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي، شرع المغرب في دينامية إصلاحية فتحت آفاق تنمية واسعة للبلاد. فبالإضافة إلى عملية المصالحة الوطنية، التي أتاحت التصالح مع الذاكرة الجماعية وتكريس أسس حقوق الإنسان (المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ثم المجلس الوطني لحقوق الإنسان)، تم إحراز تقدم في عدة مجالات:

على الصعيد السياسي: تهدئة المناخ السياسي وشفافية ومصداقية الاستحقاقات الانتخابية.

على المستوى الاقتصادي: التحديث الاقتصادي (الطرق السيارة والسكك الحديدية والموانئ والمطارات، تحرير الاقتصاد والخوصصة، الانفتاح التجاري على الخارج، وإطلاق استراتيجيات قطاعية جديدة: الصناعة، الفلاحة، السياحة، الصيد البحري، الطاقات المتجددة، ...) مما ساهم في دعم حيوية النمو (5٪)، وخلق فرص الشغل وبروز الطبقة الوسطى واستدامة المؤشرات الماكرو اقتصادية الأساسية.

في المجال الاجتماعي: تنفيذ إصلاحات طموحة (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التأمين الإجباري عن المرض، السكن الاجتماعي، محاربة مدن الصفيح،...)، تفعيل شبكات الأمان الاجتماعي (نظام المساعدة الطبية RAMED وبرنامج تيسير) والتي ساعدت على تقليص مظاهر العجز الاجتماعي: تخفيض ملحوظ للفقر، تعميم التمدرس، الكهربة، فك العزلة عن العالم القروي، والحد من السكن العشوائي.

في مجال التنمية المستدامة: إطلاق العديد من البرامج المتعلقة بالحفاظ على التنوع البيولوجي والموارد المائية ومحاربة التلوث والتغير المناخي.

وفيما يخص تنمية المجالات الترابية: إحداث المراكز الجهوية للاستثمار من أجل خلق دينامية اقتصادية بالمجالات الترابية وخيار الجهوية الموسعة المنصوص عليه في دستور 2011.

على المستوى المجتمعي: تنفيذ إصلاحات جريئة (مدونة الأسرة، إصلاح قانون الجنسية المغربية، النموذج المغربي في مجال تدبير الحقل الديني، ...)، الاعتراف بالتنوع الثقافي ومأسسته (تكريس اللغة والثقافة الأمازيغيتين).

عـرف هـذا الزخـم الإصلاحـي فتـورا بفعـل عـدة إكراهـات داخليـة وخارجيـة ذات طبيعـة اقتصاديـة وسياسـية وأمنيـة. وتتجلـى العوامـل التـي سـاهمت فـي تراجـع الديناميـة الاجتماعيـة والاقتصاديـة التـي برهن عليها المغـرب خـلال السـنوات السـابقة فـي ضعـف القـدرة علـى تحويـل وتحديـث الاقتصـاد والاسـتفادة مـن الاسـتثمارات العموميـة الضخمـة التـي سـبق إنجازهـا، وكـذا بفعـل الانعكاسـات الاقتصاديـة والماليـة المترتبـة عـن الأزمـة الدوليـة 2008-2009. وبالرغـم مـن ذلـك، فـإن المغـرب عـرف كيـف يدبـر التأثيـرات السياسـية والاجتماعيـة الناجمـة عـن هـذه الأزمـة الشـاملة التـي تولـدت عنهـا حالـة عـدم اسـتقرار كبير فـي الجـوار الجنوب متوسـطي، وذلـك بفضـل رد سياسـي قـوي وغيـر مسـبوق مـن خـلال إصـدار دسـتور جديـد رائـد يكـرس المبـادئ الديمقراطيـة الأكثـر تقدمـا.

وعلـى الرغـم مـن الآمـال التـي يحملهـا، فـإن الإصـلاح الدسـتوري لسـنة 2011 لـم يتـم تفعيلـه داخل الآجـال المنتظـرة ولـم يتـم إسـناده بحلـول شـاملة ومندمجـة بخصـوص التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة. ويُفسّـر هـذا الواقـع فـي جـزء منـه بالظـرف السياسـي الجديـد تبعـا لتطبيـق أحـكام الدسـتور ذات الصلـة بتشـكيل الحكومـة مـن طـرف الحـزب المتصـدر للانتخابـات. فعلـى الرغـم مـن التوسـع الملحـوظ فـي سـلطة واختصاصـات الحكومـة بموجـب الدسـتور، اتسـمت الائتلافـات الحكوميـة المتتاليـة بتوتـرات متكـررة وبديناميـة سياسـية لا تحفـز بالشـكل الكافـي علـى التقـاء الفاعليـن حـول تصـور للتنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة يضـع المواطـن فـي قلـب الاهتمـام ويسـمح بتجسـيد روح الدسـتور الجديـد. وقـد سـاهمت هـذه الوضعيـة فـي إبطـاء وتيـرة الإصلاحـات وفـي خلـق أجـواء عميقـة مـن عـدم الثقـة، فـي ظـل ظـروف يطبعهـا تباطـؤ النمـو الاقتصـادي وتدهـور جـودة الخدمـات العموميـة.

وفـي هـذا السـياق المتسـم بتراجـع الثقـة واتسـاع الفـوارق، بـرزت توتـرات اجتماعيـة خاصـة فـي المـدن الصغـرى والمتوسـطة التـي عرفـت تراجعـا كبيـرا لوسـاطة القـرب. وقـد أسـهمت شـبكات التواصـل الإجتماعـي التـي انتشـرت بقـوة خـلال هـذه الفتـرة فـي تحريـر النقـاش وسـاعدت علـى توفيـر آليـة إضافيـة لقيـاس الوضعيـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة للبـلاد. غيـر أن هـذا الانتشـار سـاهم أيضـا فـي إيجـاد تربـة خصبـة لبـث خطـاب شـعبوي غالبـا مـا تغذيـه أخبـار زائفـة حاملـة فـي طياتهـا مخاطـر توظيـف الـرأي العـام، فـي حالـة عـدم مواكبتـه بحـوار عمومـي مفتـوح ورفيـع المسـتوى لصـد محـاولات التضليـل الإعلامـي.

وقـد أكـدت التنبيهـات المتكـررة الصـادرة عن جلالـة الملـك عبر العديـد من الخطـب، خاصـة منذ 2017، علـى الصبغـة الاسـتعجالية للعمـل علـى إيجـاد حلـول جوهريـة للاختـلالات التـي تعرقـل وتيـرة التنميـة ببلادنـا.

3. وضعية راهنة تختلط فيها المكاسب ومظاهر الخصاص

علـى الرغـم مـن الإصلاحـات والبرامـج العموميـة التـي تـم القيـام بهـا فـي مجـالات عديـدة، لـم يتمكـن المغـرب مـن توطيـد مسـاره التنمـوي. وتتجلـى أوجـه الضعـف علـى عـدة مسـتويات:

بعـد أن سـجل الاقتصـاد الوطنـي، نسـبيا، مسـتويات قويـة مـن النمـو فـي بدايـة سـنوات 2000، تضاءلـت قدرتـه، تدريجيـا، علـى خلـق الثـروات وفـرص الشـغل. وهكـذا انتقلـت وتيـرة نمـو الاقتصـاد الوطنـي مـن 4,8٪ كمعـدل سـنوي خـلال الفتـرة 2000-2009 إلـى 3,5٪ خـلال الفتـرة 2010-2019[1] (2,8٪ مـا بيـن2018 و2019). وعـلاوة عـن ذلـك، اتسـم الاقتصـاد بالضعـف فيمـا يخـص خلـق فـرص الشـغل، ممـا لـم يسـمح باسـتيعاب الوافديـن الجـدد علـى سـوق الشـغل،[2] وأغلبهـم مـن الشـباب. ويعـزى فقـدان النشـاط

1 المصدر: بيانات المندوبية السامية للتخطيط.

2 انتقـل صافـي إحـداث فـرص الشـغل مـن حوالـي 144.000 منصـب إلـى 69.000 منصـب فـي المتوسـط السـنوي علـى التوالـي بيـن 2000-2009 و2010-2019 (راجـع وزارة الاقتصـاد والماليـة وإصـلاح الإدارة، بنـاءً علـى بيانـات المندوبيـة السـامية للتخطيـط).

رجوع إلى الفهرس

الاقتصادي لحيويته إلى ضعف مكاسب الإنتاجية والتنوع المحدود لمحركات النمو على الصعيد القطاعي والجغرافي. ويزيد من حدة هذه الوضعية ارتفاع تكلفة عوامل الإنتاج التي تؤثر سلبا على تنافسية المقاولات الوطنية وعلى مناخ الأعمال، بالإضافة إلى الاختلالات الناجمة عن منظومة التحفيزات العمومية التي تواصل دعمها للأنشطة التقليدية أو ذات قيمة مضافة ضعيفة، وبنسبة أقل الأنشطة ذات الإنتاجية والقدرة على الابتكار وتلك التي تتوفر على مؤهلات عالية في تطوير العرض التصديري ذي القيمة المضافة المرتفعة. ويتولد عن هذا الوضع تباطؤ في مسار التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني، كما تدل على ذلك بنية الناتج الداخلي الخام التي لم تعرف تطورا كبيرا خلال العقدين الأخيرين. ويجدر التنويه بالتطورات الايجابية والواعدة التي طرأت على بعض القطاعات الصناعية كالسيارات والطائرات، لكنها تظل غير وازنة بالقدر الذي يفضي إلى إحداث تغيير في البنية الاقتصادية.

في مجال تنمية الرأسمال البشري، مكنت الجهود المبذولة قصد توسيع الولوج إلى الخدمات العمومية من تعميم التمدرس الأساسي وتوسيع عرض العلاجات. غير أن هذه الجهود لم يواكبها تحسن في جودة خدمات التربية والتكوين والصحة: فمؤشرات أداء المدرسة المغربية تظل جد متدنية، إذ إن ثلثي التلاميذ لا يحسنون القراءة عند نهاية الابتدائي، كما أن نسبة الهدر المدرسي تصل الى مستوى جد مرتفع[3]. **وعرف التعليم الجامعي أيضا توسعا ملموسا، لكن غير متحكم فيه، اتسم بقصور ملحوظ في التأطير والجودة واعتماد مسالك تكوين لا تتناسب مع الكفاءات والحاجيات** التي يتطلبها سوق الشغل، كما تدل على ذلك الأعداد المرتفعة لحاملي الشهادات الجامعية العاطلين بالمقارنة مع خريجي المسالك ذات الاستقطاب المحدود. ويعاني التعليم العالي ضعفا في تطور البحث العلمي وانفتاحه المحدود على محيطه الاجتماعي والمهني. وفي مجال الصحة، وعلى **الرغم من توسيع التغطية الصحية (التأمين الإجباري عن المرض، نظام المساعدة الطبية)، تظل صعوبات الولوج لمنظومة العلاجات قائمة** بسبب ضعف الموارد المالية المرصودة لهذا القطاع[4] ونسبة التأطير الطبي التي تبقى دون المعايير المعتمدة لدى منظمة الصحة العالمية والتوزيع غير المتكافئ للعرض الصحي على المستوى الترابي. وتعتبر الصحة مصدر هشاشة بالنسبة للمغاربة، إذ أن 38٪ من الساكنة لا يتوفرون على تغطية صحية، كما أن الأسر تتحمل في المتوسط 50٪ من نفقات الصحة.

وعلى الرغم من النتائج الإيجابية التي سجلها المغرب في مجال محاربة الفقر،[5] فإن **الفوارق الاجتماعية لا زالت في مستوى مرتفع[6] في ظل سياق يتسم بضعف الحركية الاجتماعية وبعجزٍ في إدماج بعض الفئات من السكان، وبكون الحماية الاجتماعية لا تزال في بدايتها**. وتواجه الطبقة الوسطى تراجعا ملحوظا في قدرتها الشرائية بسبب التكلفة العالية لخدمات التربية والصحة المقدمة من طرف القطاع الخاص كبديل لضعف جودة العرض العمومي لهذه الخدمات. وتعاني فئات واسعة من الساكنة، خاصة النساء[7] والشباب[8]، من ضعف المشاركة والتهميش لعدم إمكانية الولوج إلى فرصٍ تمكنها

3 وفقًا لبيانات المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، غادر ما يقرب من 432.000 تلميذ أسلاك التعليم المدرسي العمومي في عام 2018 دون الحصول على شهادة، منهم 78٪ في المرحلة الابتدائية والجامعية. (الأطلس المجالي الترابي للانقطاع الدراسي - دجنبر 2019).

4 ما يناهز 6٪ من الميزانية العامة للتسيير (معدل الفترة الممتدة من 2014 إلى 2019) مقابل معيار دولي نسبته 13٪.

5 انخفض الفقر النقدي بشكل ملحوظ من 15,3٪ إلى 4,8٪ على التوالي بين عامي 2001 و2014.أما بالنسبة للفقر متعدد الأبعاد، فقد انخفض بشكل كبير من 24,5٪ إلى 6٪ خلال الفترة المذكورة.

6 ما زال ال 10٪ الأكثر ثراء يركزون 11 مرة ثروة ال 10٪ الأكثر فقرا (أنظر المندوبية السامية للتخطيط).

7 يعرف معدل ولوج النساء للشغل تدهوراً واضحاً، حيث انتقل من 30٪ في عام 1999 إلى 18,6٪ في عام 2019 (أنظر المندوبية السامية للتخطيط).

8 وصل عدد الشباب في وضعية"لا في المدرسة ولا في التكوين ولا في الشغل"(NEETs) إلى مستوى جد مرتفع، أي 4,3 مليون شاب تتراوح أعمارهم بين 15 و34 عامًا.

من إثبات استقلاليتها ومن المواكبة الاجتماعية. وتظل الفوارق قائمة أيضا بحكم ضعف آليات الحماية الاجتماعية وعدم فعالية شبكات الأمان الاجتماعي، التي لا تشمل بعض الفئات الهشة كالأشخاص في وضعية إعاقة.

ولا يزال الولوج إلى وسائل التنشئة الاجتماعية وازدهار الشخصية عبر الثقافة والرياضة صعبا. فقد تم ايلاء الثقافة والرياضة عناية خاصة على أعلى مستوى في الدولة والتي تمت ترجمتها من خلال إطلاق العديد من التجهيزات من الطراز العالي وكذا بواسطة دعم ملحوظ لتنظيم تظاهرات وفعاليات وطنية ودولية ذات مدى واسع. غير أن هذه العناية لم تتم بلورتها كسياسات عمومية، كما يدل على ذلك ضعف الموارد المالية والبشرية المخصصة لها. وإذا كانت البنيات التحتية المخصصة لاحتضان الأنشطة الثقافية قد تم تطويرها، فإن محتوى عرضها وتنشيطها ظلا محدودين أو دون انتظارات الشباب على الخصوص، وهو ما ساهم في الحد من جاذبيتها.أما فيما يخص الرياضة، وبالرغم من أهميتها على مستوى الصحة البدنية والنفسية وبكونها مصدرا لتنمية القدرات بامتياز، لا زالت الممارسة الرياضية ضعيفة في المغرب، بل وقد تراجعت على مستوى المنظومة المدرسية.

قام المغرب بعدة إصلاحات تطمح الى إرساء أسس تنمية مجالية متوازنة تترجم على أرض الواقع خيار الجهوية الموسعة من خلال مسلسل اللامركزية واللاتمركز. وقد ساعدت هذه الإصلاحات على ضخ المزيد من الدينامية للمجالات الترابية، غير أنها لم تتمكن من تقليص الفوارق المجالية ما دامت الثروة الوطنية تظل محصورة في عدد قليل من الجهات. وتشكل ثلاث جهات من أصل اثنتي عشرة ما يناهز 60٪ من الناتج الداخلي الخام في 2018.[9] وفي ثمان جهات من أصل اثنتي عشرة يقل الناتج الداخلي الخام الإجمالي حسب الفرد الواحد عن المعدل الوطني. وتعكس الفوارق في الثروة بين الجهات وداخل الجهة الواحدة، في جزئها الأكبر، التباين في الإمكانات المتاحة من حيث الرأسمال البشري والموارد الطبيعية. ويزيد من حدة هذه الفوارق التوزيع غير العادل للتجهيزات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية وكذا صعوبة جلب الكفاءات والمواهب التي تحتاجها والحفاظ عليها. وتعكس أيضا ضعفا في القدرة على استغلال المؤهلات المجالية بشكل أفضل ارتباطا بالتأخير ومقاومة التغيير فيما يخص التنزيل المجالي للسياسات العمومية ونقل الصلاحيات المتصلة بالمرافق العمومية لفائدة الجهات. وتشير تجربة الأقاليم الجنوبية للمملكة، التي كانت أول منطقة تستفيد من نموذج تنموي جديد خاص بها، أن تعبئة المؤهلات على المستوى الترابي أمر ممكن. وقد مكنت الجهود التي بذلتها لحد الآن السلطات العمومية من وضع هذه الأقاليم على سكة واعدة للتنمية، كما تدل على ذلك الدينامية المتسارعة لبلوغ أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030 بالمقارنة مع الجهات الأخرى للمملكة.

9 أنظر المندوبية السامية للتخطيط: الحسابات الجهوية 2018.

رجوع إلى
الفهرس

الإطار رقم 4 : الوضعية الراهنة لتنفيذ النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية

بناء على التعليمات السامية لجلالة الملك، قدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في 2013 نموذجًا جديدًا للتنمية بالأقاليم الجنوبية. ولقد تمت ترجمة هذا النموذج بشكل ملموس من خلال التوقيع، أمام جلالة الملك، على عقود-برامج في نونبر 2015 وفبراير 2016.

وباعتبار أن العديد من المشاريع لا تزال قيد التنفيذ، سيكون من السابق لأوانه تقييم تنفيذ هذه الخطة التنموية، لا سيما من حيث تأثيرها على المواطن. وأبرزت الاجتماعات والمشاورات التي أجرتها اللجنة في الجهات الجنوبية الثلاث التعبئة العامة التي يعرفها هذا البرنامج الطَّموح والمبتكر. ويؤكد الفاعلون، على مستوى هذه الجهات، على أهمية المشاريع المبرمجة، لا سيما في مجالات البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية (الفلاحة، الثروة الحيوانية، الصيد البحري، تثمين الفوسفاط، الصناعة التقليدية والسياحة) أو القطاعات الاجتماعية، ولا سيما التعليم والصحة، وأثرها الإيجابي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

بالإضافة إلى ذلك، أشار الفاعلون على المستوى الترابي إلى وجود مجموعة من العراقيل والإكراهات التي تحول دون تحقيق التحولات الهيكلية المنشودة:

- الحاجة إلى إرساء جهوية فعلية (منح المزيد من المسؤولية للجهات من خلال نقل اختصاصات معينة وتعبئة الموارد الخاصة بالجهة، التعاقد، لاتمركز فعلي يسند للولاة، والتشاور الدائم مع الفاعلين على المستوى الجهوي)؛
- ضعف جاذبية مناخ الأعمال (غموض في المجال الجبائي، القطاع غير المهيكل، ...) والتردد الذي لا زال يتسم به القطاع الخاص؛
- الاهتمام الكبير الذي ينبغي إيلاؤه للثقافة ولتثمين المؤهلات الترابية ولإصلاح شبكات الأمان الاجتماعي، وبوجه خاص لاستدامة الموارد الطبيعية باعتبارها رهانات جهوية كبرى.

وأبانت الزيارات الميدانية التي نظمتها اللجنة الاهتمام بصفة خاصة بالمبادرات الصاعدة والأثر الإيجابي للاستثمار في فضاءات الرفع من القدرات والإبداع، وفي أماكن العيش وفي مواكبة الشباب. وتعكس بعض البرامج، مثل برامج مؤسسة فوسبوكراع، هذا التحول النسقي، إذ تعتبر مصدر فخر على الصعيد المحلي ولتملك النموذج الجديد، كما يمكنها أن تمثل تجربة تحتذي بها جهات أخرى من المملكة، بل حتى بلدان أخرى.

تتعرض البيئة والموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي لضغوطات قوية تحت تأثير التغير المناخي لكن أيضا تحت تأثير السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية التي لا تأخذ في الاعتبار، بشكل كاف، ضرورة استدامة الموارد والتوازن البيئي. وقد نجم عن ضعف إدماج الإكراهات البيئية ضمن المشاريع والسياسات العمومية عدة مؤثرات خارجية سلبية بالغة الأثر حيث تقدر كلفتها، حسب عدة دراسات وطنية ودولية، في حدود 3٪ من الناتج الداخلي الخام[10].كما أن الوضع المائي بالبلاد مقلق جدا[11]. ويعكس هذا الوضع الهشاشة القوية للمغرب إزاء التغير المناخي، لكن أيضا بسبب كيفية استعمال الماء التي لا تراعي ندرته. إن تسعيرة الماء الصالح للشرب أو للاستعمال الصناعي أو لأغراض السقي، لا تعكس الكلفة الحقيقية لهذا المورد ولا تحفز على اللجوء الى الموارد البديلة. ويتعرض الساحل الذي يأوي أغلب الأنشطة الاقتصادية والبشرية للبلاد لظواهر مناخية حادة. وبالرغم من الرهانات التي يواجهها، فإن المبادرات التي قام بها المغرب قصد التكيف مع هذا الوضع تبقى محدودة، كما يشهد على ذلك التأخر الحاصل في إدراج التأثيرات البيئية ضمن المشاريع والبرامج العمومية أو التطوير البطيء للأنشطة المتعلقة بالاقتصاد الدائري.

واعتبارا لهذه المعطيات، فإن تفعيل التزامات بلادنا، ارتباطا بالجدول الزمني لمنظمة الأمم المتحدة المتعلق بأهداف التنمية المستدامة في أفق 2030، سيكون أمرا صعبا في غياب تحول حقيقي لمسار التنمية[12].إن الوتيرة الحالية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة تجعل من الصعب بلوغ بعض الأهداف. ويتعلق الأمر أساسا بتقليص الفوارق الاجتماعية[13] والمجالية وتلك المرتبطة بالنوع الاجتماعي وبإنعاش النمو الاقتصادي[14] وبتوفير العمل اللائق خاصة للشباب والنساء وبالحفاظ على التنوع البيولوجي ومكافحة آثار تغير المناخ.

4. معيقات نسقية وكوابح في وجه التنمية

إن مظاهر الهشاشة المشار إليها سالفا كانت معروفة جيدا وسبق أن اتخذت بشأن أغلبها تدابير ومشاريع أو قوانين تهدف إلى حلها، دون تحقيق النتائج المتوخاة منها، خاصة من حيث آثارها الملموسة على المواطن. وعلى الرغم من تسجيل العديد من النتائج الإيجابية، يظل الفعل العمومي موسوما بمردودية ضعيفة. وتعتقد اللجنة أن الأسباب الكامنة وراء التعبئة الضعيفة لمؤهلات بلادنا التنموية تعزى إلى أربعة معيقات ذات طبيعة نسقية. وعند أخذها مجتمعة، فإن هذه المعيقات بما طبعها من استمرارية أو تفاقم خلال العقد الأخير، ساهمت في تعميق التفاوت بين وعود السياسات العمومية والمعيش اليومي للمواطن، وفي تغذية ضبابية الأفق المنشود وضعف الثقة في المؤسسات، مما أفضى إلى نوع من انطواء الفاعلين على ما هو خاص وذاتي بدلا مما هو جماعي حول أهداف واضحة.

10 البنك الدولي 2017: تكلفة التدهور البيئي في المغرب.

11 650 مترًا مكعبًا لكل فرد حاليًا، وهي أقل من عتبة الإجهاد المائي المحددة بـ1.000 متر مكعب لكل فرد. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2020.

12 المملكة المغربية 2020:"المراجعة الوطنية الطوعية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة."

13 ستشهد التفاوتات المقاسة بمعامل جيني زيادة طفيفة، من 39,5٪ في عام 2019 إلى 39,6٪ في عام 2030، أي بنسبة نمو تصل إلى 3,6٪ خلال الفترة بأكملها، المصدر السابق.

14 استمرار نمو بطيء بنسبة 3٪ بين عامي 2020 و2030 (سيناريو قائم على فرضية التطور الملاحظ)، المرجع السابق.

رجوع إلى الفهرس

رسم بياني 1: المعيقات الأربعة الأساسية التي تعد مصدر تراخي دينامية التنمية

1

• غياب تناسق عمودي بين الرؤية والسياسات العمومية المعلنة وغياب الالتقاء الأفقي بين هذه السياسات

- ضعف في ترتيب أولويات الاستراتيجيات والبرامج
- عدم مراعاة حدود الموارد والقدرات
- ضعف التنسيق حول المواضيع الأفقية

2

• بطء في التحول البنيوي للاقتصاد

- اقتصاد مغلق جزئيا جراء منطق الريع والمصالح
- ضعف الهوامش لولوج فاعلين جدد مبتكرين
- ضبط غير كاف

3

• محدودية قدرة القطاع العمومي فيما يخص تصور وتنفيذ السياسات العمومية والخدمات العمومية ذات جودة

- تسيير من القمة إلى القاعدة
- ضعف استشارة المواطنين وإشراك المجالات الترابية
- ضعف في التتبع والتقييم ومواكبة التنفيذ بناء على أهداف واضحة

4

• الشعور بضعف الحماية وعدم القدرة على التنبؤ الذي يحد من المبادرات

- كبح الطاقات بارتباط مع قوانين أقل وضوحا، مصادر محتملة للتعسف
- ضعف الثقة في منظومة العدالة
- بيروقراطية وطرق تظلم غير فعالة

عدم وضوح المسؤوليات، ضعف انسجام و إلتقائية عمل الفاعلين، إيقاع بطيء للإصلاحات

يتجلى العائق الأول في غياب رؤية تنموية شاملة ومندمجة تشكل محددا لضمان التقائية وانسجام الاختيارات وتيسير التملك الجماعي لرهانات التنمية من قبل مختلف الأطراف المعنية. لا تتوفر للمغرب مرجعية استراتيجية على الأمد الطويل تتيح تحديد الأهداف ذات الأولوية وتعبئة الوسائل الضرورية لبلوغها وضمان انسجام السياسات العمومية. وغالبا ما يتم إعداد الاستراتيجيات والإصلاحات بصفة معزولة دون مقاربة إدماجية ومندمجة، مما لا يساعد على التآزر وعلى تقاسم الوسائل والجهود.

يُعْزى ضعف تقيد الفاعلين بأدوارهم إلى وجود مناطق رمادية تحيط بتوزيع المهام والمسؤوليات بين المستويين الاستراتيجي والتنفيذي. ورغم أن هذا التوزيع يحدده الدستور، فإن ترجمته العملية ليست على قدر كاف من الوضوح. ويترتب عن النقص في وضوح توزيع الأدوار عدم تحمل المسؤولية والانتظارية من قبل صانعي القرار العمومي. إن عدم إضفاء الصبغة الرسمية على مسار إقرار السياسات العمومية يفسح المجال أحيانا لممارسات التدخل أو الالتفاف التي تضعف مصداقية المؤسسات. وتزداد هذه الممارسات حدة عندما تقود العمل السياسي تحالفات ظرفية لا تستند الى رؤية وأهداف مشتركة، تتولد عنها توترات متكررة واحتقانات وتباطؤ داخل الأغلبية الحكومية، مما يتباين مع الانتظارات المستعجلة للمواطنين والفاعلين الاقتصاديين.

ضعف آليات تنسيق التدخلات العمومية يغذي ضعف الانسجام والإلتقائية. ما عدا في الحالات التي تتوفر فيها قيادات قوية، فإن فعالية اللجن الوزارية متباينة وفي بعض الحالات تكون غير ناجعة، ويظل التسيير غير المدمج هو الراجح. ومما يزيد أيضا من صعوبة التنسيق تكاثر الهيئات والوكالات ذات الاختصاصات المتقاربة، الأمر الذي يجعل توزيع المهام غير واضح ويؤدي إلى تذويب المسؤولية. وتترتب عن هذه الوضعية أضرار بالغة في سياق مطبوع بتعقد متزايد لإشكاليات التنمية، تتسم أكثر بطابع نوعي وعرضاني، يستلزم تنسيقا قويا.

يتعلق العائق الثاني بتعثر التحول الاقتصادي بسبب ضبط غير كاف للحقل الاقتصادي، مما يحد من القدرة على خلق قيمة مضافة من قبل وافدين جدد يتسمون بروح المبادرة والابتكار والتجديد، سواء على المستوى القطاعي أو الترابي. ورغم الجهود المبذولة في مجال تحرير الاقتصاد والانفتاح، فإن سير الاقتصاد الوطني تطبعه اختلالات وعراقيل تقف في وجه المنافسة الحرة وتحمي حالات الريع أو مراكز النفوذ.

يتفق الفاعلون والخبراء الذين تمت استشارتهم على خلاصة مفادها أن الاقتصاد الوطني ليس مفتوحا ومحررا بالقدر الكافي ويفيد مصالح اقتصادية قائمة ويحمي حالات الريع. إن القصور المسجل في مجال ضبط بعض القطاعات يساهم في تقوية وضعية الاحتكار الجزئي والممارسات المنافية للمنافسة، مما يجعل ولوج فاعلين جدد أمرا صعبا. ويقدم المقاولون شهادات عن مواجهتهم لحواجز غير مباشرة من قبيل مقتضيات تنظيمية معقدة أو وجود اتفاق ضمني بين الفاعلين من القطاع العام والخاص في منح الرخص أو في الولوج الى موارد عقارية أو مالية. وينعكس التأخير الحاصل في معالجة حالات الاستغلال التعسفي للأوضاع المهيمنة والتفاهمات على شفافية الصفقات ويضر بالديناميات المقاولاتية. كما لم يتم اسناد المناخ العام لضبط أسواق السلع والخدمات بالوسائل الكافية للقضاء على هذه الممارسات، خاصة في ظل تعطيل أشغال مجلس المنافسة فيما بين 2013 و2018، والتي عرفت مؤخرا صعوبات ألقت بظلالها على التماسك الداخلي للمجلس ووضعت مصداقية هذا الأخير على المحك.

ومن جانبه، فإن نظام التحفيزات العمومي يسهم في جعل الفاعلين الاقتصاديين يفضلون الأنشطة الريعية والمحمية. كما لا يوفر هذا النظام حوافز كافية للأنشطة المبتكرة المنتجة أكثر للقيمة المضافة، ولا للمقاولات الصغرى والمتوسطة، بما فيها الصناعية، التي تنشط في المجالات الترابية. فالتحفيزات العمومية، في شكل تدابير للدعم المالي المباشر وغير المباشر

رجوع إلى الفهرس

والإعفاءات الجبائية، مازالت تستفيد منها بعض القطاعات التقليدية، ذات مردودية اقتصادية واجتماعية ضعيفة[15]. كما أنها تحدث اختلالات ليست في صالح التنويع وارتقاء النسيج الإنتاجي الكفيلين بإحداث مناصب الشغل وتعزيز قدرات التصدير. وتطرح هذه الوضعية بحدة لزوم تقييم هذه التدابير التحفيزية العامة أو القطاعية قصد التأكد من نجاعتها وفعاليتها حسب أهداف محددة.

ويتمثل العامل الآخر الذي يحد من خلق القيمة المضافة في الممارسات غير النزيهة لمقاولات تعمل جزئيا أو كليا في القطاع غير المهيكل قصد التهرب من التزاماتها القانونية والجبائية والاجتماعية. ويشكل القطاع غير المهيكل المنظم فضاء لا يخضع للقواعد حيث تسود التفاهمات بين الأشخاص وبعض الممارسات كالرشوة. ويعمل القطاع غير المهيكل هذا - الذي نستثني منه الإقتصاد المعيشي - على تدمير القيمة المضافة بتسببه في اختلالات اقتصادية جسيمة عبر المنافسة غير النزيهة التي يمارسها تجاه القطاع المهيكل والنقص في المداخيل الضريبية بالنسبة للمالية العمومية. كما أنه يحرم الأجراء من الحماية الاجتماعية ويطرح أحيانا مشاكل مستعصية على صعيد الصحة العمومية لعدم امتثاله للمعايير الصحية.

ويتجلى العائق الثالث في القدرات المحدودة للقطاع العمومي فيما يخص تصور وتنفيذ سياسات وخدمات عمومية ذات جودة ومتاحة للجميع تهُم المجالات الأساسية للحياة اليومية للمواطنين ورفاهيتهم. يعرف تصور السياسات العمومية عدة نقائص: **1)** فهي في مرحلة إعدادها لا تعتمد دائما على تحليلات معمقة يتم الارتكاز عليها لرصد الاختيارات ولضبط التكاليف والمنافع والتأثيرات الخارجية، وللتحكيم الصائب بين عدة بدائل ممكنة ووفقا لأهداف واضحة، **2)** لا تدعو إلى مشاركة كل الفاعلين، سواء أكانوا عموميين أو خواص، وكذا المجالات الترابية على أساس مقاربة عرضانية ونسقية **3)** كما أن السياسات العمومية لا تخضع بصفة منهجية للتجريب قبل تعميمها، **4)** ولا تعتمد، خلال اعدادها، على مقاربة مبنية على قيادة التغيير وتدبير حالات مقاومة هذا التغيير، **5)** ولا يجري تقييمها بصفة ممنهجة خلال وبعد تنفيذها لأجل تعديل الاختيارات والمساءلة حول النتائج واستخلاص الدروس المفيدة للمشاريع اللاحقة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن سيادة ثقافة الامتثال داخل الإدارة، بدل ثقافة الريادة وحسن الأداء، تولد الإحباط ولا تشجع على المبادرة وعلى الإنتاج التلقائي للأفكار والمشاريع. وقد أدى افتقار الإدارة للكفاءات أو ضعف تعبئتها إلى اللجوء، بكيفية شبه ممنهجة، إلى الخبرة الخارجية لإعداد الاستراتيجيات وبرامج التنمية. وإذا كان هذا اللجوء يبدو مجديا وصائبا، فإنه يؤدي أحيانا إلى ضعف تملك الأطر الإدارية للحلول المقترحة، وقد يكبح تنفيذها على الوجه الأكمل.

في مرحلة التنفيذ، يبدو أن قيادة الاستراتيجيات والسياسات العمومية تتم أساسا حسب منطق الوسائل، ولا تتم وفق منطق تتبع النتائج بشكل كاف، مما يجعل مسألة الانشغال بمفعول هذه السياسات وبحسن أدائها، سواء على المستوى الاقتصادي والاجتماعي أو على المستوى البيئي، مسألة ثانوية. ولا تعتمد هذه القيادة، بكيفية ممنهجة، على نظام صارم للتتبع والتقييم وعلى مقاربة مبنية على معرفة مواقف مختلف الفاعلين وعلى قيادة التغيير وتدبير حالات المقاومة، خاصة عبر تواصل استباقي موجه إلى الساكنة المستفيدة وعموم الرأي العام. إن التنزيل الترابي للسياسات العمومية عبر المجالات الترابية لم يجد بعد طريقه للتفعيل، إذ تتم ترجمته غالبا عبر حلول توضع على المستوى المركزي ولا تأخذ في الاعتبار، بما فيه الكفاية، الخصوصيات الجهوية والمحلية.

15 على سبيل التوضيح، قطاع البناء والاشغال العمومية: على الرغم من الارتفاع الملحوظ للدعم العمومي الممنوح له، فإن الزيادة في قيمته المضافة انتقلت من 6,5٪ إلى 2٪ على التوالي بين 2010-2005 و2017-2011، في حين أن قدرة هذا القطاع من حيث خلق فرص العمل تقلصت بأكثر من 60 ألف منصب شغل بين الفترتين المذكورتين (انظر وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، 2019).

يتعلق العائق الرابع بالشعور بضعف الحماية وعدم القدرة على التوقع الذي يحد من المبادرات بسبب الهوة ما بين بعض القوانين التي تخللها مناطق رمادية والواقع الاجتماعي، وقضاء يعاني من انعدام الثقة إضافة إلى ثقل البيروقراطية وتعثر سبل الانتصاف.

إن عبء البيروقراطية وتعقيد المساطر الإدارية والعدد المرتفع للتراخيص المطلوبة كلها تحد من دينامية المقاولة ومن أخذ المبادرة، بالنظر لارتفاع تكلفة المعاملات التي تنتج عنها. وتعاني المبادرة الخاصة أيضا من التفاوت القائم بين بعض المساطر وبين الواقع الاقتصادي وضرورات التنمية [16].

إن الاعتقاد السائد بكون العدالة غير فعالة يسهم في كبح الطاقات. وعلى الرغم من الإصلاحات التي تم إطلاقها لضمان استقلالية القضاء وتعزيز فعاليته والثقة فيه، فإن إحراز النتائج يعرف بعض التأخر: آجال طويلة للبث في الملفات، عدم القدرة على توقع الأحكام، نقص في الكفاءات، ضعف في الشفافية، وقصور على مستوى السلوك والأخلاقيات. إن الممارسات التعسفية، وإن كانت معزولة، وعدم دقة بعض النصوص القانونية وتفاوتها مع الواقع والممارسة يقوي تصور المواطنين والفاعلين بخصوص مخاطر عدم الاطمئنان والتعرض للتعسف في منظومة العدالة. وينظر المواطنون إلى بعض حالات عدم الدقة في الصياغة القانونية على كونها هوامش لتوظيف القانون لأغراض معينة الذي قد يمس ممارسة الحريات العامة والفردية، مما يجعلها بذلك تحد من حرية تعبير المواطنين ومشاركتهم كفاعلين.

فيما يتعلق بمشاركة المواطنين في الشأن العام، فإنها لا تزال محدودة على الرغم من الضمانات التي أقرها الدستور لصالح آليات الديمقراطية التشاركية. **فسبل المشاركة كثيرا ما تظل غير مفعلة أو يصعب الولوج إليها، مما يتسبب في خلق نوع من تنازع الشرعية بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني** ولا يشجع على تطوير ثقافة التعاون وانخراط المجتمع المدني في التنمية. إن محدودية النقاش العمومي، في سياق ضعف الولوج إلى المعطيات والمعلومات، وضعف جودة العرض الإعلامي لا يشجعان على التملك الجماعي لرهانات التنمية. ويؤدي عدم التفعيل الحقيقي للآليات التشاركية والإدماجية إلى إضعاف جودة بلورة وتنفيذ الإصلاحات والسياسات العمومية ولا يساهم في كبح مظاهر مقاومة التغيير في بداياتها.

بالإضافة إلى ما سبق، توجد إشكاليات أخرى هامة تفاقم من ضعف مردودية السياسات العمومية: 1) بطء مسار اللامركزية واللاتمركز الذي يؤدي إلى حرمان الحلقة الترابية من القدرات البشرية والتقنية والمالية اللازمة لتنفيذ السياسات بفعالية أكبر وبكيفية أقرب إلى المواطنين، **2) الآجال الطويلة لسن القوانين ونصوصها التطبيقية والغياب المتواتر لتقييمها القبلي**[17]، مما يساهم في صعوبة التنفيذ[18] **3) ضعف ثقافة تقييم السياسات العمومية،** مما لا يساعد على إجراء التعديلات اللازمة وتحسين فعالية هذه السياسات بترصيد التجارب السابقة. وتقوم بعض المؤسسات الدستورية مثل المجلس الأعلى للحسابات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، انطلاقا من مهامها، بدراسات صارمة في مجال التقييم. بيد أن المؤسسة البرلمانية، بصفتها المسؤولة الأولى عن هذه المهمة، لا توظف بالقدر الكافي هذه الآلية الرقابية بالنظر لطبيعة تفاعلها مع الأغلبية الحكومية، وبسبب النقص في وسائل العمل والموارد البشرية المتخصصة والكفأة في هذا المجال.

---

16 بما في ذلك الآجال والتكلفة العالية لمساطر معالجة ملفات الشركات التي توجد في وضعية صعبة.

17 على سبيل التوضيح، استغرقت عملية نشر النصوص التطبيقية للقانون التنظيمي للجهات أكثر من عامين (انظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2019).

18 الالتزام بإرفاق أي مشروع قانون بدراسة التأثير (طبقا للقانون التنظيمي رقم 065.13) لا يتم احترامه بشكل منهجي. وعندما تتوفر دراسة التأثير، فإنه لا يتم نشرها. المرجع نفسه.

رجوع إلى الفهرس

5. التمثلات الجماعية وقيادة التغيير

إن المعيقات التي تم تحديدها أعلاه تغذيها، في مجملها، تمثلات سائدة وكابحة تصعب معها قيادة التغيير وتُسهم بذلك في الإبقاء على الوضع القائم. هذه التمثلات تحول، بحكم العراقيل التي تفرضها، دون تعبئة الذكاء الجماعي ولا تشجع على اعتماد أنماط عمل متجدِّدة أو استغلال الفرص المتاحة باعتبارها مصدرا لخلق القيمة والدفع بعجلة التقدم.

على سبيل المثال، فتمثل المراقبة الممنهجة على أنها نمط للتدبير وأخذ القرار بهدف ضمان النظام والاستقرار يبقى متجذرا بقوة، على الرغم من كونه غير متناسب مع دينامية المجتمع المطبوع بالولوج المفتوح إلى المعلومة وبالتطلعات القوية إلى الحريات وأخذ المبادرة. ويولد هذا التمثل انعدام النجاعة والنقص في المرونة ومقاومة قوية لمسلسل نقل السلطات إلى المجالات الترابية ويسهم، في نهاية المطاف، في إحباط عزيمة الفاعلين وحرمان المجتمع من مزايا الذكاء الجماعي.

وهناك مثال آخر يتجلى في التمثلات السلبية للفاعلين المتسمة بالريبة والتي تعيق العمل الجماعي. فنجاح المقاول الخاص يتم ربطه بصفة تلقائية بمسألة الإستفادة من الامتيازات أو اللجوء إلى الرشوة، أكثر منه كنتيجة للمجهود المبذول والمجازفة واتخاذ المبادرة. كما أن المجتمع المدني، خاصة النسيج الجمعوي للقرب، يُنظر إليه عموما على كونه انتهازيا، يستغل العمل الاجتماعي كأداة للتوظيف السياسي أو للظفر بالإعانات المالية.

تؤثر التمثلات أيضًا في المجال الاجتماعي وتساهم في تفشي سيادة المعايير التي تحد من ازدهار الأفراد وتحول دون استقلاليتهم: فالمرأة ينظر إليها أولاً وقبل كل شيء من خلال دورها كأم وزوجة، بينما لا يُعترف لها، بشكل كامل، بقدرتها وبحقها في إنجاز طموحاتها والمشاركة في خلق الثروة. ويُنظر إلى الشباب، على كونهم عنصر إكراه أو مصدرا للمخاطر، مما يستوجب مراقبتهم. وتتعارض هذه القيود مع السياق الحالي الذي يتسم بالتطلع الواسع إلى الحريات وبالطلب القوي للتمكين الذاتي وللاعتراف.

إن تغيير هذه التمثلات عملية تستوجب النفس الطويل وتتطلب تغييراً للذهنيات ويمر عبر إصلاح شامل لبرامج التعليم والعمل الثقافي والنقاش والتحسيس، وكذا عبر بروز نماذج ناجحة تحفز على التغيير. وتشير أيضًا بعض الأمثلة المذكورة أعلاه إلى ضرورة إدراج إشكالية التمثلات، بشكل ممنهج، أثناء إعداد وتنفيذ السياسات العمومية، وذلك للوقوف على عوامل الاحتقان، وإدخال الابتكار في طرق العمل، وفي النهاية توسيع مجال الممكن.

II. المرتكزات وعناصر الاستشراف في أفق 2035

لتحديد معالم الطموح الوطني، ارتكزت اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي على انتظارات المواطنين، كما تم تحديدها خلال مسلسل المشاورة والإنصات، وعلى التحولات الهيكلية على المستويين الوطني والعالمي وعلى الإطار المرجعي لدستور المملكة.

1. انتظارات وتطلعات المغاربة

خلال جلسات الإنصات والزيارات الميدانية التي نظمتها اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، أعرب غالبية المواطنين عن انتظاراتهم في المجالات التالية: جودة الخدمات العمومية، الولوج إلى الفرص الاقتصادية والتشغيل، وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة.

يطمح المواطنون الذين تم الاستماع إليهم إلى تحسين جودة الخدمات العمومية لضمان تكافؤ الفرص وتعزيز القدرات الشخصية وتغذية روح المواطنة والمنفعة المشتركة. وقد تم التعبير بوضوح عن إرادة قوية في التمكين الذاتي، ليصبح المواطنون قادرين على الأخذ بزمام مصيرهم وتحقيق كامل طاقاتهم. وتتبلور انتظارات المواطنين في أربعة مجالات رئيسية: التعليم والصحة والنقل وفرص لتنمية القدرات الشخصية خاصة بواسطة الثقافة والرياضة. وينبغي النظر إلى هذه المجالات من زاوية جودة العرض وإمكانية الولوج إليها في ظل شروط ملائمة.

- **فيما يتعلق بالتعليم**، وهو الموضوع الذي تتمحور حوله معظم الانتظارات، يتم التأكيد على إعادة تأهيل المدرسة العمومية، من خلال تحسين جوهري لجودة التعلمات وتكييفها مع احتياجات سوق الشغل، وذلك من خلال الرفع من الكفاءة البيداغوجية للمدرسين، وتشجيع الانفتاح على اللغات الأجنبية وإرساء نظام توجيه ناجع للرفع من فرص النجاح المدرسي.

- **فيما يخص الصحة**، يطالب المواطنون بتوفير علاجات تتسم بالجودة وتكون في متناول الجميع من حيث التكلفة والقرب. وتنصب الانتظارات في هذا المجال على الرفع الملحوظ من عدد مناصب العاملين في المجال الطبي والتوزيع العادل للبنيات التحتية الصحية على مجموع التراب الوطني للحد من الفوارق الصارخة في هذا المجال. وفيما يتعلق بالتغطية الصحية، فإن تعميمها يحظى بإجماع واسع. وينظر إلى التغطية الصحية على كونها حقًا أساسيًا. ويصر الجميع على تجويد الخدمات التي يجب أن توفرها هذه التغطية.

- **في ميدان النقل والتنقل**، يشجب المواطنون ضعف توفر وسائل النقل وصعوبة الولوج إلى خدماته. ويشكو سكان المناطق القروية والجبلية من عزلتهم التي تشكل عائقا أمام تطوير أنشطتهم الاقتصادية الحيوية. كما أن ضعف شبكات التنقل وضعف توفر وسائل النقل المتخصصة (النقل المدرسي، سيارات الاسعاف) يفاقمان من صعوبة الولوج إلى المرافق العمومية. وفي المجال الحضري، فإن التوفر الضعيف لوسائل نقل عمومية سهلة الولوج وآمنة وبكثافة كافية تشكل في نظر النساء والشباب، خاصة، عائقا أمام تنقلاتهم واندماجهم.

- **فـي مجـال الثقافـة**، تطالـب الفئـات الشـابة، بشـكل خـاص، بتثميـن ومضاعفـة الفضـاءات المخصصـة للتعبيـر الثقافـي والفنـي والبنيـات التحتيـة والأنشـطة الرياضيـة. وتعتبـر الثقافـة المتاحـة للجميـع ليـس فحسـب مصـدرا لتنميـة قـدرات الفـرد، بـل أيضـا شـرطا ضروريـا لبنـاء مجتمـع ديمقراطـي وعيـش مشـترك متناغـم يتناسـب مـع ثـراء المغـرب وتنوعـه الثقافـي. كمـا أكـد المقاولـون فـي المجـال الثقافـي الذيـن تـم الإنصـات إليهـم علـى أن الثقافـة يمكـن أن تصبـح قطاعـا مهمـا لخلـق فـرص الشـغل والثـروة.

أبـرزت جلسـات الانصـات أيضـا مطلـب توسـيع سـبل المشـاركة، لا سـيما علـى المسـتوى المحلـي والترابـي. ويرغـب المواطنـون فـي الحصـول علـى المزيـد مـن الفـرص للمشـاركة بشـكل فعـال فـي تنميـة محيطهـم مـن خـلال آليـات الإنصـات والمنصـات الرقميـة وآليـات التظلـم التـي يمكـن الولـوج إليهـا. كمـا يدعـون إلـى المزيـد مـن التشـاور معهـم وأخـذ مقترحاتهـم فـي الاعتبـار خـلال إعـداد السياسـات العموميـة والبرامـج التـي تعنيهـم.

الإطار رقم 5 : مقتطفات من مساهمات تلاميذ الثانويات حول "مغرب الغد" ومن جلسات الإنصات إلى الطلبة التي نظمتها اللجنة

"ينبغـي أن يهتـم نمـوذج التنميـة بنـا نحـن الشـباب كأفـراد بالمعنـى الكامـل. يجـب أن يسـمح لنـا النمـوذج باسـتعادة كرامتنـا، ويجـب أن يسـمح لنـا بتسـليح أنفسـنا، ويجـب أن يمنحنـا الأدوات وأن يسـاعدنا علـى بنـاء ذواتنـا ومسـتقبلنا ومسـتقبل هـذا البلـد". **طالبـة بجامعـة محمـد السـادس المتعـددة التخصصـات، 27 دجنبـر 2019.**

- "المغـرب حيـث أتمنـى أن أعيـش هـو بلـد يتحمـل المسـؤولية ويظهـر الحنـان ويخلـق التضامـن بيـن مواطنيـه". **آيـة، تلميـذة بالجـذع المشـترك، أبريـل 2020.**
- "يمكـن تلخيـص رؤيتـي للمسـتقبل فـي مغـرب متطـور ومتحـرر والـذي يمكـن أن يوفـر لـي ولأبنـاء بلـدي الظـروف المعيشـية التـي تشـجعنا علـى البقـاء فـي المغـرب حيـث يكـون للفقـراء نفـس الحقـوق التـي يتمتـع بهـا الأغنيـاء، مغـرب يمكننـي فيـه اسـتغلال كامـل قدراتـي وإمكانياتـي". **دينـا، تلميـذة فـي مؤسسـة ثانويـة.**
- "كيـف نبنـي مسـتقبل البلـد إذا لـم تتـم مشـاركة الشـباب الذيـن تتـراوح أعمارهـم بيـن 20 و30 سـنة؟ هـم المعنيـون أكثـر بهـذا المسـتقبل، ويجـب علـى وجـه الخصـوص إدماجهـم مـن خـلال طلـب رأيهـم". **طالـب فـي المدرسـة الوطنيـة للعلـوم التطبيقيـة، الجديـدة، 18 ينايـر 2020.**
- "الاختـراع والإبـداع والتفـرد والإنصـاف هـي شـعارات مغـرب الغـد. مغـرب ينتظـر منـه وضـع المواطـن المغربـي فـي قلـب نموذجـه الاقتصـادي الجديـد". **رانيـا، تلميـذة بالثانويـة، أكاديـر.**
- "لقـد أظهـرت أزمـة كوفيـد-19 أن لدينـا كفـاءات بشـرية جيـدة. يجـب أن تسـتمر بلادنـا فـي تكويـن أطبـاء وممرضيـن أكفـاء، مسـتعدين لفعـل كل شـيء مـن أجـل مرضاهـم، وخاصـة بعـدد كافٍ لتغطيـة جميـع جهـات ومـدن البـلاد". **لينـا، تلميـذة بالثانويـة، شفشـاون.**
- "ينبغـي أن يمكـن البرنامـج التربـوي الجديـد مـن إغنـاء معـارف التلميـذ فـي مختلـف المـواد لكـن أيضـا مـن تطويـر مؤهلاتـه التواصليـة واللغويـة وتكويـن شـخصيته". **مـروان، تلميـذ بالثانويـة، الربـاط.**

رجوع إلى الفهرس

يعتبر المغاربة أن من بين الأولويات الرفع من قدرة الاقتصاد الوطني على خلق المزيد من القيمة المضافة ومناصب شغل ذات جودة تستفيد منها جميع المجالات الترابية. ويستدعي هذا الإرتقاء بالإنتاج الوطني عبر الاعتماد على البحث والابتكار، بفضل ربط جسور بين القطاع الصناعي ومنظومة البحث العلمي، وتنمية الكفاءات بما في ذلك عبر التكوين المستمر داخل المقاولة. ويرى المواطنون والفاعلون الاقتصاديون أنه من الضروري الاعتماد على إمكانات المجالات الترابية كفضاءات ملائمة من أجل بروز نماذج اقتصادية بديلة (مقاولة مجموعاتية، تعاونيات، اقتصاد اجتماعي وتضامني، إلخ).

كما يرغب المواطنون والفاعلون في أن يعزز المغرب قدرته على إنتاج المواد والخدمات الأساسية. وقد برز هذا التوجه بحدة خلال الأزمة الصحية كوفيد-19. إن الاهتمام بالجانب المتعلق بالسيادة يهدف إلى الحماية من الاضطرابات التي يعرفها السياق الاقتصادي الدولي، وكذا بشكل خاص إلى الحفاظ على سلامة السوق الداخلية في مواجهة غزو الواردات، وأخيرا تأمين مناصب الشغل على المستوى الداخلي. ويعتبر المواطنون أن تشجيع استهلاك المواد الحاملة لعلامة "صنع في المغرب" رهين بعرض ملائم يمزج بين الجودة والسعر.

يدعو المواطنون الذين تم الاستماع إليهم إلى ترسيخ حكامة ناجعة وفعالة ترتكز على أدوار ومسؤوليات محددة بكامل الوضوح. وتولي الانتظارات أهمية بالغة لتخليق الحياة العامة، وللمكافحة الصارمة للفساد والامتيازات غير المستحقة ولحالات تنازع المصالح. كما أن الربط بين المسؤولية والمحاسبة يبقى في نظر المواطنين ضرورة ملحة.

وقد تبين أن هناك إجماعا بشأن ضرورة الرفع من فعالية الإدارة عبر تبسيط الإجراءات والمزيد من الإنصات والقرب من المواطنين والفاعلين الخواص وتحسين الشفافية والولوج المعمم إلى البيانات والمعطيات، بإعتبارها ضامنة للولوج المتكافئ إلى الموارد والفرص الاقتصادية. وتعتبر رقمنة الإدارة شرطا ضروريا لتحسين جودة علاقة الإدارة مع المواطنين والفاعلين؛ وهي من لوازم استعادة الثقة.

بالإضافة إلى ذلك، يربط المواطنون صلة قوية بين التنمية وبين احترام الحريات السياسية وترسيخ سيادة القانون. ويؤكدون على ارتباطهم القوي ببلدهم وإرادتهم الكاملة من أجل الإسهام في نماءه ويطالبون بإشراكهم أكثر في صنع القرار ، من خلال تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية، وثقة أكبر للسلطات العمومية في المجتمع المدني وانخراط موسع للشباب في الشأن العام.

2. التحولات الوطنية والعالمية

يأخذ التصور العام للنموذج التنموي الجديد في الاعتبار التحولات الوطنية والعالمية التي تلوح في أفق 2035، حتى يتسنى للمغرب تحويل الرهانات والتحديات التي تثيرها هاته التحولات إلى فرص للتنمية. وبشكل عام، فإن التحولات القادمة تشير إلى مزيد من التعقيد فيما يخص تحديات التنمية، بالنظر لاتساع مظاهر الترابط، في عالم يعمل أكثر فأكثر ضمن شبكات متداخلة، مع آثار سريعة لانتقال الأزمات الاقتصادية أو الاجتماعية، وأيضا بفعل التطور السريع للتكنولوجيا في العديد من المجالات، يتعذر التحكم في مساراتها. إن التحولات الجارية وتلك القادمة ترسم أيضا معالم عالم يصعب التنبؤ بتطوراته، مما يؤكد على ضرورة التحلي بالمرونة، بعيدًا عن أي دوغمائية، ولزوم التدبير الاستباقي للمخاطر.

علـى الصعيـد الوطنـي، فـإن بلادنـا مدعـوة لمواجهـة تحـولات عميقـة علـى عـدة مسـتويات ذات تأثيـر بالـغ علـى مسـارها التنمـوي.

علـى المسـتوى الديمغرافـي، يتوقـع أن يصاحـب نمـو السـاكنة النشـيطة[19] تزايـد مضطـرد لعـدد الشـباب الباحثيـن عـن العمـل، ممـا يولـد ضغوطـا إضافيـة علـى سـوق الشـغل. بالإضافـة إلـى ذلـك، فتنامـي ظاهـرة الشـيخوخة بالمغـرب، سـيضع علـى المحـك القـدرة الاسـتيعابية لأنظمـة الرعايـة الصحيـة والاجتماعيـة.

علـى الصعيـد الاجتماعـي، فـإن الانفتـاح المتزايـد علـى العالـم بفضـل وسـائل الإعـلام وشـبكات التواصـل الإجتماعـي سـيحمل آمـالاً وتطلعـات جديـدة، لا سـيما فيمـا يخـص حريـة التعبيـر. وأخيـرًا، فـإن قلـة النشـاط البدنـي واعتمـاد أنمـاط اسـتهلاك لا تراعـي التـوازن الغذائـي والإيكولوجـي كلهـا عوامـل مـن شـأنها أن تفـرز تحديـات كبيـرة فـي مجالـي الصحـة والرفـاه.

علـى مسـتوى المجـالات الترابيـة، فـإن وتيـرة التوسـع الحضـري[20] وتزايـد الأنشـطة الاقتصاديـة والبشـرية داخـل المناطـق السـاحلية مـن شـأنهما أن يزيـدا مـن حـدة التحديـات المرتبطـة بحكامـة المـدن وحركيـة التنقـل وإعـداد التـراب الوطنـي لتلبيـة الطلـب المتزايـد علـى الخدمـات العموميـة.

فـي مجـال البيئـة، فـإن اسـتفحال آثـار تغيـر المنـاخ سـتنجم عنـه إكراهـات متزايـدة علـى التنـوع البيولوجـي الوطنـي وضغـط علـى المـوارد الطبيعيـة، ولا سـيما الميـاه[21]، التـي قـد يعانـي المغـرب مـن ندرتهـا بحلـول عـام 2030. ويمكـن أن يـؤدي التغيـر المناخـي أيضـا إلـى زيـادة النـزوح القسـري للسـكان مـن المناطـق القرويـة القاحلـة نحـو المراكـز الحضريـة، ولا سـيما السـاحلية منهـا.

علـى الصعيـد الدولـي، فـإن عالـم مـا بعـد كوفيـد-19 سـتصاحبه تغييـرات عميقـة، تُنبِـئ ببـروز عالـم جديـد تختلـف أنمـاط سيره وضبطـه عـن تلـك السـائدة حتـى الآن. ويتطلـب هـذا العالـم الجديـد قدرات علـى الإسـتباقية والتكيـف للحمايـة مـن المخاطـر، ولكـن أيضـا لاغتنـام الفـرص المتاحـة، كمـا يسـتلزم مرونـة كبـرى للتأقلـم باسـتمرار مـع المعطيـات الدوليـة الجديـدة سـواء الاقتصاديـة والماليـة أو التكنولوجيـة والصحيـة والبيئيـة. إن التفكيـر الـذي باشـرته اللجنـة حـول رهانـات عالـم الغـد مَكّـن مـن الوقـوف علـى خمسـة تحـولات كبـرى يتعيـن علـى بلادنـا اسـتباقها فـي نطـاق النمـوذج التنمـوي الجديـد.

علـى الصعيـد الديمغرافـي، يتوقـع أن يعـرف العالـم تزايـدا ملحوظـا فـي عـدد السـكان، بتأثيـر مـن بلـدان الجنـوب، خاصـة إفريقيـا، مقابـل ارتفـاع نسـبة شـيخوخة السـكان فـي البلـدان المتقدمـة، لاسيما فـي أوروبـا. ومـن شـأن هـذه التطـورات أن تُعـرِّض المغـرب لظاهرتيـن: تزايـد الهجـرة مـن إفريقيـا جنـوب الصحـراء، فـي سـياق تغيـر المنـاخ وضعـف تعبئـة مؤهـلات النمـو وفـرص العمـل فـي هاتـه البلـدان، وازديـاد هجـرة المغاربـة إلـى البلـدان المتقدمـة، تحـت تأثيـر الطلـب القـوي علـى المهـارات والكفـاءات لتعويـض العجـز فـي السـاكنة النشـيطة فـي هـذه البلـدان. وتبقـى المخاطـر التـي يتعـرض لهـا المغـرب واقعـا حقيقيـا فـي مواجهـة تحدييـن كبيريـن، وهمـا تدبيـر تدفقـات الهجـرة وتحفيـز الكفـاءات والمواهـب الوطنيـة علـى العمـل بالمغـرب.

كمـا تجـدر الإشـارة إلـى بـزوغ جغرافيـة جديـدة للنمـو العالمـي تُكـرِّس تفـوق البلـدان الصاعـدة، لاسيما تلـك المنتمية لآسـيا. وقد شـهد النظام الاقتصادي العالمي تغيرات كبيرة بسـبب المنافسـة المتزايدة بين القوى

---

19 سـيصل عـدد السـكان فـي سـن العمـل إلـى 35,8 مليـون شـخص فـي عـام 2050 مقابـل 24,6 مليـون فـي عـام 2015 (المرصـد الوطنـي للتنميـة البشـرية، 2019).

20 70٪ مـن سـكان المغـرب سـيكونون فـي المناطـق الحضريـة فـي عـام 2035 مقابـل حوالـي 63٪ فـي عـام 2019 (انظـر إسـقاطات المندوبيـة السـامية للتخطيـط بنـاء علـى معطيـات الإحصـاء العـام للسـكان والسـكنى لسـنة 2014).

21 خطـر الانتقـال إلـى وضعيـة نـدرة الميـاه بحلـول عـام 2030 (500 متـر مكعـب / سـاعة / سـنة) (انظـر المجلـس الاقتصـادي والاجتماعـي والبيئـي، 2020).

رجوع إلى الفهرس

العظمى، على خلفية تراجع النظام متعدد الأطراف وتنامي التوجهات الحمائية. وفي الوقت نفسه، فإن أزمة كوفيد-19 تُعِين على تقصير سلاسل القيمة العالمية وعلى إعادة تركيزها جهويا، مما قد ينجم عنه تباطؤ في حركة النقل العالمية على المسافات الطويلة، وتعزيز المسارات اللوجستيكية الجهوية والقريبة.

ومن المنتظر أن يؤدي تسارع التحولات التكنولوجية، تحت تأثير الانتقال الرقمي على وجه الخصوص، إلى حدوث تغيرات عميقة في أنماط الإنتاج. وقد يؤدي الانتشار الواسع للروبوتات والتقنيات الآلية والإنتاج عبر شبكات مترابطة قائمة على تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى التقليص من أهمية التدخل البشري واليد العاملة في العديد من القطاعات. وتفرض هذه التوجهات على بعض البلدان، مثل المغرب، جعل تكوين الرأسمال البشري والبحث-التطوير والابتكار ضمن أولوياتها التنموية، وتسريع تأهيلها من حيث البنية التحتية التكنولوجية بهدف دعم قدرتها التنافسية ومواصلة تنميتها. إن القدرة التنافسية الشاملة لبلادنا ستعتمد بشكل أساسي على جودة رأسمالها البشري.

يتزايد وعي المنتظم الدولي بالآثار السلبية لتغير المناخ على التوازن العام للمنظومة البيئية. وقد صارت المعايير البيئية والإيكولوجية تحتل مكانة مركزية داخل النظام الإنتاجي وفي المبادلات الدولية. وهو ما يفرض على بلدنا تقليص مستوى انبعاثاته من الكربون حتى لا يتأثر عرضه القابل للتصدير مستقبلا بأي قيد. وهو الأمر الذي يستلزم الاستثمار في تحقيق إنتاج يراعي هذه المعايير ويجعل منها ميزة تنافسية مهمة.

وفي نفس السياق، يعرف **المشهد الطاقي العالمي، علاقة بالوعي بالتحديات المناخية، عملية إعادة تشكيل عميقة**، مع النمو الكبير للطاقة الخضراء وإطلاق برامج ضخمة للطاقات المتجددة، لاسيما في أوروبا من خلال الميثاق الأخضر الأوروبي[22]. ويعزز هذا التوجه أولويات المغرب في هذا المجال ويدعو إلى دعم الرهان على الطاقات المتجددة *(أنظر الإطار رقم 15. رهانات النموذج التنموي الجديد: المغرب رائد الطاقة التنافسية والخضراء)* من خلال الاستثمار في مشاريع وخيارات تكنولوجية ملائمة وذات أثر قوي على التنافسية.

وأخيراً، تمثل المخاطر المتنامية لتفشي الأوبئة على الصعيد الإقليمي والدولي بصورة متكررة معطى جديدا. ويسائل هذا الواقع قدرات تدبير المخاطر والقدرات الاستباقية للنظام الصحي الوطني، كما يتطلب المزيد من الفعالية والنجاعة لتلبية الطلب على العلاجات سواء في الظروف العادية أو في الظروف الاستثنائية. ويستدعي هذا الأمر تعزيز الموارد البشرية لقطاع الصحة وإنجاز البنيات التحتية ودعم القدرات التقنية والتكنولوجية فيما يتعلق بإنتاج الأدوية والبحوث البيوطبية.

وبغض النظر على القضايا الصحية المحضة، فإن مخاطر تفشي الجائحات وكذا عدم القدرة على توقع مدتها، يستدعي أيضا إعادة التفكير في النماذج الاقتصادية للعديد من القطاعات والتركيز على مسألة السيادة فيما يخص بعض القطاعات الأساسية.

إن القطاعات المنفتحة على المبادلات الدولية للسلع والخدمات بالإضافة إلى تنقل الأشخاص (صناعات وخدمات التنقل، السياحة، المواد الأولية خاصة الفلاحية) تعد من الأنشطة الأكثر تأثرا بالظواهر الاستثنائية. ولهذا فإن المخاطر المترتبة عن الجائحات تدعو إلى تنويع مصادر نمو هذه القطاعات عبر اعتماد نماذج اقتصادية مرنة ترفع من قدرتها على الصمود في وجه الأزمات وتجاوز تبعاتها.

22 يهدف هذا الميثاق الذي أطلقته المفوضية الأوروبية في دجنبر 2019 إلى جعل أوروبا قارة محايدة مناخيا في أفق 2050 عبر استراتيجية نمو اقتصادية جديدة.

3. الإطار المرجعي

يستند تصور النموذج التنموي الجديد على الدستور كإطار مرجعي وكذلك على مفهوم جديد للتنمية يعكس تطلعات المغاربة.

يمثل **الدستور الذي صادقت عليه الغالبية العظمى من المغاربة المرجعية الموحدة والجامعة للنموذج التنموي الجديد**. فهو يكرس "الاختيار الذي لا رجعة فيه في بناء دولة ديموقراطية يسودها الحق والقانون" و"التشبث بحقوق الإنسان". إن روح الدستور والمبادئ والقيم التي يكرسها مضمنة كليا في النموذج التنموي الجديد. وهكذا، فإن التضامن وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية والحريات والاستدامة والمشاركة وربط الحقوق بالواجبات تشكل أسس هذا النموذج.

يُعد النموذج التنموي الجديد امتدادا للدستور الذي يشكل إطاره المعياري من أجل ترجمة مبادئه إلى رافعات للتنمية وقيمه إلى مناهج للعمل. ويدعو النموذج التنموي الجديد، على وجه الخصوص، إلى إعمال إيجابي للدستور من أجل تقديم حلول مناسبة لحالات الاحتقان والكوابح التي تعترض التنمية ومن أجل تجاوز صعوبة تطبيق بعض المبادئ الدستورية.

وفي انسجام مع تصدير الدستور، فإن الهوية الدينية التي تجسد قيم الإسلام المبنية على الانفتاح والاعتدال والحوار تشكل مقومات الشخصية التاريخية والثقافية للأمة المغربية. إن منهج المغرب للولوج إلى القيم الروحية، عبر مقاربة دينية تمزج بين البعد العقائدي والحضاري، بالإضافة إلى ترسيخ مبادئ الخير والوئام واعتماد ممارسة التداول والتشاور من أجل الصالح العام، كلها عناصر تساهم في تكريس الطابع المتميز للمملكة.

إن المذهب المالكي بسماته المتميزة، والقدرة على استلهام الحلول من مدارس التفسير الأخرى، فضلا عن الترسيخ الثابت والقدرة على مواكبة التطورات التي تمنحها له مؤسسة إمارة المؤمنين، كلها عوامل تعطي للأمة المغربية القدرة والمرونة الضروريين لتطورها، كما تم إثبات ذلك من خلال إصلاح مدونة الأسرة. ويشكل هذا مصدر إلهام ومعيار منهجي للنموذج التنموي الجديد.

إن مفهوم التنمية في النموذج الجديد ينبني على كونه مسارا شموليا ومتعدد الأبعاد يتجاوز هدف تراكم الثروة المادية وحده. فالتنمية تعكس دينامية حميدة لخلق الثروة والتنمية البشرية لفائدة كافة المواطنين، والتي تأخذ في الاعتبار لزوم تثمين الموارد والحفاظ عليها للأجيال القادمة. وتندرج التنمية أيضا ضمن سياق تاريخي يشكل طريقا جماعيا نحو مستقبل مشترك ومواكبا للتحولات الاجتماعية. وتتأثر التنمية أيضا بالمتغيرات الدولية والرهانات الكونية التي تثيرها.

إن هذا التصور للتنمية يقتضي نهجا سياسيا ومؤسساتيا وقانونيا يتسم بالاستقرار والوضوح، ومجتمعا منفتحا ومتنوعا يوفر لكل فرد الوسائل والقدرات لإثبات ذاته وتحرير طاقاته لبناء مستقبله واختيار مساره. وباعتبارها عملية معقدة تتطلب مقاربات نسقية، فإن التنمية، ضمن النموذج الجديد، تبقى رهينة بتعبئة كافة الفاعلين وبالتفاعل اليقظ مع آجال وأزمنة متنوعة، ومعايير ومقاييس متعددة تسمح بالترجيح المتوازن بين أولويات متعددة قد لا تجتمع أحيانا فيما بينها (النمو / الاستدامة، الحرية / الحماية).

III. التغيير ضروري وذو طابع استعجالي

لقد ابرزت الملاحظات المسجلة، انطلاقا من الإنصات إلى المواطنين والفاعلين، التأكيد على استعجالية العمل من أجل تسريع وتيرة الانتقال نحو النموذج التنموي الجديد. وكما يتبين من خلال التشخيص البنيوي والنسقي المنجز في هذا الإطار، فإن خيار التنمية المتبع حاليا لا يستجيب كليا لتطلعات المواطنين وللتحديات المستقبلية المطروحة على بلادنا، اعتبارا لكون هذا المسلك يساهم في تغذية مناخ أزمة الثقة التي تكبح خلق القيمة المضافة، وتشكل، في حال استمرارها، مخاطر تهدد بشكل كبير الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

وتجسد تطلعات المغاربة عمق وجسامة التحولات التي يتعين إنجازها من أجل تفعيل النموذج التنموي الجديد الذي يشكل بادرة أمل وثقة في المستقبل: ولا يستهدف هذا التحول الخلق الواسع للقيمة المضافة فحسب، ولكن، كذلك، توزيعا منصفا للثروة بين جميع المواطنين. كما لا يفضي هذا التحول فقط إلى تحقيق إنتاجية أكثر، بل أيضا، إلى توسيع نطاق الفاعلين المعنيين بعملية الإنتاج، وكذا إلى إقامة علاقات متوازنة بين الدولة والمجتمع تكرس المكانة المركزية للمواطنين في حقوقهم وواجباتهم، فالمواطنون لا يطالبون فقط بجودة الخدمات العمومية وبتوفير فرص الشغل، ولكن أيضا بالتأهيل والتمكين الذاتي، وذلك حتى يتمكن كل فرد، في حدود طاقاته وطموحاته ورغباته، من القيام بدوره كفاعل في تنمية الوطن.

وتبقى هذه المتطلبات والانتظارات والطموحات في متناولنا، خاصة بالنظر إلى الإمكانات الهامة المتوفرة لدى بلادنا والتي لم تستغل بعد بشكل أمثل. ومن أجل تعبئة هذه الإمكانات، يتعين معالجة المعيقات النسقية وتغيير التمثلات الكابحة للمبادرة، وفي مرحلة لاحقة، تحويل عناصر التميز المشتتة إلى قاعدة عامة عوض أن تشكل استثناء، وذلك من خلال العمل على استدامة الشروط المواتية لتفتحها ونموها وتعميمها. وأخيرا، العمل على استباق ومواكبة التحولات الراهنة والمستقبلية على المستويين الوطني والدولي والاستجابة للتحديات والتساؤلات التي تثيرها أزمة كوفيد-19.

تغذي أزمة كوفيد-19 شعورا بالقلق إزاء المستقبل، بالنظر إلى جسامة آثارها السلبية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي خاصة فيما يتعلق بفقدان مناصب الشغل، كما أنها تقوِّي بشكل أكبر الحاجة إلى التغيير. وتبرز التكلفة الاقتصادية والاجتماعية المرتفعة لهذه الأزمة على بلادنا ضرورة التعجيل بمعالجة العجز المتراكم في بعض القطاعات الحساسة، كالصحة والتعليم والحماية الاجتماعية. كما أظهرت هذه الأزمة أهمية الرقميات كرافعة ضرورية لاستمرارية عمل المرافق العامة في سياق الجائحة ولاستمرارية الدورة الاقتصادية. وأبرزت هذه الأزمة أيضا الحاجة إلى دولة قوية، حامية وقادرة على معالجة مواطن الضعف في المجالات الصحية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد، عبر تدبير للقرب يعبئ جميع الفاعلين. وقد ساهمت المجهودات المبذولة من طرف السلطات العمومية فعلا في التخفيف من آثار هذه الأزمة، غير أن فعالية تدخلاتها لا يمكن أن تكون بديلا عن إصلاحات بنيوية ذات

امتداد زمني، وكذا لأنماط جديدة في العمل من أجل تعزيز مناعة المملكة إزاء صدمات واسعة النطاق. إذا كان عالم ما بعد كوفيد-19 مطبوعا بعدم اليقين، فمن المحتمل أن يكون حاملا لفرص اقتصادية جديدة، لاسيما على المستوى الدولي، يمكن استغلالها من خلال نظرة استباقية وقدرة تفاعلية وسلسة.

في إطار عالم يزداد تعقيدا وتقلبا ومجتمع تعددي وناضج وملح قائم على مواطنة نشيطة، فإن الأمر يتطلب تغيير أسلوب عملنا الجماعي، حتى نكون قادرين على تنفيذ الإصلاحات التي تقتضيها المرحلة بوتيرة ثابتة وتجاوز مختلف أشكال مقاومة التغيير والعمل على انبثاق وتنامي جميع إمكانات بلادنا.

القسم الثاني

النموذج التنموي الجديد: مغرب الغد

I. طموحنا من أجل المغرب في أفق 2035
II. مرجعية جديدة للتنمية
III. المحاور الاستراتيجية للتحول

النموذج التنموي الجديد:
مغرب الغد

يتمحور النموذج التنموي الجديد المقترح من طرف اللجنة حول ثلاثة مكونات تتداخل وتتكامل فيما بينها، وتشكل في مجموعها منظومة متجانسة ومندمجة كفيلة بتسريع وتيرة انتقال المغرب نحو توازن جديد، يحفز على خلق قيمة مضافة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والمؤسساتي:

- **طموح يحدد الهدف المنشود ويعبئ** جميع الفاعلين في إطار مشروع جماعي وجامع وبأهداف واضحة وقابلة للتحقيق؛
- **مرجعية للتنمية، كعامل مركزي وتحولي للنموذج الجديد، يرتكز على توجه تنظيمي جديد بشأن دور الدولة وعلى تقليص تداخل الأدوار وكذا على مبادئ العمل ومسؤوليات مختلف الفاعلين**. كما تشمل هذه المرجعية آلية للقيادة الاستراتيجية وإدارة للتغيير تسهر، بشكل منتظم، على تفعيل النموذج التنموي وضمان انسجام تدخلات مختلف الأطراف المعنية مع الهدف المنشود والغايات المرسومة؛
- **اختيارات وتوجهات استراتيجية** من أجل بلوغ الطموح الوطني المقترح في انسجام مع هذا الطموح ومع الإطار المرجعي الجديد في مجالات الاقتصاد والرأسمال البشري والإدماج وتنمية المجالات الترابية. وقد تم إرفاق بعض من هذه التوجهات بمقترحات أكثر تفصيلا ضمن الملحق رقم 2 لهذا التقرير، على أساس أن تشكل إطارا مرجعيا من أجل إطلاق النموذج الجديد.

الإطار رقم 6: "انتماء مشترك ومصير مشترك"

ويندرج النموذج التنموي الجديد ضمن الأفق الزمني الطويل و المسار العريق للدولة المغربية، الذي يمّكن، انطلاقا من معطيات التاريخ البعيد والمعاصر، من فهم جيد للحاضر واستشراف للمستقبل. وهذا الوعي الذاتي ككيان سياسي متفرد، يرتكز على حس استراتيجي متميز، وذلك عبر الانخراط في مسلسل للإصلاحات واستباق التغيرات الكبرى سواء داخل المجتمع أو على المستوى الإقليمي أو الدولي.

لقد طورت المملكة هندسة توافق واسع وشامل تستمد جذورها من ثقافة عريقة تعددية منتشرة على نطاق واسع ومنفتحة على المستقبل. إن متانة هذه الهوية المغربية هي التي سمحت للمجتمع المغربي بالانفتاح على روافد أخرى عربية-إسلامية، إفريقية، أوروبية، أطلسية أو أسيوية. ويعبر تصدير دستور 2011 عن جوهر ذلك، حيث يبرز تنوع مقومات الهوية الوطنية، الموحدة بانصهار كل مكوناتها، العربية - الإسلامية، والأمازيغية، والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية.

تبين هذه الأسس التاريخية، من وجهة نظر مجتمعية، أن المغرب يمتلك، ومنذ فترة طويلة، مكامن القوة اللازمة التي تمنحه القدرة، على أن تتعايش تحت مظلته مختلف التيارات، وتتحاور مختلف التوجهات، وتمتزج طرائق داخلية مع أخرى خارجية لتسيير أموره، ليثبت في نهاية المطاف أنه بلد يشارك في إغناء الإنسانية انطلاقا من أرضه. هذه المؤهلات تمكن من خلق الأسس الكفيلة بتقوية الانتماء المشترك وتحويل الطاقة الجماعية إلى مصير مشترك.

إن بلادنا تمتلك الآن القدرة على تحويل مزايا ثقافتها السياسية الفريدة إلى رافعات قوة في إطار دولة الحق والقانون ذات معالم واضحة. ما هو إذن على المحك الآن هو تحويل التعددية إلى ديمقراطية فعلية، تمثيلية وتشاركية، وتحويل فن إدارة التنوع والاختلاف والرغبة في النقاش والمناظرة المثمرة إلى كفاءات تداولية. هنا يجب الجمع بين الرؤية الاستراتيجية والحماية والكفاءة على مستوى الدولة، وقدرات الابتكار والمبادرة وروح المدنية على مستوى المجتمع.

I. طموحنا من أجل المغرب في أفق 2035

1. مغرب الغد

الطموح المأمول هو عبارة عن اقتراح ذي قيمة شاملة يبين ويحدد معنى ومستوى التنمية المنشودة في أفق 2035. ويجسد هذا الطموح دور البوصلة التي تمكن من توجيه جميع القوى الحية للأمة وتشكل الإطار العام الذي تجتمع حوله. وحتى يتسم بالمصداقية، يجب أن يكون طموح التنمية قويا ومعقولا وقابلا للإنجاز على أرض الواقع، هدفه الأساسي التعبئة ومنح كل المغربيات والمغاربة أملا في المستقبل.

ينسجم هذا الطموح مع الاختيارات الأساسية للأمة وثوابتها، فضلا عن القيم المكونة للهوية الوطنية. كما يعكس التطلعات الرئيسية للمغاربة، سواء فيما يتعلق بازدهارهم ورفاههم كأشخاص أو فيما يخص ارتباطهم بالأمة والتزامهم حيالها بالإضافة إلى عزمهم على المساهمة في تنمية البلاد بكل روح مواطنة. ويرتكز هذا الطموح أيضا على اختيار المملكة للانفتاح من خلال وضع مشروعنا الجماعي أمام أعين المنتظم الدولي. ويمكن تحديد طموحنا من أجل المغرب كالتالي:

"في أفق 2035، يتعزز المغرب كبلد ديمقراطي يمتلك فيه جميع المواطنين القدرة الكاملة على تولي زمام أمورهم وتحرير طاقاتهم والعيش بكرامة في مجتمع منفتح ومتنوع وعادل ومنصف. بلد قادر على خلق القيمة المضافة، يستثمر مؤهلاته بصفة مستدامة ومسؤولة. مستندا على التقدم المضطرد الذي يحققه على المستوى الوطني، يبرز المغرب كقوة إقليمية تضطلع بدور طلائعي في مواجهة التحديات التي تواجه العالم."

يضم هذا الطموح إختيارات توجه المغرب نحو المستقبل، وهي متمثلة في:

- التشبث بالاختيار الديمقراطي ودولة الحق والقانون؛
- تثمين الرأسمال البشري وقدرات المواطنات والمواطنين كرافعة أولى لضمان تكافؤ الفرص والادماج الايجابي وتفعيل المواطنة وتحقيق الرفاه؛
- التعلق بكل ما يشكل خصوصية المملكة: عمقها التاريخي، هويتها الوطنية الغنية بروافدها وقيمها الثقافية والدينية؛
- التشبث بالتنوع وبالمساواة بين الرجل والمرأة وبتكريس مكانة ودور المرأة في الاقتصاد وداخل المجتمع؛
- نمط إدماجي في خلق القيمة يثمن كافة الطاقات ويضمن التوزيع المنصف للثروة وينتقل ببلادنا إلى مصاف القوى الصاعدة بشكل كامل؛
- نمط لخلق القيمة، هاجسه المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية؛

- وأخيرا، التشبث بمغرب منفتح على العالم ويساهم بشكل فعلي في رفاه مواطنيه وفي التقدم العالمي.

في إطار هذا الطموح يحظى العنصر البشري بمكانة مركزية مع تعبئة كافة الطاقات بغية إرساء مشروع جماعي في خدمة تنمية البلاد، ويمكن تلخيص ذلك بصيغة موجزة وواضحة ومُعبِّئة:

"المغرب قوة رائدة بفضل قدرات مواطنيه وفي خدمة رفاههم"

2. أهداف التنمية

من أجل بلوغ هذا الطموح، يتعين على المغرب رفع العديد من التحديات والقيام بتدارك الوضع الحالي عبر إحراز تقدم نوعي في مجالات يطبعها عجز هام، يمكن أن تشكل عائقا أمام التنمية إذا لم يتم الارتقاء بها بشكل ملموس، كما هو الشأن بالنسبة لجودة التعليم ومشاركة النساء والمحافظة على الماء، على سبيل المثال. كما يتعين أيضا استغلال جميع الفرص السانحة للمغرب بكل جرأة لتسريع وتيرة التنمية، والرهان على المستقبل وعلى أهداف تكرس تميز المغرب في مجالات استراتيجية وحاملة للتغيير.

يتطلب تحقيق هذا الطموح بلوغ خمسة أهداف تنموية متداخلة ومتكاملة، بشكل موازٍ، تتجلى في تحقيق **الرخاء والتمكين والإدماج والاستدامة والريادة الجهوية** في ميادين محددة من خلال رهانات مستقبلية جريئة. ونورد فيما يلي، موجزا للأهداف الخمسة:

- **مغرب مزدهر يخلق الثروات وفرص عمل جيدة في مستوى طاقاته**: إن طموح تحسين مستوى وجودة المعيشة لفائدة جميع المواطنين لن يتحقق إلا من خلال الرفع الملحوظ لقدرة البلاد على خلق القيمة المضافة وفرص شغل ذات جودة للجميع والتوزيع المنصف لثمار التنمية. وترتكز دينامية خلق القيمة وفرص الشغل على اقتصاد حيوي، مقاولاتي، متنوع، منتج ومبتكر وعلى نسيج اقتصادي، تنافسي وقادر على امتصاص الأزمات ويستفيد من المزايا التنافسية العديدة لبلادنا ومن ثرواتها المادية واللامادية في جميع المناطق.

- **مغرب الكفاءات، حيث يتوفر جميع المواطنين على مؤهلات ويتمتعون بمستوى من الرفاه يمكنهم من تحقيق مشاريعهم في الحياة والمساهمة في خلق القيمة المضافة**: إن تحقيق الطموح لا يمكن أن يتم إلا بواسطة رأسمال بشري ذي قدرات ومهارات عالية. فالرأسمال البشري يعتبر محرك دينامية التنمية والإدماج وتفعيل الارتقاء الاجتماعي. كما يعتبر المحدد الرئيسي لقدرة البلاد على خلق الثروات وتسريع تقاربه مع معايير الدول المتقدمة.

- **مغرب دامج يوفر الفرص والحماية للجميع ويعزز الرابط الاجتماعي**: يقتضي شعور المغاربة بالانتماء والانخراط في المشروع المجتمعي وترسيخ أسس وقواعد العيش المشترك، بشكل منسجم ومتناسق، اعتمادَ نموذجٍ دامج. فالمغرب مطالب بمنح الفرص للجميع، أولا وقبل كل شيء، من خلال توفير الاستقلالية الذاتية وتنمية القدرات لكل المغاربة نساء ورجالا، وأيضا عبر تعزيز حماية الفئات الهشة. وبالإضافة إلى ذلك، يتطلب إدماج الجميع إيلاء عناية خاصة بالشباب الذين يمثلون 25٪ من الساكنة، ويعتبرون مكسبا ديمغرافيا للبلاد. في هذا السياق، يشكل البعد الثقافي رافعة مهيكلة لتقبل التنوع والتعدد وتعزيز الروابط بين الأوساط الإجتماعية وبين الأجيال، بالإضافة إلى خلق الثروة.

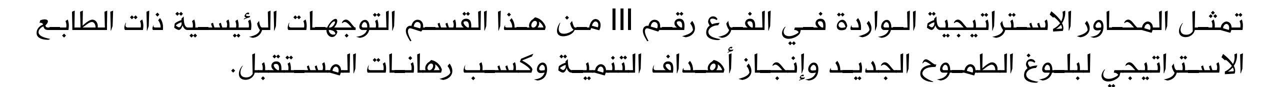
- **مغـرب مسـتدام يحـرص علـى المحافظـة علـى المـوارد فـي جميـع أنحـاء التـراب الوطنـي**: تعتبـر اسـتدامة المـوارد والمحافظـة علـى التنـوع البيولوجـي مـن مسـتلزمات مواجهـة التحديـات والتهديـدات المرتبطـة بالتغيـرات المناخيـة والنشـاط البشـري. فالمغـرب معـرض بشـكل كبيـر لهـذه المخاطـر وآثارهـا، لاسـيما مـن حيـث الضغـوط القويـة علـى مـوارده المائيـة واضطـراب كل مـن الأسـس الانتاجيـة للفلاحـة والمنظومـات الايكولوجيـة. وبالتالـي، فـإن رهـان الاسـتدامة يكـرس المسـؤولية الجماعيـة إزاء الرأسـمال الطبيعـي والمنـاخ، كخيـرات جماعيـة، وتجـاه الأجيـال القادمـة.

- **مغـرب الجـرأة يسـعى إلـى الريـادة الإقليميـة فـي مجـالات مسـتقبلية محـددة**: متشـبثا بانفتاحـه علـى العالـم وواثقـا فـي مؤهلاتـه لتعزيـز إشـعاعه الإقليمـي، يدعِّـم المغـرب طموحـه عـن طريـق التميـز، بتصميمـه علـى كسـب خمسـة رهانـات مسـتقبلية جريئـة سـتجعله، مجتمعـة، قطبـا اقتصاديـا ومركـزا للمعرفـة ضمـن البلـدان الأكثـر ديناميـة وجاذبيـة علـى المسـتوى الإقليمـي والقـاري. وتتمثـل هـذه الرهانـات الخمسـة فيمـا يلـي: 1) التحـول نحـو بلـد رقمـي حيـث تُعبـأ القـدرات التحويليـة للتكنولوجيـا الرقميـة تعبئـة كاملـة، 2) الارتقـاء كمركـز جهـوي فـي ميـدان التعليـم العالـي والبحـث والابتـكار، 3) كسـب الريـادة الجهويـة فيمـا يخـص مجـال الطاقـة ذات الانبعاثـات المنخفضـة مـن الكاربـون، 4) إكتسـاب مركـز مرجعـي كقطـب مالـي علـى المسـتوى القـاري، 5) جعـل علامـة "صنـع فـي المغـرب" علامـة للجـودة والتنافسـية والاسـتدامة لتسـريع الانـدماج فـي سلاسـل القيمـة العالميـة والإقليميـة. وتشـكل هـذه الميادين الجريئـة والتحوليـة، التـي ترتكـز علـى المزايـا التنافسـية للمملكـة وإمكاناتهـا، نقـط التقـارب والتلاقـي فـي المصالـح بيـن المملكـة وشـركائها الرئيسـيين بالخـارج، التـي مـن شـأنها المسـاهمة فـي تعزيـز التعـاون والشـراكات ورفـع مختلـف التحديـات الكامنـة فـي النمـوذج التنمـوي الجديـد بكيفيـة عرضانيـة.

رجوع إلى الفهرس

رسم بياني 2: طموح المغرب في أفق 2035





تمثل المحاور الاستراتيجية الواردة في الفرع رقم III من هذا القسم التوجهات الرئيسية ذات الطابع الاستراتيجي لبلوغ الطموح الجديد وإنجاز أهداف التنمية وكسب رهانات المستقبل.

وحتى يكتسب مسلسل التنمية دفعة قوية، يقتضي الأمر الاستمرار في تعزيز المؤسسات والحرص على حسن سيرها اعتبارا لدورها كضامن لدولة الحق والقانون ولتحرير الطاقات بثقة وأمان. وقد تم تناول هذا المحور بتفصيل في الفرع المخصص لمرجعية النموذج التنموي الجديد ولإطار ترسيخ الثقة والمسؤولية.

3. مؤشرات تقييم النتائج

من أجل منح مضمون واضح لهذه الأهداف التنموية، تقترح اللجنة مواكبتها من خلال مجموعة من المؤشرات تروم بلورة الأهداف الرئيسية للنموذج الجديد بشكل صريح ومرفق بالأرقام وقابل للقياس. وتهدف هذه المؤشرات، التي يجب أن يكون عددها محدودا، إلى قياس الأثر النهائي لمدلول التنمية. كما تبرز أهمية النتائج المحققة بالنسبة للفاعلين المكلفين بالتفعيل، مع الاحتفاظ بالمرونة اللازمة في إيجاد الحلول والاجراءات المناسبة من أجل تحقيقها.

تساهم هذه المجموعة من المؤشرات في إرساء ثقافة النتائج وحسن الأداء وإضفاء شفافية أكبر على الفعل العمومي. وتقترح اللجنة في هذا الصدد إطارا عاما للنتائج يتكون من 15 مؤشرا للقياس معتمدة من طرف مؤسسات وطنية ودولية، والتي تم اقتراح القيم المستهدفة بشأنها في أفق سنة 2035 على أساس مقارنات دولية. ويمكن أن تحسن هذه المؤشرات حسب نتائج الأبحاث الجارية، سواء في المغرب أو على الصعيد الدولي، وكذا مجهودات تطوير النظام الإحصائي الوطني من حيث إنتاج المعطيات. وفي نطاق أوسع، فإن الطموح المنشود يتمثل في أن تتبوأ المملكة موقعا ضمن النصف الأول أو حتى الثلث الأول في التصنيفات العالمية المرجعية في المجالات التي تحظى بالأولوية في إطار النموذج التنموي الجديد.

جدول مؤشرات نتائج النموذج التنموي الجديد

الاقتصاد	2019 أو آخر الاحصائيات المتوفرة	هدف 2035	المصدر
1. الناتج الداخلي الخام للفرد (بالدولار على أساس المعادل للقوة الشرائية) (على فرضية نسبة نمو سنوية متوسطة تفوق 6٪)	7.826	16.000	المندوبية السامية للتخطيط
2. مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية (مؤشران فرعيان: علوي وسفلي)	٪43	٪60	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
3. القيمة المضافة الصناعية للتكنولوجيا المتوسطة أو العالية	٪28	٪50	منظمة الأمم المتحدة للتطور الصناعي
الرأسمال البشري			
4. مؤشر الرأسمال البشري	0,5	0,75	البنك الدولي
5. كثافة مقدمي الخدمات الصحية بالنسبة لكل 1000 نسمة (أهداف التنمية المستدامة)	1,65	4,5	وزارة الصحة
6. نسبة التلاميذ الذين يتقنون القراءة والرياضيات والعلوم في سن 15	٪27	٪75	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
الإدماج			
7. نسبة النساء النشيطات	٪22	٪45	المندوبية السامية للتخطيط
8. نسبة العمل المهيكل المأجور ضمن الشغل الكلي.	٪41	٪80	المندوبية السامية للتخطيط
9. مؤشر "جيني Gini".	0,395	0,350	المندوبية السامية للتخطيط
الاستدامة			
10. نسبة المياه المحلاة والمصفاة من الاستهلاك الكلي للماء	٪0	٪15	جديد
11. مؤشر التنمية المحلية المتعددة الأبعاد	0,7 (المعدل الوطني لسنة 2014)	0,85	المرصد الوطني للتنمية البشرية
12. حصة الطاقة المتجددة في إجمالي استهلاك الطاقة	٪11	٪40	البنك الدولي
الحكامة والتسيير			
13. مؤشر فعالية الحكومة	-0,12	1	البنك الدولي
14. مؤشر الخدمات المفتوحة عبر الأنترنيت	0,52	0,9	استطلاع الأمم المتحدة للحكومة الالكترونية
15. نسبة رضا المواطنين إزاء الخدمات العمومية	-	٪80	جديد

رجوع إلى الفهرس

II. مرجعية جديدة للتنمية : التوجه والمبادئ والتزامات الفاعلين وإطار ترسيخ الثقة والمسؤولية

أبان التشخيص المنجز في القسم الأول من هذا التقرير أن بطء وتيرة النمو في المغرب يجد تفسيره بالأساس في عوامل ذات طابع نسقي. فإذا كانت المملكة قد حققت إنجازات مهمة خلال السنوات الأخيرة، فإن العديد من الاستراتيجيات المعتمدة لم تحدث التغييرات والتحولات الهيكلية المنتظرة، وذلك بالرغم من العناية والموارد المهمة التي خصصت لها.

إن التعقيد المتزايد للعالم والتحديات التي يواجهها المغرب تجعل من المستعجل تقديم إجابات لاتعتمد فقط على إنجاز تشخيص جديد ووضع استراتيجية جديدة ذات طابع تقني، كما ذهبت إلى ذلك العديد من التقارير، بل تحيل أيضا على وضع منهج جديد للتنمية. إن الأوراش المهيكلة التي يقترحها النموذج التنموي الجديد هي في أغلب الحالات مركبة وعرضانية، كما هو الشأن، على سبيل المثال، بالنسبة لضبط القطاعات الاقتصادية التي تخضع لتغييرات تكنولوجية مستمرة، كالطاقة أو الرقميات، أو الارتقاء الصناعي، أو تدبير المخاطر، أو الجودة الفعلية للخدمات العمومية أو وضع أنظمة للحماية الاجتماعية مندمجة ومعممة. لذلك، يتطلب إنجاح هذه الأوراش بذل مجهود متواصل وصارم في التتبع، كما يقتضي تطبيقها على أرض الواقع الاعتماد على كفاءات ومهارات جديدة سواء على المستوى التقني أو التنظيمي واللجوء إلى آليات فعالة للقيادة والدعم وكذا على إحداث تغييرات في التصورات والتمثلات.

تشكل المرجعية الجديدة للتنمية جوابا على هذه الإشكالية، إذ تركز على تحسين القدرة الهيكلية للبلاد لتجاوز التحديات الجديدة مع مراعاة عامل الزمن والوتيرة المناسبة للاستجابة للانتظارات التي تتسم بالطابع الاستعجالي. ومن شأن هذا التغيير في المرجعية و"المنهجية" تحقيق الطموح الذي يقترحه النموذج التنموي الجديد ويُيَسِّر الانتقال نحو مجتمع أقل تقاطبا وأكثر عدالة وازدهارا. إن مرجعية التنمية هذه، إذ توضح الاختيارات المشتركة، فإنها تركز بشكل أكبر على طرق العمل وعلى أسلوب قيادة التنمية وكذا على القدرات والوسائل من أجل تحسين هذا العمل.

يسائل هذا التفكير حول مرجعية التنمية بالدرجة الأولى دور الدولة ومهامها وتنظيمها وتفاعلاتها مع باقي الفاعلين. وفي هذا الإطار، وإذ تسجل اللجنة أهمية قيام دولة قوية، كما تجلى ذلك بوضوح في سياق جائحة كوفيد-19، فقد كشفت المشاورات التي قامت بها وكذا المناقشات الداخلية بين أعضائها، بأن الدولة لا تعبئ بالقدر الكافي الفاعلين الآخرين على أساس منطق التكامل والشراكة.

النموذج التنموي الجديد: مغرب الغد

إن الأسلوب التقليدي لإشتغال الدولة القائم على دورها المركزي والرقابي، وإن كان متناسبا مع مرحلة معينة من نمو البلاد وفي سياق وطني ودولي أكثر قابلية للتوقع، فإن هذا الأسلوب يبدو اليوم أقل وجاهة وملاءمة مع التطورات الأخيرة، لاسيما مع مستقبل متسم بالغموض، إذ لا تملك الدولة الوسائل والقدرات الكافية لتحمل جميع أوراش التنمية لوحدها، والتي تزداد تعقيدا سواء على المستوى المالي أو الإجرائي أو على صعيد الخبرات المطلوبة. وفي هذا السياق، يمكن لفاعلين آخرين كالقطاع الخاص والفاعلين على المستوى الجهوي والمجتمع المدني، إذا تمت مواكبتهم بشكل مناسب، المساهمةَ والمشاركة بكيفية فعالة في استعمال أمثل للموارد العمومية وتعزيز فعالية الفعل العمومي. كما أن ضعف تعبئة الدولة للقطاع الثالث بشكل كامل يحرمها من الليونة والقدرة على التكيف اللازمتين لمواجهة التقلبات المتزايدة للسياق الوطني والدولي، والتي تستلزم منح هامشٍ أوسع لانبثاق أفكار وفرص وأنشطة جديدة. وأخيرا، فإن التعقيد والتنامي المستمر لحجم الإشكاليات المطروحة حاليا على البلاد، يقتضيان ايجاد حلول لها عبر إعمال مقاربة منظوماتية تأخذ بعين الاعتبار تداخل العديد من المجالات وتعبئ الذكاء الجماعي.

1. توجه تنظيمي جديد

يتمثل التوجه الجديد الذي يدعو له النموذج التنموي الجديد في الجمع بين "دولة قوية مع مجتمع قوي"، توجه يعبئ كافة القوى ضمن توازن يخلق المزيد من فرص التقدم. دولة استراتيجية، دولة حامية، دولة ضابطة تحرر طاقات مختلف الفاعلين وتضمن لهم الاستقلالية في التصرف وتحملهم المسؤولية، وتتيح الإطار المناسب لتعبئة كل الطاقات في خدمة تنمية البلاد والمنفعة المشتركة والصالح العام، يقابلها مجتمع يحشد كل طاقاته ويستغل فرص المشاركة الواسعة بروح من المسؤولية. مجتمع تعددي، يحافظ ويثمن غنى تعدديته. مجتمع يساهم فيه الجميع من أجل المنفعة المشتركة ويحرص على الحفاظ عليها، كما يساهم بذكاء جماعي في إيجاد الحلول بشكل يتناسب مع درجة تعقد المجموعات المكونة له؛ مجتمع يمسك بزمام مصيره بروح من المسؤولية والمواطنة وبدعم تشاركي مع دولة متشبثة بتحقيق الأهداف المنشودة.

وفي إطار هذا التوجه يتعين على الدولة المركزية أن تحرص على التكامل والتوازن الخلاق بين السياسات الوطنية المعتمدة والممتدة في الزمن، من جهة، وتعزيز الدينامية المحلية، من جهة أخرى، هذه الدينامية، التي ينبغي أن تستفيد من مزيد من هوامش التصرف، مواتية للتجريب والابتكار وانبثاق نجاحات فاعلين رائدين للتغيير على المستوى المحلي.

يجسد هذا التوجه مفهوم "المسؤولية والإقلاع الشامل" الذي أكد عليه جلالة الملك في خطاب العرش لسنة 2019. ويعكس هذا التوجه الطابع المتفرد للنموذج التنموي للمملكة، حيث تعتبر المؤسسة الملكية الركيزة الأساسية للدولة ورمز وحدة الأمة والضامنة للتوازنات والحاملة للرؤية التنموية وللأوراش الاستراتيجية طويلة المدى والساهرة على تتبع تنفيذها خدمة للمواطنين.

يتوافق هذا التوجه مع المبادئ والقيم التي كرسها دستور المملكة والتنظيم الذي حدده للسلطات الدستورية. كما تؤكد على الحاجة إلى تقارب وتآزر جهود الفاعلين في إطار مقاربة تعبوية قائمة على شراكة مفتوحة وعلى تنظيم للدولة يكرس الجهة كفاعل للتقدم ولتعبئة طاقات التنمية الوطنية، في نطاق تنوع مؤهلاتها وثروتها الجماعية.

يتميز المغرب بنظام سياسي يسمح بتقليص التوتر بين المستويات الزمنية، وبجمع المزايا التي يكفلها وجود المؤسسة الملكية كضامن للهدف المنشود المحدد من طرف الجماعة

الوطنية، إلى جانب الفاعلين الآخرين المتنافسين بشكل ديمقراطي من أجل رسم المسارات للوصول إلى هذا الهدف. وتوفر هذه المنظومة الفرصة لتحصين اختياراتنا والتزاماتنا من سلبيات التدبير المنحصر في الأمد القصير.

وتجدر الإشارة إلى أن التوجه المقترح لا يعني دولة أقل بل دولة أفضل تنصب على ثلاث وظائف أساسية **من أجل تحرير الطاقات**:

- **دولة ذات رؤية استراتيجية بعيدة الأمد** تتولى تحديد التوجهات وأهداف التنمية وتعطي معنى للمشروع الوطني الجماعي والجامع، وتوسع هامش الممكن، وتعبئ جميع القوى وتدعو إلى تحرير الطاقات حول مشروع ذي غاية واضحة وبينة. دولة تعبئ الفاعلين الرئيسيين (القطاع العام، القطاع الخاص، القطاع الثالث[23])، وتعمل على تعزيز مشروعيتهم وتمثيليتهم وتوسيع مجال تدخلهم ومساهمتهم في خلق القيمة المضافة، وتحملهم المسؤولية فيما يخص تفعيل النموذج الجديد وتحفز دينامية التعاضد والتكامل فيما بينهم. وفي هذا الإطار، يقترح وضع ميثاق وطني للتنمية كإطار مرجعي للعمل الجماعي حول النموذج التنموي الجديد، وكذا آلية تحت إشراف جلالة الملك، مهمتها اليقظة الاستراتيجية وتتبع تناسق أوراش التغيير وتحفيزها.
- **دولة حامية وضابطة تقوم بوظائفها السيادية لضمان أمن المواطنين وممتلكاتهم وتعمل على تقليص مجال عدم الأمان الفعلي أو المفترض وتحمي الحريات والتعددية** وتسمح لكل الطاقات بالتعبير وفقا لقواعد شفافة تحمِّل المسؤولية، مما يعزز ترسيخ مبادئ سيادة القانون والحكامة الجيدة. **كما توفر إطارا مواتيا لتحرير الطاقات وزرع حس المواطنة**، من خلال تطوير قدرات الفاعلين واعتماد البعد الترابي في تنظيمها وتضمن احترام الحقوق والواجبات بطريقة فعالة وعادلة. وتضع إطارا لترسيخ الثقة والمسؤولية يعزز الحماية القانونية والمعنوية للفاعلين والمواطنين بواسطة منظومة للعدالة بدون شوائب وتتوفر على قوانين واضحة وقواعد عمل شفافة، مطبقة بشكل مستقل، وتكون موضوع تقييم منتظم ومرتبط بشكل وثيق بالمحاسبة وتراعي قيم النزاهة والتخليق.
- **دولة فعالة، قادرة على إعمال السياسات العمومية وتقديم النتائج للمواطن** في انسجام مع الطموح والأهداف المعلنة وتوافق مع الطابع الاستعجالي الذي أفرزته الأزمة الصحية المرتبطة بكوفيد-19. وفي هذا السياق، يتطلب تعزيز الفعالية، بشكل خاص، اعتماد مبادئ جديدة للعمل كفيلة بتحقيق أحسن النتائج، تتجلى في القيادة بواسطة النتائج والأثر على المواطن مما يفسح المجال بشكل واسع للتجريب والابتكار ولاعتماد مقاربة نسقية وعرضانية وتشاركية أثناء بلورة وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات العمومية، وفي تقوية قدرات الفاعلين على جميع المستويات، وفي نقل مسؤوليات التفعيل إلى المجالات الترابية والفاعلين المحليين، وفي الحرص على الاستدامة المالية والبيئية للعمل المنجز.

وإجمالا، يتعلق الأمر بدولة أكثر قوة، تستمد قوتها من قدرتها على التوجيه والتدبير والتسيير بانسجام مع أفق منشود واضح وجلي للجميع، ووفقا لكيفيات تتلاءم مع التعقيد والتقلب اللذين يتسم بهما عصرنا الحالي. ويستلزم هذا التغيير تعزيزا ملموسا لقدرات الدولة للقيام بهذه الوظائف الرئيسية وكذا لقيادة التغيير.

رجوع إلى الفهرس

23 يعني "القطاع الثالث" كافة الفاعلين عند التقاطع بين القطاعين العام والخاص.

2. مبادئ مشتركة للعمل

يستلزم هذا التوجه وضع مبادئ جديدة للعمل لكافة الأطراف المعنية، إذ تعتبر هذه المبادئ بمثابة الضامن للتطبيق الفعلي والممنهج للتوجه المقترح لإحراز تقدم جماعي نحو أهداف التنمية. فهي التي تحدد "كيفية" تفعيل النموذج التنموي الجديد. يتعلق الأمر، في واقع الحال، بجعل الفعل التنموي يرتكز على الأثر على المواطن والانخراط في إطار مقاربة نسقية وتشاركية وتطوير قدرات الفاعلين وجعل مبدأ التفريع والاستدامة الإيكولوجية والمالية في صدارة الأولويات.

- المبدأ الأول - **مقاربة مبنية على النتائج والأثر على حياة المواطن**

يجب أن يغدو الأثر الملموس على حياة المواطن وإلزامية تحقيق النتائج المعيارين الرئيسيين في تقييم نجاعة الاستراتيجيات والسياسات العمومية ومشاريع التنمية لجميع الفاعلين (مركزية المواطن) وفي مساءلتهم. ويتم هذا الأمر عبر تحديد واضح لرؤية متقاسمة ولأهداف مشتركة وبلورة حلول مدعومة بتحاليل ودراسات دقيقة قائمة على معطيات موثوقة ومحيَّنة معززة بالتجريب وتستند بصفة مسبقة إلى مشاورة المواطنين. ويجب أن تكون تعبئة الأموال العمومية مرهونة بإلزامية النتائج المحققة ومدعومة بنمط تنفيذ يتسم بالمرونة والفعالية ويضمن تحقيق الأهداف المرسومة. ويقتضي هذا المبدأ، من أجل تفعيله على أرض الواقع، هامشا من الاستقلالية في عمل المسؤولين، مما يسمح لهم بالتركيز على النتائج، في بيئة مواتية للمبادرة وتشجع على الابتكار بجميع أشكاله (التقني، التنظيمي، المؤسساتي، إلخ...)، لبلورة واختبار حلول جديدة للإشكاليات ذات الأثر المباشر على المواطنين.

- المبدأ الثاني- **مقاربة نسقية وقائمة على الشراكة**

يدعو هذا المبدأ إلى اعتماد مقاربة نسقية وقائمة على الشراكة، تأخذ بعين الاعتبار التعقيد والترابط المتزايد للإشكاليات المطروحة وتزيل الحواجز العمودية لتيسير بزوغ كل الطاقات من خلال البناء المشترك. وتستدعي هذه المقاربة **النسقية** بالضرورة اعتماد أسلوب جديد للحكامة كفيل بتوفير شروط العرضانية والتنسيق (تقاسم المعلومة، هيئات التنفيذ متعددة الأطراف، إلخ).

ويروم هذا المبدأ تعبئة وانخراط كافة الفاعلين المعنيين ليس فقط في مرحلة وضع وتصور الاستراتيجيات والمشاريع بل كذلك في مرحلة تفعيلها على أرض الواقع. إن اللجوء إلى أسلوب الحوار والبناء المشترك يفرض نفسه نظرا لأن الحلول التي يتم التوصل إليها بشكل جماعي تعتبر أكثر جدوى وفعالية مقارنة بالحلول التي قد يعتمدها فاعل واحد بشكل منفرد. أما على مستوى التفعيل، فإن هذا المبدأ يكرس منهجية الشراكة والتفويض الذي توكل بموجبه كل مهمة للفاعل المؤهل لتنفيذه بنجاح بالنظر إلى المؤهلات والقدرات المتوفرة لديه في إطار من المسؤولية والتنظيم. يتعلق الأمر، على سبيل المثال، بإشراك أكبر لفعاليات المجتمع المدني التي تتوفر لها قدرات في مجال تنفيذ مشاريع التنمية الاجتماعية في الميدان وبالقرب من المستفيدين منها.

- المبدأ الثالث - **دعم القدرات**

يعتبر هذا المبدأ شرطا أساسيا لتحقيق المبادئ الأخرى، إذ ينصب على تطوير ودعم القدرات الذاتية والتنظيمية لجميع الفاعلين بما في ذلك الدولة: بالموازاة مع العمل على توسيع مجال إشراك جميع الفاعلين، يتعين التأكد من توفر هؤلاء الفاعلين على الكفاءات البشرية والقدرات التقنية والمالية من أجل تعزيز مساهماتهم. يتعلق الأمر بتمكين جميع الفاعلين من المؤهلات الضرورية التي

تسمح لهم بتعبئة طاقاتهم من أجل تحقيق الأهداف المندرجة في إطار طموح التنمية. فبعد تشييد البنيات التحتية، يشكل بناء القدرات البشرية والتنظيمية رافعة أساسية للتنمية بالمملكة وشرطا ضروريا للتغيير، وفقا للتوجه المقترح، الذي يتطلب من الدولة تعزيز بعض الكفاءات بشكل خاص (التصور، هندسة المضمون، التقنين، التنشيط، التتبع والتقييم). كما يتطلب أيضا خلق فضاءات وهوامش للتغيير واستخدام هذه الكفاءات من خلال تشجيع المبادرة والتجريب لاسيما عبر مقاربة لقيادة التغيير وحماية روح المجازفة.

الإطار رقم 7 :
تقديم "المنهج التواتري (Approche Itérative) لحل المشاكل"

االمنهج التواتري لحل المشاكل هو مقاربة جديدة لإنجاز الإصلاحات. وهي مقاربة معتمدة حاليا من طرف العديد من الدول من أجل إدارة التغيير. وتشترك في روحها وجوهرها مع مبادئ العمل الموصى بها في النموذج التنموي الجديد. وترتكز هذه المقاربة على أربعة مبادئ هي:

- **تحديد المشاكل الحقيقية المراد حلها** وترتيبها والبحث لها عن حلول محلية مرتكزة على الممارسات الجيدة والفضلى بدل نقل حلول جاهزة مسبقا؛
- **خلق وحماية مناخ الأعمال داخل المنظمات يجيز اتخاذ** قرارات تشجع على الحياد الإيجابي، والتجريب، بدل بلورة مشاريع وبرامج وتقييد المكلفين بتنفيذها بشكل مطابق تماما لما هو مقرر سلفا؛
- **تعزيز التعلم الفاعل عن طريق التجريب والخبرة** مع إمكانية المراجعة بناء على أدلة وتقييمات، حيث يضمن التدبير الجاري إمكانية التحيين الآني بدل انتظار آجال طويلة لاستخلاص الدروس من التقييم البعدي؛
- **إشراك ممثلين عن جميع القطاعات والمنظمات والمؤسسات ذات الصلة بالمشكل المراد حله**، وذلك في إطار شبكات، من أجل ضمان استمرارية ومشروعية وجدوى الإصلاحات بدل الاعتماد على عدد محدود من الخبراء الخارجيين الذين يدعون إلى نشر الابتكار من الأعلى إلى القاعدة.


حلول محلية لمشاكل محلية


النهوض بالحياد الايجابي الملائم للمشاكل في إطار بيئات محمية


التجريب والتعلم والتكرار والتكيف


التعميم عن طريق النشر

المصدر: https://bsc.cid.harvard.edu

رجوع إلى الفهرس

- المبدأ الرابع - **التفريع في نطاق المجالات الترابية**

يتجلى المبدأ الرابع في تعزيز "التفريع" خاصة في المجالات الترابية: إن تقليص الفوارق المجالية والرفع من نجاعة السياسات العمومية، وكذا هاجس الاستدامة والقدرة على التكيف، يفترض اعتماد سياسات قريبة من المواطن والمجالات الترابية، أي "حلول تلائم كل جهة حسب خصوصياتها ومواردها"، كما ذكّر بذلك جلالة الملك، حلول تنبثق في إطار التنسيق بين مختلف الفاعلين الجهويين وتآزر الجهود على المستوى المحلي.

من أجل تحقيق ذلك، يتعين توسيع هامش اتخاذ القرار وتنفيذه في نطاق المستوى الأنجع لضمان أداء عمومي مرن وفعال. وفي هذا الإطار، يقترح النموذج التنموي الجديد، كأولوية، بلورة السياسات العمومية على صعيد المجالات الترابية من أجل دعم انبثاق الحلول المحلية المبتكرة بانسجام مع رؤية التنمية وخطوطها العريضة المعتمدة على الصعيد الوطني. وبالإضافة إلى تسريع الإصلاحات ذات الصلة باللاتمركز وباللامركزية، فإن مبدأ التفريع يستدعي جعل الفاعلين على المستوى الترابي هم الفاعلين الرئيسيين في تنمية الجهات وتوسيع هامش تدخلهم وآليات التنمية التي يلجون إليها، كما هو الشأن بالنسبة للاعتماد على السلطات الجهوية للتنمية للقيام بمشاريع كبرى أو إشراك القطاع الثالث كفاعل في التنمية المحلية.

- المبدأ الخامس- **الاستدامة والنجاعة**

يتمثل المبدأ الخامس في الإدراج الممنهج لاستدامة الموارد ونجاعة اختيارات التنمية في تدخلات الفاعلين. ويفرض التزايد المستمر للإكراهات المرتبطة بالموارد مراعاة متطلبات الاستدامة البيئية والمالية في الأداء العمومي من خلال استعمال معقلن للموارد وتثمينها والمحافظة عليها لفائدة الأجيال الحالية واللاحقة، سواء تعلق الأمر بالموارد الطبيعية أو الموارد المالية. ولهذا، يتعين اتخاذ قرارات رصينة وناجعة في مجال استخدام الموارد ترتكز على تحليل منتظم للتكاليف والمنافع. فيما يتعلق بالاستدامة البيئية، يتعين استحضار أثر المؤثرات الخارجية لأي مشروع على البيئة بشكل منتظم، وينبغي ترجيح المحافظة على الموارد في حال وجود مؤثرات خارجية ذات أثر سلبي قوي. وبالإضافة الى ذلك فإن نجاعة النفقات العمومية يجب أن تكون موضوع تقييم مستمر.

الإطار رقم 8 : شبكة للملاءمة مع مبادئ العمل في إطار النموذج التنموي الجديد

حتى يتبناها الفاعلون بشكل كامل، يمكن إرفاق مبادئ العمل بأدوات ودلائل تمكن من نشرها واستعمالها الفعلي في إطار مقاربة لقيادة التغيير. ويمكن أن تتضمن هذه الأدوات شبكة لضمان التوافق مع النموذج التنموي الجديد في شكل قائمة لمعايير مبسطة تمكن هؤلاء الفاعلين من فحص وإبراز مدى تضمين مبادراتهم لمبادئ العمل الموصى بها في هذا الإطار.

المعايير	عناصر التقييم والمواءمة
الإنسجام مع الطموح الوطني	• مساهمة المشروع / السياسة/ الاستراتيجية المقترحة في تحقيق طموح التنمية في أفق سنة 2035. • تقدير مساهمة المشروع في المؤشرات الرئيسية عند الاقتضاء (الناتج الداخلي الخام، الشغل، الإدماج، الرأسمال البشري، النوع الاجتماعي، الخ).
مقاربة الشراكة	• ترتيب المؤسسات لإدارة المشروع: تحديد الأجهزة العمومية التي يتوجب التنسيق معها وتوزيع الأدوار والمسؤوليات. • مسلسل التوافق ومشاورة المواطنين والأجهزة الحكومية/ المؤسساتية.
مبدأ التفريع	• دور مستويات التقطيع وجميع الفاعلين الذين يمثلونه بشأن هذا الاقتراح وطرق تنزيله وتطبيقه؛ • الوسائل المتوفرة لدى المجالات الترابية أو الممنوحة لها من أجل المساهمة في التصور والتنفيذ.
الأثر على حياة المواطن والتتبع والتقييم والتواصل	• اقتراح إطار للتتبع والتقييم خاص بكل مشروع بأهداف ومؤشرات خاصة. • نظام لجمع المعطيات وردود الفعل. • مخطط التواصل والولوج إلى المعلومات.
الابتكار والتجريب	• بماذا يتميز هذا الاقتراح مقارنة بالسياسات والمشاريع المعتمدة سلفا؟ هل كانت موضوع تجريب؟ • ما هي عناصر القطيعة أو الابتكار التي يقترحها على مستوى التصور التقني والمحتوى والمقاربة التعاونية والمؤسساتية؟
تعزيز القدرات	• تقييم مستوى قدرات الفاعلين الرئيسيين/حاملي المشاريع الذين تم التعرف عليهم. • تحديد الحاجات في مجال دعم القدرات (التقنية والمالية وفي مجال القيادة والرقمنة، الخ) وكيفية تعزيزها.
الاستدامة	• تحديد الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمشروع. - تحديد المؤثرات الخارجية المتوقعة سواء كانت ايجابية أو سلبية. - تحليل التكلفة والمنافع الاجمالية حسب كل مشروع. - تحليل المخاطر واستراتيجية تدبير المخاطر.

رجوع إلى الفهرس

3. التزامات الفاعلين

يترتب عن هذا التوجه الجديد المنبني على توازن بين دولة قوية ومجتمع قوي تداعيات فيما يخص موقع ودور الفاعلين الرئيسيين: الفاعلين العموميين والخواص والقطاع الثالث. ويعزز هذا التوجه مشروعية الفاعلين وتمثيليتهم. كما يوسع مجال تدخلهم ومساهمتهم في خلق القيمة. ويحملهم المسؤولية بشأن التفعيل الميداني للنموذج الجديد ويحفز على التعاضد والتكامل بين مختلف هؤلاء الفاعلين.

وفيما يلي توصيف موجز لالتزامات الفاعلين العموميين والقطاع الخاص والقطاع الثالث. ولئن كان هذا التوصيف غير شامل، فإنه يروم بالدرجة الأولى إبراز توزيع وتكامل الأدوار وتوسيع المجال وهوامش التدخل بالنسبة لبعض الفاعلين، باعتبارها عناصر ضرورية من أجل إرساء التوجه الجديد فيما يخص التوازن بين دولة قوية ومجتمع قوي.

• الفاعلون العموميون

يجب على الهيئات الدستورية، التي تجسد الاختيار الديمقراطي والحياة العامة والمؤسساتية الناجعة، أن تضطلع بدورها كاملا. فالبرلمان، الذي يعتبر عماد الاختيار الديمقراطي، يجب أن تتوفر له الإمكانيات المادية والمؤهلات التقنية الضرورية من أجل القيام بوظيفته التشريعية وبدوره في مراقبة وتتبع العمل الحكومي. كما يتعين دعم مهمته الأولى، التي تتجلى في سن القوانين، وذلك من أجل تحسين المردودية التشريعية وسلاستها ومراجعة القوانين وتحديثها بشكل مستمر. أما مهمته الثانية، والتي تتمثل في مراقبة وتتبع العمل الحكومي، فيجب أن تمارس بشكل كامل من خلال الرفع من عدد مهمات تقييم السياسات العمومية وإطلاع الرأي العام بشكل منتظم على نتائجها من أجل إغناء النقاش حول اختيارات السياسات العمومية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المؤسسات المشاركة والساهرة على ترسيخ دولة الحق والقانون والحكامة الجيدة، كالمجلس الأعلى للحسابات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ومجلس المنافسة والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، مطالبة بالقيام بالمهام الموكولة إليها طبقا لأحكام الدستور. ولهذه الغاية، فإن القوانين المحدثة لهذه المؤسسات يجب أن تخضع لتقييم منتظم وللمراجعة كلما دعت الضرورة إلى ذلك، فضلا عن تعزيز مواردها التدبيرية. ويتعين أيضا نشر وتعميم قرارات وآراء ووثائق هذه المؤسسات للرأي العام لكونها تساهم في تحريك النقاش العمومي وجعل الجميع، مواطنين ومجتمعا مدنيا ووسائل إعلام، ضامنين لجودة الأداء العمومي ونزاهته.

تُعتبر الحكومة المنبثقة عن الأغلبية البرلمانية التي تسفر عنها الانتخابات مسؤولة عن إعداد البرنامج الحكومي، الذي يكون موضوع تصويت بالثقة من طرف مجلس النواب، وعن تطبيقه العملي بما يتوافق مع التوجيهات الملكية. وتعتبر الحكومة مسؤولة في المجال الموكول إليها عن الانسجام والتنسيق الأفقي بين مختلف الوزارات والمؤسسات الخاضعة لمراقبتها. ويتطلب انسجام العمل بين الوزارات تغيير الثقافة السياسية الحالية بما يتلاءم مع تأويل بناء ومسؤول لمفهوم الأغلبية الحكومية التي يجب أن يراعى فيه قبل كل شيء تحقيق الانسجام في البرامج السياسية والانتخابية، وتماسك التحالفات ووحدة ومصداقية القيادة. كما يستلزم الأمر حكومة ذات هيكلة واضحة وفعالة قادرة على التفاعل الايجابي مع السلط والمؤسسات الدستورية الأخرى (البرلمان، السلطة القضائية، المجلس الأعلى للحسابات، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مؤسسات الحكامة، ...) والتنسيق في تدخلاتها مع الشركاء الآخرين والقوى الحية للبلاد، طبقا للرؤية الاستراتيجية لرئيس الدولة. ويمكن تحقيق الانسجام الأفقي من خلال تنظيم الحكومة في شكل أقطاب وزارية كبرى ووضع أو تعزيز آليات لدعم التنسيق والتتبع. واستلهاما من بعض التجارب الأجنبية الناجحة، توصي اللجنة بمأسسة **وحدة**

دعم التنفيذ وتتبع أداء السياسات العمومية والإصلاحات على مستوى رئيس الحكومة. ومن شأن هذه الوحدة أن تمكن من التتبع الدقيق لتقدم الأوراش وتعمل على دعم تنفيذها وتجاوز العراقيل والعوائق المحتملة بتنسيق وثيق مع القطاعات المعنية. كما يتعين على الحكومة التواصل مع ممثلي الأمة وكذا مع الرأي العام وإخبارهم بتدخلاتها والنتائج التي أسفرت عنها. ويعتبر ذلك بمثابة خطوة حاسمة لإعادة تأهيل العمل السياسي وتعزيز الثقة بين الدولة والمواطن.

يتعين على الإدارة أن تستعيد مهمتها الأساسية المتمثلة في خدمة المواطنين، وذلك بتطوير نظرة الإدارة إلى المواطن، من شخص خاضع للإدارة إلى مرتفق ملزم بالضريبة يستحق خدمة ذات جودة. ويستلزم هذا الأمر إدارة عصرية مرقمنة بشكل كامل وتطبق مساطرا مبسطة. كما يتعين توظيف الرقميات في أعمال التتبع والتقييم وقياس جودة الخدمات المقدمة للمواطن وفي تحسين طرق تواصل الإدارة من أجل تعزيز الشفافية والولوج إلى المعطيات ذات الصلة بالشأن العام. ويتعين أن يكفل حق التظلم للمواطن في حالة نزاع أو عدم الرضا عن الخدمات التي تقدمها الإدارة. وفي نفس السياق، يستوجب تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين أن تركز الإدارة على المهام الأساسية المتعلقة بالسير الجيد لكل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، والتي تكمن في وضع الاستراتيجيات والسياسات العمومية وتتبعها، وضبطها، والعمل تدريجيا على إسناد المهام العمومية المتعلقة بالتنفيذ لبنيات مستقلة أو تفويضها وفقا لمقاربة تعاقدية. كما أن من شأن تحسين طرق تواصل الإدارة إضفاء شفافية أكبر على تدخلاتها في نظر المواطن وضمان توسيع مجال الولوج إلى المعلومة من طرف المواطن ووسائل الإعلام والمجتمع المدني.

رجوع إلى الفهرس

- ## القطاع الخاص

للقطاع الخاص الوطني والأجنبي دور أساسي لا محيد عنه في مجال خلق القيمة المضافة وفرص الشغل والمسؤولية الاجتماعية والبيئية. وإذا كان دور الدولة في مجال الاستثمار يكتسي أهمية قصوى، خاصة خلال مراحل الأزمات أو الركود الاقتصادي التي تتطلب سياسات دعم قوية، فإن التكثيف البنيوي لمصادر خلق القيمة لن يكون ممكنا بدون قطاع خاص قوي وجريء متشبع بروح المبادرة ومنفتح لتحمل المخاطر وقادر على تعبئة الفرص الاقتصادية الجديدة. في هذا السياق، ينتظر من القطاع الخاص أن يكون أكثر مسؤولية ومبادرة، للمساهمة في جهود الإدماج والحماية الاجتماعية والاستثمار مع المجالات الترابية وفق مقاربة "رابح - رابح"، مع الحرص على توزيع منصف للقيمة المضافة المحققة. ويقتضي هذا الموقف الجديد إعمال حوار دائم للشراكة بين القطاع الخاص، الممثل بكامل مكوناته المتنوعة، ابتداء من المقاولات الصغيرة جدا والمتوسطة وصولا إلى المجموعات الكبرى، والفاعلين الاجتماعيين والدولة.

- ## القطاع الثالث

تدعو المرجعية الجديدة للتنمية إلى إشراك القطاع الثالث بشكل واسع وقوي، والذي يشمل جميع الفاعلين المتواجدين بين القطاع العام والقطاع الخاص، والمتألف من المجموعات الترابية والفاعلين المحليين ذوي التمثيلية والمؤسسات ذات المنفعة العامة، أو التي لا تسعى إلى الربح، والفاعلين في مجال الاقتصاد الاجتماعي والمقاولات ذات البعد المحلي. ويتعين أن تصبح هذه الوحدات شريكا كاملا للدولة والقطاع الخاص في مشروع التنمية، وذلك للاستفادة من خبراتها ومعارفها الميدانية وقربها من الساكنة المستهدفة. ووفقا لذلك، فإن هذه الوحدات مطالبة بالامتثال لمعايير مسؤولية صارمة وبدعم قدراتها التقنية والمالية من أجل مواكبة مختلف الأوراش سواء فيما يتعلق بقدرتها الترافعية أو في إطار مقاربة تعاقدية قائمة على "التفويض والتوكيل". وينبغي تأسيس النواة الصلبة لهذا القطاع الثالث حول مجتمع مدني من الجيل الجديد مهيئ بشكل أفضل ومساهم بصفة متزايدة في العمل التنموي.

يتعين إرساء علاقة جديدة مبنية على الثقة والالتزام المتبادل بين الدولة والقطاع الثالث: إن تجاوز العوائق ذات الطابع الإداري أو القانوني أو المالي التي تعرقل إنبثاق هذا القطاع يستدعي تحقيق متطلبات جديدة بخصوص الاحترافية والكفاءة والشفافية واحترام الالتزامات ومهام تحقيق المصلحة العامة.

كما أن الهيئات التمثيلية ومؤسسات الوساطة مطالبة بالقيام بدورها الكامل في إطار القطاع الثالث. فعلى المستوى المحلي، تظل الأحزاب السياسية فاعلا رئيسيا في تأطير المواطنين في التزاماتهم المدنية ومشاركتهم السياسية والاجتماعية. **كما يتعين تعبئة النقابات والغرف المهنية في إطار مهمة الوساطة التي تقوم بها**. إن تعزيز كفاءة هذه الهيئات ووسائلها ومشروعيتها سيجعل منها شريكا ذا مصداقية بالنسبة للدولة، سواء على الصعيد الوطني أو الصعيد الترابي.

الإطار رقم 9 : القطاع الثالث : التعريف والتجارب الدولية المقارنة

يقترح النموذج التنموي الجديد جعل القطاع الثالث طريقا ثالثا حقيقيا ورافعة لخلق الثروة وفرص الشغل والادماج والتقدم الاجتماعي وتنمية المجالات الترابية. ويقصد بالقطاع الثالث مجموع الفاعلين عند تقاطع القطاع العام والقطاع الخاص (الجمعيات، التعاونيات، التعاضديات) التي تقوم بأنشطة اقتصادية ذات بعد اجتماعي، والمنظمة بشكل مستقل ويتم تسييرها بطريقة جماعية ولا تسعى إلى تحقيق الربح إلا بشكل محدود، وعلى الصعيد المحلي، مع التزام قوي للمجموعات المعنية محليا. ويجد تنظيم القطاع الثالث مبرره في تلبية حاجيات لا تستطيع الدولة أو السوق تلبيتها بشكل فعال. وتنسجم هذه المبادئ مع الأشكال التقليدية المتوارثة منذ القدم بالمغرب في مجال التضامن الاجتماعي، ذات العمق الترابي كالتويزة وأكوك والوزيعة والخطارات.

ويتضح من خلال دراسة وتحليل التجارب الدولية، في بلدان مختلفة، قدرة القطاع الثالث على تقديم حلول للاستجابة لحاجات اجتماعية في مجالات جديدة ومتنوعة جغرافيا، وعلى أن تصبح شريكا للدولة لتجاوز التحديات الاجتماعية التي فاقمتها أزمة كوفيد-19 الحالية ومواكبة انتقال المغرب نحو تنمية مندمجة ومستدامة تتمحور حول العنصر البشري.

منذ التسعينيات، قامت **المملكة المتحدة** خلال حكم الحزب العمالي بالارتقاء بهذا القطاع إلى مصاف الشريك المميز في إعداد وإدارة السياسات العمومية. ويقدم "ميثاق العلاقات بين الحكومة والقطاع التطوعي والمجتمعي في إنجلترا" إطارا قانونيا للعمل المشترك بين القطاع العام والقطاع الثالث وكذا مدونة لحسن السلوك.

وفي **اسبانيا**، فإن مجموعة "Mondragon"، التي تعتبر أكبر تجمع تعاوني في العالم، تمتلك واحدة من أهم التجارب في إطار التعاون في المجال الصناعي عبأت استثمارات وطنية ودولية في مجالي الصناعة والمال. وترتكز تنافسية مقاولات المجموعة على منظومة للتحول الاجتماعي مبتكرة وتضامنية ومتجذرة ترابيا ومدعمة من طرف جامعة "Mondragon".

وقامت **فرنسا** مؤخرا باختيار سبيل الاقتصاد المسؤول كطريق ثالث بين القطاع العام والقطاع الخاص يرتكز على نموذج جديد للمقاولة المتكلفة بمهام للمصلحة الاجتماعية يستهدف التوفيق بين هدف الربح ومراعاة الجوانب الاجتماعية والبيئية بما يتجاوز البعد البسيط للمسؤولية الاجتماعية للمقاولات. وتهدف المقاولة المتكلفة بمهام للمصلحة الجماعية إلى "التوفيق بين مفهومين هما المصلحة المشتركة للمساهمين من جهة، والسعي إلى تحقيق هدف أوسع هو المصلحة العامة، من جهة أخرى". ويمكن هذا النظام الجديد الشركات المتطوعة من إدراج أهداف اجتماعية وبيئية في موضوع نشاطها. وقد وضع قانون "PACTE" المعتمد سنة 2019 إطارا قانونيا مبتكرا يقر بنظام المقاولات المتكلفة بمهام للمصلحة الجماعية. ويستفيد هذا النظام المختلط من دعم العديد من المقاولات التي تلتئم في إطار تجمع المقاولات المتكلفة بمهام للمصلحة الجماعية.

"Ashoka" منظمة غير حكومية حاضرة على المستوى الدولي، تمثل واحدة من أوسع منظومات المقاولة الاجتماعية في العالم. وبالاعتماد على المنصة الافتراضية التي أحدثتها، تربط المنظمة بين أعضائها وفقا لدينامية المنافسة والانتشار والبناء المشترك. وقد قامت هذه المنظمة بدعم إحداث عدد كبير من المقاولات الاجتماعية ذات الأثر القوي.

رجوع إلى الفهرس

4. إطار لترسيخ الثقة والمسؤولية

من أجل تحقيق النفع المشترك والتنمية الإدماجية، يجب أن يتم تحرير الطاقات والمبادرات التي يحث عليها النموذج التنموي الجديد في إطار يضمن العمل بثقة ومسؤولية وفقا لقواعد واضحة ومطبقة على الجميع، تكرس مبادئ دولة الحق والقانون والحكامة الجيدة. هذا الإطار ضروري لفسح المجال لكل الإرادات للمساهمة في تنمية البلاد، كنتيجة طبيعية لإرتباط جميع المغاربة بمستقبل أمتهم ومن أجل تعزيز حس المواطنة والواجب المدني، بشكل يضمن استقلالية مختلف الفاعلين المعنيين وتأمين التزاماتهم المتبادلة، وذلك من خلال نسج شبكة علاقات الثقة بين المواطنين والمؤسسات، وكذا بين الحقل السياسي والحقل الاقتصادي وبين الدولة والمجتمع المدني.

إذا كان التوجه الجديد لدور الدولة يسعى إلى توسيع مجالات واستقلالية تدخل الفاعلين، فإن هذا الإطار يجب أن يمكن من مساءلتهم كذلك. إن استقلالية القرار وتعزيز الحريات ووضوح مهام القيادات وتتبع الإنجاز يجب أن تتم بالموازاة مع الواجبات والمسؤوليات التي يتحملها الجميع ولإخضاع الجميع للمساءلة. ولا يمكن القضاء على المناطق الرمادية وجيوب الفساد والمصالح الفئوية التي تقوض تحقيق المصلحة العامة والغموض الذي يحد من استقلالية الأفراد والفاعلين السياسيين أو الاقتصاديين دون إخضاع صانعي القرار للمسؤولية تجاه المهام الموكولة إليهم، والمواطنين إزاء القوانين والمؤسسات، وبالنسبة للمجتمع المدني إزاء التزاماته، وبالنسبة للقطاع الخاص إزاء واجباته الاجتماعية والبيئية.

في هذا الإطار، تقترح اللجنة وضع إطار لترسيخ الثقة والمسؤولية يتمحور حول خمسة مكونات تستند إلى قيم وقواعد ومؤسسات تستجيب، إلى حد كبير، بشكل مباشر وعرضاني، للمعيقات النسقية التي أسفر عنها التشخيص.

- عدالة حامية للحريات ومصدر أمان

يستلزم تحرير طاقات المواطنين والمقاولات، من منظور خلق الثروة وتنمية القدرات وتكريس قيم المواطنة وتحقيق التوازن بين الصالح الخاص والصالح العام، توطيد عدالة ناجعة ونزيهة، وسن قوانين واضحة لا يكتنفها غموض ولا مناطق رمادية، وترسيخ وحماية الحريات. فمنظومة العدالة، بالمؤسسات الثلاث التي تشرف عليها، مطالبة بتحسين آليات التنسيق الداخلي فيما بينها من أجل انسجام وشفافية كبيرين. كما يجب تعزيز كفاءات القضاة ومساعدي القضاء والعمل على توافقها مع التطور الذي يعرفه المجتمع. وعلى صعيد آخر، فإن "عدالة في خدمة المواطن"، كما أرادها صاحب الجلالة، تتطلب إستيعابا أكبر من طرف المواطنين لمضامين الدستور من خلال تجاوز العراقيل ذات الصلة بحق المواطنين في تقديم ملتمسات تشريعية وبالدفع أمام القاضي بعدم دستورية قانون.

ويجب استكمال إصلاح القضاء بشكل كامل، طبقا لتوصيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة، قصد تحسين أدائه، والتقليل من بطئه، ومحاربة الرشوة على جميع المستويات، بصفتها مصدرا للتعسف وانعدام الحماية لدى المواطنين. وسيشمل ذلك على وجه الخصوص تسريع وتيرة رقمنة المساطر الداخلية قصد توثيق إجراءاتها ونشر المقررات القضائية لإضفاء الشفافية عليها وإحداث منصة رقمية قضائية توفر لكل مواطن خدمة قضائية فعالة سريعة وعن قرب، بما في ذلك التبليغ الإلكتروني. كما يجب أن تشمل لزومية الشفافية والحياد والإنصاف مجال القضاء التجاري الذي يشكل محددا بالغ الأثر على مناخ الأعمال وعاملا لتقييم المخاطر من طرف المستثمرين المغاربة والأجانب. وفضلا عن ذلك، يتطلب تجاوز تراكم القضايا في المحاكم تعزيز التحكيم والوساطة من أجل دعم ومواكبة المساطر التقليدية.

فيما يخص القوانين، من الضروري العمل على ملاءمة وانسجام الإطار التشريعي والتنظيمي والتقييم المستمر لوجاهة وفعالية القوانين وتسريع وتيرة إنتاج النصوص التشريعية. وللبرلمان، في هذا السياق، دور حاسم في الرفع من الإنتاجية التشريعية وجودة القوانين وتحسين مقروئيتها وتعميمها على المواطنين. وتضطلع الأمانة العامة للحكومة وكذا هيئات المراقبة والضبط بدور مؤثر في مجال تتبع إعداد القوانين وفعاليتها والسهر على انسجام الهندسة التشريعية. لذلك، يجب القيام بعمليات مراجعة القوانين وتقييمها في آجال محددة، مثلا كل عشر سنوات كما هو معمول به في بعض البلدان.

يعتبر تعزيز الحريات الفردية والعامة وحمايتها من قبل منظومة العدالة شرطا أساسيا لخلق مناخ الثقة ولتحرير الطاقات. فالتحولات الاجتماعية والثقافية التي يعرفها المغرب والتطلعات الجديدة للمواطنين، المعبر عنها في إطار جلسات الإنصات التي نظمتها اللجنة، تجعل من المستعجل إرساء علاقة جديدة بين الدولة والمواطنين حول ترسيخ واحترام الحريات العامة والفردية. ومن أجل إطلاق دينامية الحريات والمسؤولية هذه، من الضروري التقليص بشكل ملموس من حجم المناطق الرمادية (عدم الدقة، الغموض في النصوص أو التباين الصارخ مع الممارسة) التي لا تزال تكتنف العديد من مواد القانون الجنائي، والعمل بشكل عام على تقليص هوامش السلطة التقديرية التي تتيح المجال للتعسف في العلاقة بين السلطات القائمة والمواطنين، وذلك من خلال إعمال تأويل إيجابي للدستور يرتكز على القيم الكونية المكرسة في الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف المغرب، وكذا القيم الأصيلة للمملكة.

- **حياة عامة تتميز بالنزاهة والقدوة في السلوك والأخلاقيات**

يتطلب التأكيد على أولوية المصلحة العامة، كشرط أساسي للتعبئة الجماعية في خدمة مصالح الأمة، تدعيم قيم الأخلاقيات والنزاهة، وذلك من خلال تخليق صارم للحياة العامة ولزوم إعطاء القدوة من طرف المسؤولين العموميين. فتنازع المصالح والتواطؤات وأشكال الريع غير المستحق والتدخلات والتشابكات بين دوائر مستقلة، سياسية واقتصادية واجتماعية، تضعف الثقة حيال المؤسسات وتغذي اللامبالاة إزاء المشاركة السياسية وأزمة الثقة تجاه المسؤولين. ويتطلب الخروج من دوامة انعدام الثقة تعزيز تخليق الحياة العامة، وذلك من خلال اجراءات خاصة، كما هو الشأن بالنسبة لإصلاح الترسانة القانونية القائمة ذات الصلة بتخليق الحياة العامة وبتوسيع نطاق التصريح بالمصالح وقواعد التنافي والتنازع. كما يشكل الولوج إلى المعلومة والشفافية وتقييم وتتبع السياسات ووسائل إعلام مستقلة والمبادرة المواطنة داخل المجتمع المدني حواجز ضد التجاوزات، من الملح الارتكاز عليها من أجل تعزيز ثقة المواطنين.

- **مؤسسات حكامة اقتصادية مستقلة وفعلية**

يتطلب تحرير الطاقات في مجال المقاولة والمبادرة الخاصة، اللتين تعتبران أساسيتين للرفع من خلق القيمة، اعتماد قواعد تضمن تكافؤ الفرص على المستوى الاقتصادي. ونظرا لكون المجال الاقتصادي فضاء طبيعيا للمصالح الخاصة وللتواطؤات وللتفاهمات وللريع غير المستحق، فمن الضروري أن تتسم الحكامة الاقتصادية بالمزيد من اليقظة، وذلك من خلال تعزيز أدوار سلطات الضبط المستقلة التي تعتبر ضرورية لضمان سير شفاف للسوق وللمنافسة الحرة والمشروعة. ويجب تعزيز وظيفة الضبط في قطاعات كالمالية والاتصالات والطاقة. كما يجب أن يمتد هذا الضبط إلى قطاعات أخرى كالماء والنقل والعقار، بل وحتى إلى التعليم وإلى كل قطاع آخر يكون فيه فسح المجال للمبادرة الحرة وتعدد المتدخلين ضروريين لإرساء إطار تنافسي يفضي إلى خلق مزيد من القيمة.

رجوع إلى الفهرس

يتعين أن يروم الضبط ضمان الولوج السلس إلى هذه القطاعات بالنسبة للمساهمين المحتملين وكذا جودة الخدمة المقدمة للمواطنين، كيفما كان محل إقامتهم وانتمائهم الاجتماعي، وبالنسبة للمقاولات كيفما كان حجمها (على سبيل المثال تحسين شروط ولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة إلى القروض والولوج إلى الرقميات في المجالات الترابية، الخ). ويستوجب تعزيز وظيفة الضبط اكتساب وتعزيز اختصاصات جديدة وضمان استقلالية سلطات الضبط، وفي بعض الحالات، ممارسة هذه السلطات لصلاحيات أوسع في مجال التحري والزجر، كما هو الشأن بالنسبة للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات ومجلس المنافسة والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

كما تقتضي الحكامة الاقتصادية إزالة الحواجز غير العادلة ووضعيات الريع غير المبررة وتقليص البيروقراطية والرخص والمأذونيات، التي تشكل في أغلب الحالات مصدرا للفساد والاتفاقات غير المشروعة بين الفاعلَيْن العمومي والخاص، واستبدالها، كلما كان ذلك ممكنا، بتصاريح أو دفاتر تحملات. **وفي الأخير، تستلزم هذه الحكامة، المزيد من الشفافية في منح التحفيزات والإعانات العمومية وفي إسناد الصفقات العمومية**، في إطار الحرص على إعمال مبدأ المنافسة الحرة والمشروعة وتقليص حالات تنازع المصالح.

- ربط المسؤولية بالمحاسبة والتقييم المنتظم والولوج إلى المعلومة

تظل مساءلة مختلف الفاعلين رهينة بالتطبيق الفعلي لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، على أساس تقييم منتظم للأعمال التي يقومون بها بالنظر إلى الأهداف المرسومة والامتثال للقانون والذي يرتكز على حرية الولوج المنتظم إلى المعلومة الموثوقة. والجدير بالذكر أن ربط المسؤولية بالمحاسبة يعتبر من المبادئ الرئيسية التي كرسها دستور 2011.

يعتبر تعزيز مهمات التقييم رافعة أساسية في مجال المحاسبة، وبشكل أوسع، رافعة لتحسين نجاعة كل فعل عمومي. وفي هذا الإطار، فإن تقييم الاستراتيجيات والسياسات والبرامج العمومية يتعين أن يكون منتظما سواء ضمن مقاربة لمساءلة صانعي القرار أو ضمن مقاربة تهدف إلى تحسين وتقويم الفعل العمومي على ضوء النتائج المسجلة. وبالإضافة إلى عمل المجلس الأعلى للحسابات والبرلمان عبر مهام الافتحاص والمراقبة، فإن إدماج منهجية التقييم في عمل ونشاط القطاعات المكلفة بالتنفيذ يكتسي أهمية كبيرة باعتباره أحد آليات قيادة وتقويم المشاريع، حسب النتائج المسجلة على أرض الواقع. وينطبق لزوم التقييم أيضا على شركاء الدولة، سواء تعلق الأمر بالقطاع الخاص أو بالمجتمع المدني، خاصة من خلال مواكبة مقاربة التعاقد التي ترتكز على النتائج وحسن الأداء.

يقتضي دعم مهام التقييم، كآلية للمحاسبة ورافعة للنجاعة في بلورة وقيادة الفعل العمومي، حرية الولوج المنتظم والموثوق إلى المعلومة في إطار احترام المعطيات الشخصية. وقد لاحظت اللجنة خلال أشغالها أن العديد من المجالات تعاني عجزا في تقاسم المعلومات مع العموم، وعلى الأقل عجزا في تحيين المعلومات وفي تقديم المعلومة الدقيقة الكافية للقيام بتحاليل وجيهة عند التقييم. يستوجب تحسين الولوج إلى المعلومة تعزيز وتحديث النظام الإحصائي الوطني بشكل يكفل وضع جميع المعلومات المتوفرة لديه رهن إشارة العموم، داخل آجال قصيرة بعد تجميعها وفي أشكال قابلة للاستغلال. يقتضي هذا التحسين كذلك مراجعة القانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات واعتماد معايير ومبادئ مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة التي انضم إليها المغرب سنة 2018.

- **تعزيز مشاركة المواطنين كركيزة للديمقراطية التمثيلية والتشاركية**

إن النظر إلى الأداء الديمقراطي في حده الأدنى، المختزل في مظاهر شكلية وفي الانتخابات، على خلفية التوتر المستمر بين الحقل السياسي والشركاء الآخرين في المجتمع المدني، يفقد المسلسل الديمقراطي حيويته.

اعتبارا لتشبث المواطنين بالاختيار الديمقراطي، فإنه من الأساسي توسيع المشاركة السياسية وتعزيزها بغية الرفع من نجاعة الفعل العمومي وتوفير ظروف التعبئة التامة والكاملة للمواطنين.

ولهذه الغاية، من المهم إعادة الحيوية إلى الهيئات الوسيطة لاسيما الأحزاب السياسية التي تعتبر عماد الديمقراطية التمثيلية. كما يجب إعادة تنشيط المشاركة السياسية من خلال انفتاح واسع للأحزاب السياسية على القوى الحية للمجتمع وتحصين الحقل الحزبي، لاسيما من خلال تعزيز قدرات الأحزاب لإنتاج الأفكار وتنشيط النقاش السياسي وتأطير المواطنين في التزاماتهم المدنية وفي مشاركتهم السياسية والاجتماعية على المستوى الوطني والمحلي. ويلعب تحديث وتعزيز قدرات الأحزاب وجاذبيتها تجاه المواطنين وقدرتها على تعبئة الكفاءات دورا رئيسيا في استعادة الهيئات الوسيطة لمهمتها الأولى كممثلة للمواطنين وفاعلة في الحياة العامة ومنتجة للأفكار وللالتزامات المدنية. وفضلا عن ذلك، يجب أن يقدم الفاعلون التمثيليون، المنتخبون من طرف الأمة، مثالا للقدوة والنزاهة، وهي القيم التي لا محيد عنها من أجل إعادة تأهيل المجال السياسي في نظر المواطنين.

موازاة مع ذلك، يجب تعزيز الديمقراطية التشاركية عبر مضاعفة قنوات الوساطة التقليدية أو المبتكرة الموسومة بهاجس الإدماج والتعددية والقرب. ويتعين توسيع نطاق الديمقراطية التشاركية قصد الأخذ بعين الاعتبار بشكل أفضل الإشكاليات الخاصة بالمجالات الترابية والفئات الاجتماعية، من خلال اللجوء إلى بعض الآليات، كما هو الشأن بالنسبة للميزانيات التشاركية على المستوى الجماعي أو للتدبير المفوض لمرافق القرب لفائدة التجمعات السكنية المستهدفة. كما ستُعزَّز هذه المشاركة، على المستوى الجهوي، بإحداث مؤسسات مثل المجالس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الجهوية التي تضمن تمثيلية تعددية لجميع الحساسيات والمصالح داخل المجالات الترابية.

أخيرا، فإن وسائل إعلام مستقلة، ومجتمعا مدنيا متحررا ومسؤولا، وبرلمانا قادرا على ممارسة اختصاصاته التشريعية ومساءلة السلطة التنفيذية والقيام بتقصي الحقائق، تعتبر عناصر أساسية من أجل إغناء ومواكبة حياة عامة غنية، نشطة، دامجة ومطبوعة بحس المواطنة والشعور بانتماء كافة المواطنين لمشروع مشترك.

رجوع إلى الفهرس

الإطار رقم 10: "مواطنة متجددة: قيم مشتركة، الحريات والحس المدني"

يدعو النموذج التنموي الجديد إلى تحرير الطاقات في إطار من الثقة والمسؤولية. ويتطلب بناء البيت المشترك والحفاظ عليه إعطاء الأولوية للمصلحة العامة على المصالح الخاصة وتكريسها بوصفها دعامة من دعائم الفضاء العام. وتشكل قيم المواطنة والمشاركة المواطنة المسؤولة والتشبث بالوطن، سواء تعلق الأمر بالشأن المحلي أو بالمصلحة الوطنية، حجر الزاوية لهذا الفضاء العام الدينامي، المتضامن والمنصف الذي يحث عليه النموذج التنموي الجديد.

كيف يمكن الجمع بين ضمان الحريات الشخصية والجماعية، التي تعتبر رافعات للعمل والمبادرة، والمواطنة المسؤولة والملتزمة بدعم المصلحة العامة والدفاع عنها؟ من خلال استعادة الثقة، وتوطيد دولة الحق والقانون، ومركزية المواطن واحترام كرامة الإنسان، والدفاع عن الإنصاف، ومن خلال تعبئة الذكاء الجماعي ضمن رؤية مشتركة وقيم متقاسمة.

يهدف النموذج التنموي الجديد إلى إطلاق دينامية إيجابية تسهم فيها مختلف السياسات العمومية ذات الصلة بخدمات عمومية ذات جودة، والحماية الاجتماعية لكل المغاربة، والعمل اللائق والمرافق العامة ذات جودة، مدعومة بعدالة تكرس صلاحيتها واستقلاليتها وهيئات ضبط وتقنين فعالة، في نسج شبكة من الثقة بين المواطنين والمؤسسات. كما يجعل النموذج التنموي الجديد من تعزيز المساواة بين المرأة والرجل واحترام الاختلاف، المحاور الرئيسية لمقاربة تهدف إلى بناء مجتمع متحرر، شريك لدولة قوية.

إن تقوية الالتزام والمشاركة السياسية بالإضافة إلى التحسين المستمر للخدمات العمومية سيساعد على إطلاق مرحلة جديدة تستمد ديناميتها من مثالية الدولة ومسؤولية المواطنين، وهو ما من شأنه أن يجعل من المغاربة فاعلين ضمن مواطنة متجددة عبر الفخر بالانتماء والانخراط ضمن أفق مشترك، يرتكز على الإرث التاريخي للتماسك الوطني والنفس الجديد لمواطنة دامجة وملتزمة.

III. المحاور الاستراتيجية للتحول

من أجل تحقيق الطموحات والأهداف الأساسية التي ينشدها، فإن النموذج التنموي الجديد يرتكز على أربعة محاور رئيسية للتحول والتي سيكون من اللازم إنجازها وفقا للمبادئ والمقاربات التي تدعو إليها مرجعية التنمية والتوجه التنظيمي اللذين سبق عرضهما في القسم السابق.

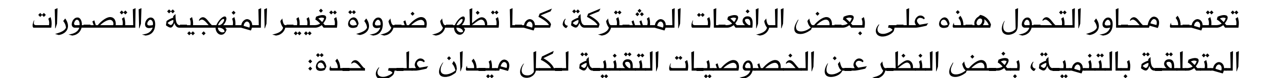
يندرج المحور الإستراتيجي الأول ضمن تطوير الاقتصاد من اقتصاد يتسم بقيمة مضافة ضعيفة، وإنتاجية منخفضة مع أنشطة ريعية ومحمية، إلى اقتصاد يتميز بتعدد الأنشطة وبالتنافسية قائم على نسيج مكثف من المقاولات قادرة على الابتكار والمرونة. ويجب أن يكون هذا التحول الاقتصادي مصدرا لنمو أكبر وقادرا على خلق مناصب شغل ذات جودة، قصد تنويع مصادر خلق القيمة المضافة وضمان إدماج الساكنة النشيطة، خصوصا الشباب والنساء، في سوق الشغل.

يرتكز المحور الإستراتيجي الثاني على تعزيز الرأسمال البشري لبلادنا بهدف منح كل المواطنين القدرات التي تمكنهم، بكل استقلالية، من الأخذ بزمام أمورهم وتحقيق طموحاتهم والمساهمة في تنمية البلاد واندماجها في اقتصاد المعرفة والاقتصاد اللامادي استنادا إلى الكفاءات. ويتضمن هذا المحور إنجاز إصلاحات أساسية، ضرورية وعاجلة لكل من أنظمة الصحة والتربية والتعليم العالي والتكوين المهني.

يهدف المحور الإستراتيجي الثالث، المتمثل في الإدماج، إلى مساهمة كل المواطنات والمواطنين في الدينامية الوطنية للتنمية، الأمر الذي يستوجب إدماج كافة المواطنين وكل المجالات الترابية في المجهود التنموي الجماعي من خلال المشاركة والولوج المتكافئ الى الفرص الاقتصادية، ومن خلال الحماية الاجتماعية، ومن خلال الانفتاح على الغير وتقبل التنوع الذي يميز المجتمع المغربي. لذا، يجب محو كل المعايير الاجتماعية التمييزية وتجاوز النقائص المرتبطة بالمؤهلات والقدرات، والتي تتسبب في الإقصاء الاجتماعي، لفسح المجال لدينامية الإدماج بواسطة النمو الاقتصادي والعمل وتعبئة المواطنين وتقوية الرابط الاجتماعي.

ويتعلق المحور الاستراتيجي الرابع بالمجالات الترابية وتعزيز مكانتها في صلب العملية التنموية. ويستدعي هذا التوجه الانتقال بالمجالات الترابية من مجرد وعاء نهائي لتفعيل سياسات عمومية، مقررة على المستوى المركزي، إلى فاعل رئيسي في إعداد السياسيات العمومية وإرسائها وإنجازها. ومن شأن ذلك أن يمثل رافعة أساسية تضمن الولوج العادل إلى الخدمات العمومية وإطارا سليما وجيدا للعيش، مع الحفاظ على الموارد واحترام كل روافد الهوية الوطنية وضمان كرامة كل المغاربة داخل كل الأوساط، أخذا بعين الاعتبار الإنتظارات والإمكانات على حد سواء.

تنبثق من المحاور الأربع للتحول المشار إليها أعلاه، مجموعة من الأولويات الاستراتيجية، من بينها أولويات جديدة تشكل قطيعة مع الوضع الراهن، من قبيل المكانة المركزية للثقافة، وتعميم التغطية الاجتماعية على كافة الساكنة الهشة تطبيقا لتعليمات جلالة الملك، التي تضمنها خطاب العرش لسنة 2020، كما تشمل أولويات أخرى يتعين التأكيد عليها من جديد وبقوة، بالنظر لاستعجاليتها، منها التعليم الأساسي والجهوية المتقدمة وتقوية نسيج المقاولات الصغرى والمتوسطة.



تعتمد محاور التحول هذه على بعض الرافعات المشتركة، كما تظهر ضرورة تغيير المنهجية والتصورات المتعلقة بالتنمية، بغض النظر عن الخصوصيات التقنية لكل ميدان على حدة:

- التركيز على جودة الخدمات الموجهة للمستفيدين المستهدفين وليس فقط على توفير البنيات التحتية التي تقدم هذه الخدمات؛
- إعادة تأهيل المرفق العام وتحسين جودة خدماته، بالاستفادة من نماذج قائمة على علاقة "رابح - رابح" بين القطاعين العام والخاص، تستهدف الجودة الموجهة للمواطنين ويتم تقنينها بكيفية شفافة وفعالة ووفق الممارسات الفضلى؛
- هيكلة وتثمين كل أشكال الشراكة بين الفاعلين، بما يتيح تعبئة الذكاء الجماعي وكل الكفاءات المتاحة باعتماد إطارات للتعاقد تحدد مسؤوليات والتزامات كل الأطراف؛
- التخلي عن المقاربة المبنية على الموارد وتعويضها بطرق التدبير المستقل المبني على النتائج وتحمُّل المسؤولية، التي ترتكز بالأساس على مؤشرات الجودة والإنصاف، مع تخويل المتدخلين حرية التدبير وفق التوجيهات العامة المرسومة؛
- تثمين الرأسمال اللامادي وتشجيع البحث والابتكار في كل القطاعات، سواء في ميدان الاقتصاد أو في ميدان التعليم العالي والبحث العلمي أو في مجال الثقافة. وتستلزم كل المحاور المرتبطة بالتحول تثمينا كبيرا للرأسمال اللامادي كمصدر للثروة في حد ذاته؛
- الانتقال من مقاربة مرتكزة على اعتماد حلول مسكنة أو تصحيحية للاختلالات التي يتم الوقوف عليها، إلى الاعتماد على مقاربة للإدماج تنبني على تصور السياسات وعلى ضمان استقلالية الأفراد والمقاولات والجمعيات من خلال تنمية قدراتهم؛
- تثمين العديد من التجارب الناجحة والصاعدة سواء كانت بمبادرة من القطاع العام أو الخاص أو القطاع الثالث، لتشجيع التجريب وتعميم هذه النجاحات لكي لا تبقى محصورة في "جزر النجاح المعزولة"؛
- اعتماد الرقميات كرافعة أفقية لعملية التحول، لفائدة الولوج المنصف إلى الخدمات الأساسية، لاسيما التعليم والصحة، والحصول على المعلومة والإدماج الاقتصادي والمالي للساكنة القروية والفئات المحرومة.

تقدم الفروع التالية من هذا التقرير، بشكل مفصل، المحاور الاستراتيجية الأربع التي تم التطرق إليها أعلاه وعلاقتها مع الطموح الذي يتضمنه النموذج التنموي الجديد وكذا المقترحات الرئيسية للجنة التي من شأنها رفع التحديات المطروحة.

جدول - نظرة عامة على مقترحات الاختيارات الاستراتيجية حسب محاور التحول

محاور التحول	المحور الأول الاقتصاد	المحور الثاني الرأسمال البشري	المحور الثالث الإدماج والتضامن	المحور الرابع المجالات الترابية والاستدامة
	نحو اقتصاد منتج ومتنوع يخلق القيمة المضافة ومناصب شغل ذات جودة	نحو رأسمال بشري أقوى وأحسن استعدادا للمستقبل	نحو فرص إدماج للجميع وتعزيز الرابط الاجتماعي	نحو مجالات ترابية مستدامة وقادرة على التكيف: فضاءات لترسيخ التنمية
الخيارات الاستراتيجية	1. تأمين المبادرة المقاولاتية 2. توجيه الفاعلين الاقتصاديين نحو الأنشطة المنتجة 3. إحداث صدمة تنافسية 4. إرساء إطار ماكرو اقتصادي في خدمة النمو 5. بروز الاقتصاد الاجتماعي كقطاع اقتصادي قائم الذات	1. جودة تعليم للجميع 2. منظومة للتعليم العالي والتكوين المهني والبحث ترتكز على حسن الأداء وعلى حكامة مستقلة وقوية 3. جودة الخدمات الصحية وحماية الصحة كحقوق أساسية للمواطنين	1. دعم استقلال المرأة وضمان المساواة والمشاركة بين الجنسين 2. دعم اندماج الشباب وتنميتهم من خلال مضاعفة فرص وقنوات المشاركة 3. تعبئة التنوع الثقافي كرافعة للانفتاح والحوار والتماسك 4. تأمين قاعدة صلبة للحماية الاجتماعية تعزز القدرة على الصمود والإدماج وتجسد التضامن بين المواطنين	1. دعم التوجه نحو "مغرب الجهات" مزدهر وحيوي 2. ضمان إعادة تنظيم مبتكرة للمستويات الترابية 3. تشجيع إعداد مندمج للمجالات الترابية وتحسين السكن وإطار العيش وتعزيز الربط عبر تكنولوجيا التواصل والتنقل 4. الحفاظ على الموارد الطبيعية ودعم مقاومة المجالات الترابية للتغيرات المناخية 5. الحفاظ على الموارد المائية من خلال تثمين أفضل للماء وتدبير أكثر صرامة لندرتها

رجوع إلى الفهرس

1. المحور الأول : اقتصاد منتج ومتنوع قادر على خلق قيمة مضافة ومناصب شغل ذات جودة

يتوفر المغرب على مؤهلات وإمكانات هامة لإنجاح إقلاعه الاقتصادي. وقد وضع المغرب خلال العقدين الأخيرين أسس هذا الإقلاع من خلال إصلاحات هيكلية وانفتاح اقتصادي قوي واستثمارات هامةمهمة في قطاع البنيات التحتية. ويتحتم الاستغلال المكثف لعدة مصادر هامة أساسية لخلق الثروة، والمتمثلة في: رأسمال طبيعي هام يحتاج إلى تطوير أكبر؛ رأسمال لامادي غني يتعين تثمينه؛ موقع جيو-استراتيجي مميز يتيح فرصا واعدة للاندماج في سلاسل القيمة العالمية؛ وسوق داخلي يتطلب إعادة الاستقطاب والتطوير. وفي هذا الصدد، يطمح النموذج التنموي الجديد إلى أن يقوم المغرب باستغلال مجموع هذه المؤهلات ليصبح بلدا يتيح الفرص ويفسح المجال للمبادرة المقاولاتية وللابتكار.

وباستغلاله لكل هذه الامكانات، يستطيع المغرب تسريع وتيرة نموه الاقتصادي الذي يشكل أحد الأعمدة الأساسية للنموذج التنموي الجديد. ويبدو أن تحقيق نمو اقتصادي مضطرد، توزع نتائجه بشكل أفضل، يعد أمرا ضروريا لتحسين مستوى عيش الساكنة ومنح فرص الشغل للشباب وخلق الموارد الضرورية قصد استثمارها في الرأسمال البشري وتمويل الحاجيات الاجتماعية. إلا أن الاقتصاد المغربي يواجه حاليا الصعوبة التي تلاقيها معظم الدول ذات الدخل المتوسط[24]. لذا، يطمح النموذج التنموي للخروج من هذا المأزق من خلال تسريع وتيرة النمو الاقتصادي لتبلغ نسبة سنوية تفوق 6٪ في المتوسط. ومن شأن بلوغ هذا المستوى أن يمكن من مضاعفة الناتج الداخلي الخام للفرد في أفق سنة 2035.

إن تحسين جودة النمو الاقتصادي أمر ضروري من أجل تنمية دامجة ومستدامة. وهكذا، يجب على النمط الجديد للنمو الاقتصادي ببلادنا أن يكون أكثر نجاعة من خلال الاعتماد، بشكل أكبر، على الرفع من الإنتاجية مع توزيع أمثل للاستثمار، الذي يجب أن يوجَّه إلى الأنشطة الإنتاجية، مع مساهمة أقوى للقطاع الخاص. ويجب أن يتسم هذا النمو الاقتصادي بقدرة أكبر على الصمود باعتماده على قاعدة إنتاجية أكثر تنوعا وأكثر خلقا لمناصب الشغل، لاسيما في القطاع المنظم، التي ترتكز على المؤهلات وتدعم إدماج النساء. وفي الأخير، يجب أن يتم توزيع إنتاج الثروة بشكل أكثر إنصافا بين مختلف جهات الوطن من خلال استغلال كل الإمكانات الاقتصادية على مستوى كافة المجالات الترابية.

من أجل بلوغ هذا المستوى من النمو الاقتصادي، يتعين على المغرب الشروع في تفعيل مسلسل تحول نسيجه الاقتصادي. وفي هذا الصدد، ومن أجل تطوير الاقتصاد الوطني بشكل أكبر وجعله يقترب من بنية الاقتصادات المتقدمة، يتوجب تشجيع أربع عمليات أساسية، وهي: تحديث النسيج الاقتصادي الحالي من خلال إدماج أغلب الأنشطة في القطاع المنظم والرفع من تنافسية هذا النسيج وإنتاجيته؛ تنويع الاقتصاد للسماح بتطوير أنشطة اقتصادية ومهارات جديدة؛ الرفع من مستوى القيمة المضافة المحلية؛ وأخيرا الاندماج الأكبر في الاقتصاد العالمي بهدف توجيه المقاولات المغربية نحو التصدير. وسيسمح هذا التحول الاقتصادي المنتج من تحقيق الرهان المتمثل في إشعاع علامة "صنع في المغرب" *(أنظر الإطار رقم 13 - رهانات النموذج التنموي الجديد: علامة "صنع في المغرب": التنويع والارتقاء بالنظام الإنتاجي)*.

---

24 يشير مأزق البلدان ذات الدخل المتوسط إلى حالة البلدان التي تعاني من تباطؤ في وتيرة نمو ناتجها الداخلي الخام الفردي على مدى فترة طويلة. ويعتبر ضعف مكاسب الإنتاجية بشكل عام العقبة البنيوية أمام انتقال هذه البلدان إلى فئة الدخل المرتفع.

تندرج دينامية القطاع الخاص في صلب أولويات النموذج التنموي الجديد. يتطلب تحقيق التحول في عملية الإنتاج قطاعا خاصا رائدا في ميدان الأعمال والابتكار، قادرا على المجازفة واستكشاف فرص جديدة والانطلاق في ولوج قطاعات وأسواق جديدة ومواجهة المنافسة الدولية. غير أن الاقتصاد المغربي يتسم بنقص على مستوى ريادة الأعمال في الأنشطة المنتجة والمبتكرة نتيجة ثقافة تدبيرية لا تشجع إلا قليلا على المجازفة ومناخ للأعمال قليل الملاءمة. ومن بين الرهانات الكبرى للنموذج التنموي الجديد القدرة على إرساء مناخ يحفز على نهج توجهات اقتصادية أكثر جدوى عبر تحرير المبادرة الخاصة ووضع سياسات عمومية تشجع على الاستثمار المنتج.

كما يجب على القطاع العام الاستمرار في لعب دور أساسي في تقوية تنافسية الاقتصاد الوطني وتحفيز المبادرة الخاصة. فوفق فلسفة ومقاربة النموذج التنموي الجديد، يتوجب على القطاع العام دعم الدينامية الاقتصادية الوطنية من خلال إنتاج الخيرات الجماعية وتسهيل المبادرة الخاصة وضبط الأسواق وإعمال السياسة الماكرو-اقتصادية وتحفيز القطاعات المستقبلية.

وعلى وجه الخصوص، فإن تقوية دور المقاولات العمومية، من خلال إصلاح سياسة المساهمة المالية للدولة في هذه المقاولات، سيكون أمرا ضروريا اعتبارا لدورها المهيكل في بعض القطاعات الاستراتيجية بالنسبة لتنافسية بلادنا ولقدرتها على تنشيط بعض المنظومات الاقتصادية القطاعية والترابية. ويجب أن يمر هذا الإصلاح عبر الاستقلال المالي للمؤسسات والمقاولات العمومية وتدبيرها تدبيرا جيدا وتوضيح الوصاية التي تخضع لها وكذا الفصل بين المهام الاستراتيجية وبين مهام التدبير العملي ومهام الضبط في كل القطاعات.

ويجب على الدولة أيضا، أن تجعل من الطلبيات العمومية أداة حقيقية للتنمية المنتجة وأن تحفز على بروز اقتصاد اجتماعي مهيكَل ومبتكِر باستطاعته إنتاج خدمات جماعية وخلق قيمة مضافة في عموم مناطق البلاد.

رجوع إلى الفهرس

الإطار رقم 11 : توصيات متعلقة بسياسة المساهمة المالية للدولة

يدعو النموذج التنموي الجديد إلى جعل المؤسسات والمقاولات العمومية محركا للتنمية الاقتصادية ولتحسين التنافسية الهيكلية، وقاطرة للقطاع الخاص من خلال هيكلة المنظومات التنافسية في القطاعات الاستراتيجية، وفاعلين ملتزمين على مستوى التنمية الترابية، يتحملون مسؤولياتهم عن الأثر الاجتماعي والبيئي لمبادراتهم. ويمكن أيضا للمؤسسات والمقاولات العمومية أن تلعب دورًا رئيسيًا في الخروج من أزمة كوفيد-19 وتحقيق مستوى جديد من التنافسية ودرجة أعلى من النمو. ومن أجل تطوير المؤسسات والمقاولات العمومية في هذا الاتجاه، وانسجاما مع توجيهات جلالة الملك فيما يتعلق بإحداث وكالة للتدبير الإستراتيجي للمساهمات المالية للدولة وتحديد مهامها، يُقترح ما يلي:

- إعادة تكوين المحفظة العمومية، بهدف التمييز بين المؤسسات ذات الطابع غير التجاري الخاضعة للإدارة، والمؤسسات ذات الصبغة التجارية التي تقودها وكالة المساهمات المالية للدولة، وكذا لدعم ديناميات التآزر بين مشمولات المحفظة العمومية عبر الانتقال من منطق عرض عمومي منعزل نحو مقاربة نسقية وعرضانية، تتمحور حول تعزيز ديناميات تآزر القطاعات (المالية، النقل، الطاقة، إلخ)؛
- فصل الوظائف الاستراتيجية عن وظائف التنفيذ الإجرائي والتقنين، وتدبير إدارة المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الصبغة التجارية بصفة مستقلة عن إدارات الوصاية القطاعية. وقصد التخلي عن الوصاية المزدوجة التقنية والمالية التي تخضع لها هذه المؤسسات، والتي قد تكون أحيانًا مصدر توجيهات متباينة، يوصى بأن تركز الإدارات القطاعية على تحديد السياسات العمومية، في حين يتم التعاقد بشأن الأبعاد العملياتية لهذه السياسات مع المؤسسات والمقاولات العمومية. وبذلك ستندرج وكالة التدبير الإستراتيجي للمساهمات المالية للدولة في مقاربة لإعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية، وتقييم أصولها وحسن أدائها. يجب أن تتطور أساليب إدارة المؤسسات والمقاولات العمومية في هذا الاتجاه، لا سيما عبر مجالس للإدارة أقل حجما ومتوفرة على مستوى ملائم من الخبرات. ويتعين أن تخضع القطاعات الرئيسية لآليات تقنين مستقلة، قصد توفير إطار مشجع لحماية المستهلك وزيادة الاستثمار الخاص؛
- تحسين الشفافية المالية لأنشطة المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الصبغة التجارية كشرط لازم لإعادة هيكلتها واستقلالها المالي. ويتعلق الأمر، على وجه الخصوص، بإضفاء المزيد من الشفافية على محاسبة هذه المؤسسات بحيث تكون قادرة على التخلي عن المعادلات الضمنية بين أنشطة معينة أو بين أجزاء من نفس النشاط، وكذا توضيح مردودية كل نشاط، ومساءلة هذه المؤسسات عن حسن أدائها بالنسبة للأنشطة ذات الطبيعة المربحة، وبالمقابل وضع خطط دعم حكومية شفافة ومستهدفة للأنشطة ذات الطابع الاجتماعي أو المتعلقة بمرفق عام غير مربحة، من الناحية الهيكلية، والتي تتطلب دعمًا ماليًا من الدولة؛
- تحويل الوضع القانوني للمؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع التجاري إلى شركات مجهولة الاسم، مما يتيح لها قدرا أكبر من الاستقلالية الاستراتيجية والمالية والعملياتية وكذا مسؤولية أوضح بشأن نتائجها بغية دعم حسن أدائها؛
- القيام بعملية إعادة هندسة تنظيمية بهدف فصل الأنشطة المتعلقة بالاحتكارات الطبيعية عن الأنشطة التي يمكن فتحها للمنافسة ولاستثمارات القطاع الخاص كفاعلين إلى جانب الدولة. وذلك قصد تحسين القدرة التنافسية وتخفيض تكاليف الاستثمار التي تتحملها الدولة؛
- توفير بيئة مواتية للتحول وإنجاز التغيير داخل المؤسسات والمقاولات العمومية، لا سيما من خلال التكوين وجلب الكفاءات الحاملة للتغيير، وتشجيع التجريب والابتكار؛
- دعم التوطين الترابي للمؤسسات والمقاولات العمومية والتزامها بتنمية المجالات الترابية من خلال إحداث فروع لهذه المؤسسات على المستوى الترابي على سبيل المثال، وبروز مؤسسات ومقاولات عمومية ذات مهام موجهة نحو التنمية الجهوية وتثمين المجالات الترابية.

يستلزم إنجاح عملية التحول الاقتصادي بالمغرب جيلا جديدا من الإصلاحات المركبة تنجز على الأمد الطويل وتستند إلى دعم سياسي قوي. في هذا الإطار، ومن أجل إطلاق دينامية اقتصادية نسقية تعبئ كل الفاعلين، يقترح النموذج التنموي الجديد خارطة طريق مبنية على خمسة خيارات استراتيجية هي: 1) تأمين المبادرة الخاصة بهدف القضاء على كل العوائق التنظيمية والحواجز الإدارية واقتصاد الريع، 2) توجيه الفاعلين الاقتصاديين نحو الأنشطة الإنتاجية ذات القيمة المضافة المرتفعة بواسطة منظومة متكاملة للدعم والتحفيز، 3) إحداث صدمة تنافسية قصد تخفيض تكاليف عوامل الإنتاج وتحسين جودتها ؛ 4) وضع إطار ماكرو-اقتصادي في خدمة التنمية، 5) بروز الاقتصاد الاجتماعي كدعامة جديدة للتنمية.

ويتعين تفعيل الخيارات الاستراتيجية التي يقترحها النموذج التنموي الجديد بكيفية مستعجلة قصد بناء اقتصاد ما بعد جائحة كوفيد-19، خصوصا وأن هذه الجائحة قد تسببت في أزمة اقتصادية عميقة وغير مسبوقة كشفت مكامنَ ضعفِ النسيج الإنتاجي الوطني وأثرت سلبا على إمكانات النمو الاقتصادي. وتستلزم هذه الأزمة عملا إراديا للحفاظ على المقاولات غير أنها تُنبئ أيضا بفرص اقتصادية جديدة مع تطور الصناعات المرتبطة بالحياة ونقل سلاسل القيمة خصوصا بأوروبا، إذ يتعين استغلال هذه الفرص بصفة كاملة عبر فسح المجال لمبادرات المقاولات وعبر بروز جيل جديد من المقاولات الحاملة لمشاريع التحول الإنتاجي.


رجوع إلى الفهرس

الإطار رقم 12: بعد أزمة كوفيد-19 : آفاق جديدة لقطاع السياحة

يحتل قطاع السياحة مكانة هامةً في الاقتصاد الوطني، حيث يمثل 7٪ من الناتج المحلي الإجمالي ويوفر أكثر من 550000 منصب شغل مباشر (2019). لكن هذا القطاع تأثر بشدة بأزمة كوفيد-19 بسبب القيود المفروضة على حركة تنقل الأشخاص على الصعيدين الوطني والدولي، مما ترتب عنه آثار كبيرة على التشغيل والدينامية الاقتصادية في المناطق ذات النشاط السياحي المرتفع. أما على الصعيد الدولي، فمن المتوقع أن تستغرق العودة إلى مستويات أنشطة ما قبل الأزمة عدة سنوات.

شهد قطاع السياحة على الصعيد الدولي تحولات كبرى على مستوى الطلب خلال العقد الماضي، التي سيزداد بعضها حدة بسبب أزمة كوفيد-19. ومن بين هذه التطورات، تزايد الطلب على التجارب الثقافية وعلى السياحة المسؤولة والمستدامة، والاهتمام بالانغماس الاجتماعي، من خلال الإقامة في ضيافة الساكنة، التي أصبحت متاحة عبر منصات رقمية، والبحث عن تجارب أكثر تكيفا مع طلبات الزبائن. ومع أزمة كوفيد-19، هناك أيضا انتظارات كبيرة متعلقة بضمان الأمن الصحي.

يتوفر المغرب على مؤهلات كبرى تمكنه من الاستجابة لهذه التحولات. إن لبلادنا بتراثها الحضاري والثقافي والطبيعي والإيكولوجي المتنوع ومطبخه المشهور عالميا، القدرة على أن توفر للسياح تجربة فريدة وأن تغطي نطاقا واسعا من الطلب. يضاف إلى ذلك الموقع الجغرافي القريب من الأسواق المصدرة الرئيسية، والاستقرار المؤسسي القوي، وبنيات تحتية محترمة للمعايير الدولية التي تسمح بالسفر السريع والآمن، وأخيرا القدرة على مواجهة الأزمات الصحية كما اتضح ذلك من خلال إدارة وباء الكوفيد-19 واستراتيجية المملكة للتلقيح.

إن إعادة التفكير في القطاع السياحي يعد أمرا ضروريا وذلك عبر مقاربة تتجاوز التدابير الظرفية وترتكز على التوجهات العالمية والوضع الجديد الذي أحدثته جائحة كورونا. يجب إذن إعطاء السياحة نفسا على المدى الطويل لتمكينها من الاستفادة واستغلال جميع الفرص التي يتيحها الطلب الوطني والعالمي، وخلق المزيد من القيمة وفرص العمل ذات جودة. ومن هذا المنطلق، تقدم اللجنة الوطنية التوصيات التالية المنسجمة مع الأهداف والمبادئ التوجيهية للنموذج الجديد للتنمية:

- استكمال عرض الإيواء بعرض تنشيط وتجارب متنوعة ذات جودة، في إطار مقاربة منظوماتية. بعد مرحلة التنمية التي مكنت من تشييد البنيات التحتية للنقل وتعزيز قدرات بلادنا من حيث عدد الأسِرة، ينبغي الآن التركيز على تنويع وتجويد العرض، بغية الرفع من الإيرادات السياحية، والعمل على جعل إقامة السياح في بلادنا تكون لمدة أطول وبصفة متكررة، ويجب تعبئة مؤهلات القطاع، خصوصا السياحة الثقافية والرياضية والصحية. كما يجب إعادة توجيه جزء من الحوافز الرامية إلى دعم تطوير الخدمات والتنشيط السياحي، وذلك بضمان إشراك الجهات الفاعلة في الاقتصاد الاجتماعي. ومن الضروري أيضا تعزيز تثمين التراث الثقافي والموسيقي والتاريخي والطبيعي في جميع المجالات الترابية. ويستدعي تطوير مثل هذا العرض، ضمن مقاربة منظوماتية، التنسيق الوثيق بين الجهات الفاعلة في قطاع السياحة والقطاعات المرتبطة بها، مثل الصناعة التقليدية والثقافة، سواء على صعيد السياسات العمومية الوطنية أو على الصعيد المحلي.

- تعزيـز السـياحة الداخليـة. وبالمـوازاة مـع تطويـر عـرض متنـوع وجـاذب للسـياح المحلييـن والأجانـب علـى حـد سـواء، يجـب اتخـاذ تدابيـر لدعـم الطلـب المحلـي لتعزيـز ولـوج المواطنيـن المغاربـة إلـى عـرض يتـلاءم مـع انتظاراتهـم وقدرتهـم الشـرائية. ومـن الممكـن أيضا إضفـاء الطابـع الجهـوي علـى العطـل المدرسـية كرافعـة للحفـاظ علـى مسـتوى منتظـم مـن الطلـب وتعزيـز الحمـلات الترويجيـة لتشـجيع السـياح الوطنييـن علـى اكتشـاف وجهـات محليـة جديـدة.

- دعم روح المقاولة في مجال الخدمات السياحية وتعزيز الكفاءات. يتيح تطوير عرض التنشيط والخدمات السـياحية إمكانية مهمة لدعم روح المقاولة، خصوصا من أجل تطوير الشـركات الصغرى والمتوسـطة ذات النطـاق المحلـي. ومن أجل دعم هذا العرض، سيكون من الضروري تقديم الدعم التقني والمالي المناسـب لهؤلاء الفاعلين، ونسـج شبكة علاقات بينهم لتقديم عروض متكاملة (الإقامة، الأنشـطة...) ووضـع خطـة تكويـن خاصـة بالمهـن السـياحية الجديـدة مـن أجـل الرفع مـن مهنيـة العامليـن بالقطـاع.

- التكيـف مع أسـاليب التسـويق الجديـدة للعـرض السـياحي عـن طريـق دعـم التحـول الرقمـي للقطـاع. يسـتلزم ذلـك اتخـاذ تدابيـر لتعزيـز الابتـكار والتحول الرقمي لدعـم صياغة عروض جديـدة وإدماجها في قنـوات التسـويق لكسـب حصـص متزايـدة مـن الطلـب علـى الإنترنـت. ومـن المهـم أيضا تقويـة حضور المغـرب وتعزيـز الترويـج فـي المنصـات الرقميـة الكبـرى، فضـلا عـن توفيـر منصـات رقميـة لرصـد ونشـر المعلومـات لفائـدة الفاعليـن حتـى يتمكنـوا مـن تكييـف عروضهـم مـع الأنمـاط السـائدة فـي السـوق.

- تعزيـز قـدرات القطـاع علـى التكيـف والاسـتدامة للتصـدي للأزمـات المحتملـة فـي المسـتقبل. وتحقيقـا لهـذه الغايـة، تتمثـل الأولويـة فـي تحسـين نوعيـة التشـغيل فـي هـذا القطـاع، وبالخصـوص عـن طريـق توفيـر الحمايـة الاجتماعيـة لجميـع العامليـن فـي مجـال السـياحة، بمـا فيهـم العمـال الموسـميين. عـلاوة علـى ذلـك، فـإن تنويـع الوجهـات السـياحية وتثميـن المناطـق سيسـاعدان علـى التخفيـف مـن المخاطـر الكامنـة فـي التمركـز الهائـل مـع الحفـاظ علـى المـوارد وذلـك بتخفيـف الضغـط علـى بعـض الوجهـات الرئيسـية. إن وضـع علامـة معتمـدة للسـياحة المسـتدامة والمسـؤولة، يمكـن أن يتيـح إمكانيـة الولـوج إلـى حوافـز عموميـة قصـد تشـجيع المشـاريع مـن هـذا النـوع.

- اعتمـاد مقاربـة عرضانيـة وتعزيـز التنسـيق. توفـر السـياحة إمكانـات كبيـرة للتعـاون مـع قطاعـات أخـرى، وتعتمـد جاذبيتهـا إلـى حـد كبيـر علـى عوامـل خارجيـة بالنسـبة لهـذا القطـاع، مثـل النقـل الجـوي وسـهولة عبـور الحـدود، وظـروف الأمـن المحليـة، ونظافـة المـدن، والسـلوك تجـاه السـياح... ومـن هـذا المنظـور، سـيكون مـن الأهميـة بمـكان تعزيـز التنسـيق بيـن مختلـف المتدخليـن والعمـل بطريقـة منهجيـة علـى جميـع العوامـل التـي تدخـل فـي نطـاق تنميـة القطـاع. ولضمـان قيـادة فعالـة للقطـاع علـى الصعيـد الوطنـي، تقتـرح اللجنـة إنشـاء فريـق عمـل تابـع لرئاسـة الحكومـة يكـون لـه تفويـض تـام لتحديـث القطـاع وتنميتـه. وفـي الوقـت نفسـه، سـيتعين بـذل جهـود تنسـيقية علـى الصعيـد المحلـي لدعـم الفاعليـن المحلييـن وتشـجيع بـزوغ منظومـات سـياحية جديـدة.

رجوع إلى الفهرس

الاختيار الاستراتيجي الأول : **تأمين المبادرة المقاولاتية**

يهدف تأمين المبادرة الخاصة إلى ضمان قواعد قارة ومحايدة بالنسبة لكل الفاعلين الاقتصاديين الذين يجب أن يجدوا في الإدارة العمومية شريكا موثوقا به. ويتطلب تحرير الطاقات المنتجة للمشاريع تحسينا جوهريا لمناخ الأعمال بهدف القضاء على بؤر العرقلة وعدم الثقة والفساد. وفي هذا الصدد، يقترح العمل بثلاث توصيات من شأنها بناء علاقة جديدة للثقة:

إزالة الحواجز الإدارية والتنظيمية بطريقة نسقية. من أجل تعزيز وتسريع الجهود المبذولة في هذا الاتجاه، يُقترح في هذا الباب العمل بآليات مبتكرة للإصلاح أثبتت نجاعتها على المستوى الدولي: 1) إجراءات للتبسيط الواسع لمسطرة منح الرخص والمأذونيات والتراخيص من خلال إلزام الإدارات العمومية بتبرير الإجراءات المعمول بها وحذف كل المراحل غير الضرورية وتفضيل المراقبة البعدية اعتمادا على دفتر للتحملات، 2) تقدير الكلفة المالية للإجراءات الإدارية التي تتحملها الشركات من خلال العمل بـ"نموذج الكلفة المعيارية" الذي يحدد الأهداف السنوية لتبسيط الإجراءات، 3) مراجعة النصوص التنظيمية قصد التقييم الدوري لجودة القوانين المتعلقة بممارسة الأعمال. ويمكن تجميع إجراءات التبسيط المنبثقة عن هذه الآليات في إطار قوانين للتحديث والتي يمكِن إصدارها من تعديل العديد من المقتضيات في إطار مدونة قانونية موحدة.

يجب الجمع بين كل هذه الآليات المقترحة لمعالجة الإشكاليات العرضانية والقطاعية. ويمكن أن يعهد بتنسيق ورش التبسيط هذا إلى اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال التي يتعين تدعيمها لتنهض بهذه المهمة.

ضمان منافسة سليمة وتقوية أجهزة الضبط، بحيث يعتبر ضمان السير السليم والمنافسة للسوق شرطا أساسيا لإذكاء المبادرة الخاصة. ويتوفر المغرب على مجلس للمنافسة وعدة مؤسسات أخرى للضبط القطاعي عُهِد إليها بالسهر على السير السليم للأسواق والتقليص من حواجز الولوج إليها ومعاقبة حالات تنازع المصالح والتسريبات المخلة بالمنافسة النزيهة والتوافقات غير القانونية. إلا أن هيئات الضبط والتقنين هاته لا تمارس بعد كل المهام الموكولة إليها، بحيث إن بعض الممارسات الضارة بحرية المنافسة، والتي تستوجب محاربتها من طرف الهيئات المعنية، لا تزال قائمة. وسيكون من اللازم، في إطار النموذج التنموي الجديد: 1) تقوية هيئات الضبط الحالية من خلال ضمان استقلاليتها ودعم إطارها القانوني، وتمكينها من الوسائل والخبرات الضرورية، وكذا من خلال منح الأفضلية لمعايير الخبرة والنزاهة والاستقلالية عند تعيين أعضاء مجالسها، 2) تغطية أنشطة استراتيجية أخرى، مثل قطاع الماء، بهيئات للضبط، 3) وضع إطار قانوني واضح يتوافق مع المعايير الدولية المتعلقة بالولوج إلى المعلومة وتنازع المصالح.

حماية المقاولات بواسطة آليات فعالة للتظلم والطعن. إن الحماية الفعلية للمقاولات تتطلب ضمان الولوج إلى عدالة شفافة ونزيهة وقادرة على تنفيذ الأحكام. في هذا الصدد، فإن تفعيل مقترحات النموذج التنموي الجديد بخصوص إصلاح العدالة يُعَدُّ أمرا حاسما لتشجيع ازدهار القطاع الخاص. إضافة إلى ذلك، تتطلب حماية المقاولات تطوير آليات للتظلم والطعن في حالة وجود عوائق إدارية غير مبررة أو شطط أو ارتشاء، وذلك عبر تقوية دور مؤسسة وسيط المملكة ووضع مسالك للتظلم داخل الإدارة. في هذا المضمار، يُقترح إحداث مهمة "المدافع عن المقاولة" يلحق برئيس الحكومة ويُعهَد إليه بمهمة الوساطة المباشرة بناء على مسطرة محددة قصد إيجاد حلول للحالات المرتبطة ببطء أو بشطط الإدارة التي يترتب عنها ضرر اقتصادي بيِّن.

الاختيار الاستراتيجي الثاني : توجيه الفاعلين الاقتصاديين إلى الأنشطة المنتجة

يجب أن تولي التدخلات العمومية الأولوية لتشجيع الفاعلين الخواص على التوجه نحو الأنشطة الجديدة الحاملة للتحديث والتنويع والارتقاء بالإنتاج والانفتاح على الأسواق الدولية. ولبلوغ هذا الهدف، تقترح اللجنة العمل بالتوصيات الأربع التالية:

إعداد سياسة وطنية متعلقة بالتحول الاقتصادي من أجل تحرير إمكانات نمو الاقتصاد الوطني في جميع القطاعات. تمكن المغرب من إعداد استراتيجيات قطاعية إرادية أسفر تنفيذها عن تحقيق نتائج مشجعة في بعض القطاعات، لكنها لا ترقى إلى مستوى الأهداف المسطرة في قطاعات أخرى. ويعزى ذلك، في جزء منه، إلى التدبير المنفصل لكل سياسة على حدة والتعاضد المحدود والتنسيق غير الكافي بين مختلف القطاعات. في إطار النموذج التنموي الجديد، يُقترح إعداد سياسة وطنية للتحول الاقتصادي من أجل اصطفاف الفاعلين حول طموح مشترك وأهداف لخلق القيمة على المستوى الوطني. وباعتبارها إطارا مرجعيا للاستراتيجيات القطاعية وللإطار التحفيزي، تسعى هذه السياسة إلى تحديد الأهداف ورافعات التحول الاقتصادي للمغرب وكذا الطموحات القطاعية ذات الأولوية التي تمكن من تعبئة ما تتوفر عليه بلادنا من إمكانات من حيث مصادر التنمية. وبالنظر إلى طابعها العرضاني وأهميتها الاستراتيجية، ينبغي أن تسند قيادة هذه السياسة إلى رئيس الحكومة على أن تضطلع بحملها جميع الأطراف المعنية بالقطاعين العام والخاص. ويمكن أن يرتكز تفعيل هذه السياسة على مجموعة من الإجراءات والأدوات المتنوعة، التي سيتم تفصيل بعضها ضمن الفقرات التالية. كما ينبغي أن يتم، بصفة دورية، إعادة تقييم وتعديل هذه السياسة استجابة للتطورات والتوجهات العالمية وللفرص الاقتصادية الصاعدة.

رجوع إلى الفهرس

الإطار رقم 13 : رهانات النموذج التنموي الجديد:
علامة "صنع في المغرب": التنويع والارتقاء بالنظام الإنتاجي

من خلال بنائه لقاعدة إنتاجية قوية ومتطورة، يراهن المغرب على أن يكون القطب الأكثر جاذبية على المستوى الإقليمي في عدة قطاعات وأن يستفيد من موقعه الجغرافي ومن الاستثمارات الهامة في مجال البنيات التحتية التي أنجزها خلال السنوات الأخيرة من أجل تثمين مجموع قدراته الاقتصادية واقتراح سلع وخدمات ذات قيمة مضافة عالية داخل الأسواق العالمية، حاملة في طياتها المهارة والابتكار والاستدامة البيئية. يحدد رهان علامة "صنع في المغرب" عددا كبيرا من القطاعات والأنشطة ذات الإمكانيات القوية في مجالات الصناعة والخدمات والموارد الطبيعية (انظر المذكرة حول علامة "صنع في المغرب").

يقتضي هذا الرهان تحقيق قفزة نوعية فيما يخص التنافسية ستسمح للبلاد بالتميز من حيث قدرتها على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية والولوج إلى طاقة تنافسية ذات انبعاثات ضعيفة من الكربون وبنية لوجستيكية بتكاليف تنافسية ومطابقة لأفضل المعايير الدولية وكذا عبر بنيات استقبال وربط رقمي بالجودة المطلوبة. يستدعي هذا الرهان أيضا الاستثمار القوي في الكفاءات ومواكبة مجموع الفاعلين، المغاربة منهم والأجانب، والمساهمة الفعالة في تثمين الإمكانات القطاعية للمغرب والارتقاء بمستوى نسيجه الإنتاجي.

وضع آلية منسجمة للقيادة والتنفيذ من أجل تحقيق الطموحات القطاعية الاستراتيجية. فمن أجل تعبئة مجموع الأطراف المعنية لخدمة السياسة الوطنية للتحول الاقتصادي، خصوصا بالنسبة لفروع الإنتاج التي تقع عند تقاطع قطاعات متعددة، يُقترح إحداث فرق عمل قطاعية يتم تكليفها من أعلى مستوى لتحقيق طموحات قطاعية محددة. ويجب أن تضم هذه الفرق ممثلين عن القطاعات العمومية والخاصة، وأن تكلف بإزاحة القيود التي تعترض ازدهار قطاع معين ذي مؤهلات كبرى. وتمكن المقاربة المقترحة من: 1) خلق الانسجام ومأسسة أفضل ممارسات تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية، 2) تحميل المسؤولية لمختلف الأطراف المعنية عبر تكليف من مستوى عالٍ يُحدد أهداف وأدوار كل فاعل ويَحث على التعاون، 3) الرفع من قدرات التفعيل والتتبع والتنسيق عبر إسناد كتابة هذه الفرق إلى وحدة دعم التنفيذ الملحقة برئيس الحكومة، مما يجعلها مركزا لنشر الممارسات الفضلى واستثمار التجارب المكتسبة. ومن أجل إطلاق هذا المسلسل في إطار مرحلة تجريبية، يُقترح تكليف عدد محدود من فرق العمل تهم قطاعات ذات مؤهلات قوية والتي تظل غير مستغلة بالشكل الكافي. على سبيل المثال، يمكن أن يتعلق الأمر بالاقتصاد الأزرق والسياحة وترحيل الخدمات ذات القيمة المضافة العالية واللوجستيك والطاقة والرقميات والنقل المستدام، والاقتصاد الاجتماعي، إلخ.

مراجعة الإطار التحفيزي للاستثمار من أجل توجيه المستثمرين إلى الأنشطة الإنتاجية ودعم تنمية المقاولات الصغرى والمتوسطة بشكل أكثر قوة. وعلى اعتبار أن التحفيزات تمثل وسيلة لتوجيه الاستثمار، فمن الواجب وضعها في خدمة عملية التحول الإنتاجي وأهداف النموذج الجديد في مجالات النمو الاقتصادي والتشغيل وتنمية المقاولات. وفي هذا الاتجاه، تقترح اللجنة مراجعة الإطار التحفيزي لأجل: **1)** إعادة تحديد أدوات التحفيز الأكثر ملاءمة من أجل استهداف الأنشطة المنتجة للقيمة، **2)** إعادة تحديد معايير الاستفادة وذلك بفرض تخويل الأفضلية للمشاريع المساهمة في التحول الإنتاجي وضمان استفادة المشاريع متوسطة الحجم والمقاولات الصغرى والمتوسطة، المنتجة لفرص الشغل بشكل أكبر، **3)** تحسين نجاعة التحفيزات من خلال اعتماد أنماط للتمويل تكون مشروطة أكثر ببلوغ الأهداف المحددة (فرص الشغل، الاستثمار، الاندماج، نقل المهارات، إلخ.)، والتي تضمن انخراطا قويا للمستثمرين من أجل الإنجاز الفعلي للمشاريع ومردودية أفضل لهذه التحفيزات لفائدة الدولة. ويتعين أن ترتكز مراجعة الإطار التحفيزي على تقييم عام لفعالية الدعم الموجه للمقاولة، المعمول به حاليا، سواء كان عاما أو قطاعيا.

تمويل إرادي من أجل تنويع الإنتاج والارتقاء بمستوى الاقتصاد. وينبغي، في هذا الصدد، خلق آلية للتمويل تُخصص حصريا لتنويع الإنتاج وتُحدد مهمتها في الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية الوطنية ذات المردودية العالية، بشراكة مع مقاولات من القطاع الخاص في طور الإنشاء أو التطوير. ومن شأن هذه المساهمة على شكل "رأسمال-مخاطرة" أن يكون لها مفعول إيجابي يشكل رافعة تمكن المقاولات من الحصول على تمويلات إضافية من لدن الفاعلين في السوق. وستُحدَّد مهمة هذه الآلية المقترحة في تنفيذ خطة عمل واسعة النطاق واستباقية وممنهجة، تهدف إلى تثمين مجموع المؤهلات القطاعية المستغلة بشكل غير كاف ببلادنا، بتنسيق، مع فرق العمل القطاعية. وتنسجم هذه الآلية إلى حد كبير مع أهداف صندوق محمد السادس للاستثمار الذي تم إنشاؤه مؤخرا، ويمكن إدماجها في إطاره، مع ضمان شروط تظافر الجهود والتكامل مع الآليات التي توفرها المؤسسات العمومية ذات الطابع المالي. وفي نهاية المطاف، يمكن لصندوق محمد السادس أن يتطور لكي يصبح مؤسسة بنكية عمومية للاستثمار، يقوم بدمج مجموع أدوات دعم تنمية المقاولات المعمول بها حاليا (الضمانات، التمويل، الاستثمار، المواكبة، الترويج، إلخ.) وتعمل حسب خطة مؤسساتية مرنة وفعالة.

تطوير مواكبة المقاولات من أجل تعزيز قدراتها التدبيرية والتنظيمية والتكنولوجية. من أجل منح القطاع الخاص ببلادنا كل الفرص لإنجاح عملية التحول الإنتاجية، يضع النموذج التنموي الجديد مواكبة المقاولات في صلب أولويات السياسة الاقتصادية، وذلك بهدف تقوية القدرات البشرية

والتنظيمية لهذه المقاولات ومواكبة تحديثها، في ارتباط وتكامل مع الحلول المقترحة للتمويل. لهذه الغاية، تقترح اللجنة وضع "استراتيجية وطنية لمواكبة المقاولة" من أجل تطوير عرض لمواكبة الشركات على نطاق واسع، وتنظيمه في إطار مسار واضح، وكذا ضمان جودته. ويتعلق الأمر، خاصة، بتوسيع مجال برامج المواكبة الحالية والعمل على أن تصبح متاحة، على نحو أكثر يسرا، في كل الجهات، وإغناء هذه البرامج لتغطية كل المتطلبات والاحتياجات (التطوير، التصدير، الابتكار، نقل التجارب، إلخ) مع اعتماد مقاربات خاصة تناسب حجم المقاولة ومراحل تطورها (المقاولات الناشئة والمبتكرة، المقاولات الصغيرة جدا، المقاولات الصغرى والمتوسطة، المقاولات ذات المؤهلات الكبرى). ويتطلب تفعيل مثل هذه البرامج، المتاحة على نطاق واسع، هيكلة واحترافية الفاعلين في مجال المواكبة، مع اعتماد مقاربة ترتكز على منحهم الشهادات وتصنيفهم حسب معايير ترتبط بجودة خدماتهم وبحسن أدائهم (الأثر على المقاولات المستفيدة من عملية المواكبة). وبهدف تحقيق الأثر الأقصى، ينبغي على هذه البرامج أن تكون متاحة، وفقا لمعايير واضحة بخصوص شروط الاستفادة، وأن تكون انتقائية، وممولة، في جزء منها، من طرف الدولة، وفي جزء آخر، من طرف المقاولات المستفيدة. هذا الورش يمكن أن يتم دعمه بواسطة صندوق محمد السادس للاستثمار، في تكملة لأدواته الاستثمارية. وفي الجهات، يجب إنشاء "شباك وحيد للمواكبة التقنية والمالية للمقاولات" على مستوى كل مركز جهوي للاستثمار، تنظّم حوله منظومة جهوية تجمع كل الأطراف المعنية بهذه العملية.

وضع إطار ملائم لتشجيع الابتكار وسط المقاولات والعمل على بروز مقاولات ناشئة ذات بعد إقليمي وعالمي. لأجل ذلك، يُقترح تطوير نظام وطني للابتكار يتيح: 1) تعزيز ولوج المقاولات إلى البحث والتطوير والابتكار من خلال وضع أدوات للدعم المالي للابتكار، من بينها، على الخصوص، آلية طموحة تتيح استرجاع الضريبة على الأنشطة المخصصة للبحث لفائدة مجموع المقاولات، وإحداث برنامج للابتكار التكنولوجي من أجل تقديم الدعم المالي لمشاريع البحث التكنولوجي والعلمي التي تتميز بإمكانيات اقتصادية قوية وبكونها ابتكارات مجددة تقطع مع سابقاتها، 2) تطوير إطار تنظيمي وجبائي يساعد على بروز المقاولات الناشئة، والذي سيمكن، خصوصا، من إحداث نظام محفز للمقاولة الناشئة المبدعة وتكييف قواعد قانون الصرف مع حاجيات المقاولات الناشئة ووضع إطارات قطاعية ملائمة للابتكار ولازدهار المقاولات الناشئة، وخاصة في القطاعات مثل التكنولوجية المالية (Fintech)، التي لا زال المغرب يسجل فيها تأخرا كبيرا.

توظيف الطلبيات العمومية كرافعة استراتيجية للتنمية المنتجة. مع الحرص على مبادئ المنافسة والبحث عن أفضل جودة بتكلفة أقل، يجب أن تشكل مشتريات القطاع العام عاملا مساهما في عملية التحول الإنتاجي من خلال منح المقاولات الوطنية الفرص لتنويع الإنتاج والرفع من المستوى. في هذا الصدد، يقترح وضع إطار لتحفيز ومواكبة القطاع العام على الامتثال لمبدأ الأفضلية الوطنية وعلى دمج أهداف التحول الهيكلي وعامل الأثر الاجتماعي والبيئي كمعايير أساسية لإسناد الصفقات وعلى تحصيص أفضل للصفقات بالشكل الذي يشجع المقاولات الصغرى والمتوسطة على تقديم عروضها. سيكون من المهم أيضا تعزيز شفافية الصفقات العمومية بواسطة النشر المنتظم للمؤشرات والمعطيات المتعلقة بهذه الصفقات وتسريع مشروع نزع الصفة المادية بشكل تام عن عملية الإقتناء العمومي. وفي القطاعات ذات الطابع الاستراتيجي (الدفاع، التربية، الصحة، الرقميات، ...) يجب وضع آليات للإقتناء أكثر مرونة بهدف تشجيع الابتكار، وذلك من خلال اعتماد أشكال جديدة للمشاورة والاقتناء من قبيل عقود التجريب وعقود التقدم وطلب النماذج والعروض التلقائية.

إدماج القطاع غير المهيكل في النسيج الاقتصادي بكيفية تحفيزية وتدريجية وملائمة لمختلف الفاعلين. فيما يخص القطاع "غير المهيكل المنظم"، يجب أن يتم التطبيق الفعلي للقانون عند نهاية مرحلة انتقالية يتم تحديدها، عند الضرورة، أخذا بعين الاعتبار للخصوصيات القطاعية، على أن يتم الإمتثال للقانون بشكل تدريجي باعتماد عقود للمطابقة تبرم ما بين المقاولات المعنية والدولة. أما

رجوع إلى الفهرس

بالنسبة للقطاع غير المهيكل ذي الطبيعة الاجتماعية (التجار الصغار، الحرفيون) والذي يهم الملايين من المغاربة، فتقترح اللجنة لأجل إدماجه، اعتماد نظام ينبني عل منح العاملين به بطاقة مهنية تسمح لهم بالاستفادة من مجموعة من الخدمات، من قبيل الولوج إلى التكوين المهني وإلى بعض الطلبيات العمومية والتسهيلات الإدارية والجبائية، إضافة إلى الولوج إلى التغطية الصحية والتعويضات العائلية.

الإطار رقم 14: من أجل سيادة غذائية ترتكز على فلاحة عصرية ذات قيمة مضافة عالية، دامجة ومسؤولة

يحتل القطاع الفلاحي مكانة هامة في الاقتصاد الوطني من حيث مساهمته في الناتج الداخلي الخام والتشغيل. وخلال العقدين الماضيين، أولت السياسة الفلاحية أهمية إلى حماية الفلاحة التقليدية القائمة على التضامن مع إرساء أسس فلاحة عصرية تعتمد على الإنتاجية وموجهة نحو التصدير.

أثارت أزمة كوفيد-19 بحدة ضرورة ضمان الأمن الغذائي للمغاربة، سواء بالنسبة للمنتجات الزراعية الأولية أو المصنعة، وبالنظر إلى الاتجاهات الأساسية لتطور الطلب العالمي على المنتجات الفلاحية، فإن هذا الأخير يكرس بشكل أكبر مبادئ الاستدامة البيئية والمسؤولية الاجتماعية. ودون ادعاء تقييم السياسات الفلاحية التي انتهجتها البلاد، تقترح اللجنة بعض التوصيات لتعزيز تثمين هذا القطاع، في انسجام مع أولويات النموذج التنموي:

الرفع من التثمين المحلي للإنتاج الفلاحي: كثيراً ما يشار إلى الفلاحة باعتبارها قطاعاً تقليدياً، إلا أنها تتيح إمكانات مهمة من حيث الارتقاء وتثمين الإنتاج المحلي من خلال تحويله وتصنيعه. وقد أصبح من الممكن التشديد بقوة على التثمين بفضل الإنجازات التي تحققت من حيث زيادة الإنتاج، مما يسمح الآن بضمان إمدادات عالية من حيث الحجم والجودة في عدة قطاعات. وبالموازاة مع الرفع من إنتاج الموارد الزراعية الأولية، يتحتم العمل على تطوير الصناعة الغذائية ودعم الاندماج الكامل لسلاسل القيمة الفلاحية، التي تعد مصدرا للقيمة المضافة المحلية ولخلق مناصب شغل لائقة.

ويمر هذا عبر دعم التكامل بين كل الفاعلين بالقطاع وضمن مختلف سلاسل القيمة الفلاحية. كما يستدعي هذا أيضا دعم القدرات من خلال نماذج تعاونية ولتجميع الأراضي مناسبة، فضلا عن تحفيز الاستثمار. ويشكل تطوير قنوات التسويق أهمية بالغة بالنسبة لمراكز الإنتاج الرئيسية مع ما يترتب عنه من مواصلة الجهود الرامية إلى تشجيع وتعميم معايير الجودة والسلامة الصحية والغذائية، فضلا عن تسريع الاندماج في القطاع المهيكل.

تطوير فلاحة عصرية ومسؤولة اجتماعيا وإيكولوجيا، ووضع التكنولوجيا في خدمة الاستدامة: تدعو اللجنة إلى بذل المزيد من الجهود من أجل فلاحة عصرية تكرس معايير المسؤولية البيئية والاجتماعية، على حد سواء، وتساهم في تحقيق أهداف السيادة الغذائية مع إدماج متطلبات الاستدامة والقدرة على مواجهة التغيرات المناخية.

إن التوفيق بين الإنتاجية والاستدامة من الممكن أن يتحقق عبر وسائل مختلفة:

أولا: توسيع الولوج إلى طرق الإنتاج المبتكرة التي تعمل على تحسين المحاصيل، من خلال زراعة دقيقة؛

ثانيا: ترشيد استخدام الماء في المجال الزراعي والأخذ بعين الاعتبار ندرته، بالتركيز على القطاعات التي تعتبر أساسية للسيادة الغذائية، وتعبئة التكنولوجيات الأكثر تقدما من حيث القدرة على التكيف وحفظ المياه. وفي هذا الصدد، ينبغي جعل التكلفة الحقيقية للمياه شفافة وتنافسية من أجل تيسير عمليات التحكيم (انظر توصيات بشأن المياه في المحور الرابع)؛

رجوع إلى الفهرس

ثالثا: دعم تطوير الزراعة الأسرية والزراعة البورية وتربية الماشية التي تعتمد على الرعي مع العمل على إدماجها في مسارات للتثمين مختصرة (انظر التوصيات حول العالم القروي بالمحور الرابع)

رابعا: تعزيز الإنتاج المحلي والولوج إلى المدخلات (مستلزمات الإنتاج) الزراعية المناسبة (البذور ذات القدرة على التكيف مع تغيرات المناخ، التخصيب الذكي والعقلاني، الحفاظ على الأصناف المحلية، وعمليات الصحة النباتية...)؛

خامسا: تعزيز أدوات تمويل النظم الإيكولوجية الزراعية المناسبة والتي يمكن الولوج إليها.

أما على الصعيد الاجتماعي، فيجب تعزيز إدماج الفلاحين، سواء كانوا مزارعين أو عمالا، وذلك بتيسير الولوج إلى حماية اجتماعية معممة، وتطوير البنى التحتية القروية، وتحسين ظروف العمل بفضل الأدوات التكنولوجية، وتكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات الضيعات الصغيرة والتجميع من أجل تقاسم القيمة بصورة عادلة ومنصفة بين المنتجين والمجمعين.

تعزيز الكفاءات البشرية وتشجيع البحث والابتكار في مجال الفلاحة والصناعة الغذائية: بالنظر إلى الرهانات الكبيرة للقطاع، ترى اللجنة أنه من الضروري تعزيز البحث والتطوير والابتكار في الميدان الفلاحي وفي مجال الصناعة الغذائية، من أجل توطيد أسس السيادة الغذائية للبلاد. يجب إيلاء الأهمية لبعض المواضيع التي تشكل رهانات قوية بالنسبة لمنبع الإنتاج الفلاحي والأمن الغذائي. ويتعلق الأمر، على سبيل المثال، بقدرات الصمود أمام التغير المناخي والإكراهات المتعلقة بالموارد المائية، مع ضمان الاستقلال الذاتي للبحث طبقا لمقترحات النموذج التنموي، واعتماد مقاربات للبحث الميداني متجذرة بقوة داخل المجالات الترابية، وضمان نشر المعارف والعمليات التقنية لصالح الفاعلين في القطاع الزراعي.

وفي انسجام مع الأهداف الرامية إلى تثمين الإنتاج الفلاحي، ينبغي أن يرتكز البحث والابتكار أيضا على المواضيع ذات الصلة بالصناعة الغذائية. وأخيراً، ينبغي تشجيع التعليم العالي والتكوين المهني في الحرف المتصلة بالفلاحة والصناعة الغذائية. ومع إضفاء الطابع المحلي عليها والاستفادة من مدن المهن والكفاءات.

حكامة للقطاع أكثر نسقية وارتباط بالمجالات الترابية. يتطلب تحديث وتطوير الصناعة الغذائية وطبيعة الرهانات المتداخلة ذات الصلة، تدخل عدة قطاعات وزارية (الفلاحة، الصناعة، التنمية المستدامة، قطاع الماء، التكوين المهني والبحث العلمي والابتكار، إلخ). ومن أجل رفع التحدي بالغ التعقيد المتعلق بالسيادة الغذائية، يجب اعتماد مقاربة نسقية وذات طابع عرضاني كما يحث على ذلك النموذج التنموي. ويستدعي هذا أيضا المزيد من التنسيق على المستويين الاستراتيجي والتدبيري، خصوصا على صعيد المجالات الترابية.

الاختيار الاستراتيجي الثالث : إحداث صدمة تنافسية

إن إحداث صدمة تنافسية ذات أثر إيجابي على الاقتصاد الوطني أصبح ضروريا لخلق الشروط المواتية للتحول الإنتاجي وتجسيد طابع المغرب كملتقى إقليمي جاذب للاستثمارات. بالرغم من أن المغرب يتوفر على العديد من المزايا التنافسية، فإن تكلفة عوامل الإنتاج تظل مرتفعة نسبيا قياسا بجودتها، الأمر الذي يحد من تنافسية المقاولات المغربية ويؤثر سلبا على جاذبية البلاد للاستثمارات الأجنبية. وفي هذا الصدد، يقترح النموذج التنموي الجديد أربعة إجراءات من شأنها أن تجعل من المغرب البلد الأكثر تنافسية داخل محيطه الإقليمي، وذلك عبر الاستثمار في جودة عوامل الإنتاج وعبر القيام بالإصلاحات الهيكلية الضرورية لتحسين تكلفة هذه العوامل.

تخفيض تكلفة الطاقة عن طريق إصلاح القطاع واللجوء إلى الطاقات المتجددة ذات المستوى المنخفض من انبعاثات الكربون. يتطلب تخفيض تكلفة الطاقة إصلاحا عميقا لقطاع الكهرباء، لاسيما من خلال الإجراءات التالية: **1)** وضع هندسة مؤسساتية جديدة ترتكز على فاعل مكلف بالضبط يتمتع بالصلاحيات اللازمة والاستقلالية ويتميز بالشفافية تجاه كل الأطراف المتدخلة في القطاع، على أن يتكلف أيضا بقطاع الغاز الطبيعي، **2)** الفصل بين مهام مختلف المتدخلين في القطاع (المنتجون، الناقلون، الموزعون) والتحرير المسؤول للقطاع، خاصة من خلال فتح ميدان إنتاج الطاقات الخضراء في وجه المنافسة، **3)** إعادة هيكلة المنشآت العمومية العاملة في قطاع الكهرباء، وخاصة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بهدف تمكينه من القيام بمهمته الاستراتيجية المتمثلة في تحديث شبكة نقل الكهرباء ومواكبة إصلاح هذا القطاع، **4)** تشجيع لامركزية الإنتاج بهدف توفير طاقة كهربائية بأسعار تنافسية على مستوى كل مناطق البلاد، **5)** وضع إطار ملائم لتنمية التنقل بواسطة الكهرباء. ويجب مواكبة هذا الإصلاح المهيكل بمجهود على الأمد القصير يتوخى تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني، وذلك بالتأثير في خفض تكاليف الإنتاج بالنسبة للصناعات كثيرة الاستهلاك للطاقة، بالإضافة إلى تمكينها من حلول فيما يخص التزود بالغاز الطبيعي لإنتاج الطاقة الحرارية بتكلفة منخفضة. ومن شأن إعمال هذه الإجراءات أن يخول للمغرب موقعا دوليا متميزا، باعتباره شريكا مسؤولا بيئيا ومحايدا فيما يخص انبعاثات الكربون *(أنظر الإطار رقم 15 - رهانات النموذج التنموي الجديد : المغرب رائد الطاقة التنافسية والخضراء)*.

الإطار رقم 15 : رهانات النموذج التنموي الجديد : المغرب رائد في مجال الطاقة التنافسية والخضراء

يهدف هذا الرهان إلى جعل العرض الطاقي للمغرب أحد أهم محددات جاذبيته الاقتصادية، وذلك من خلال طاقة تتميز بالتنافسية ويتم إنتاجها أساسا من المصادر المتجددة. ومن شأن الانتقال السريع لبلادنا إلى اقتصاد ذو انبعاثات ضعيفة للكربون، وتنافسي، وجاذب بالنسبة للاستعمال الصناعي، أن يجعل من المملكة بلدا مرجعيا فيما يخص طرق الإنتاج الخالي من انبعاثات الكربون والمتسم بالمسؤولية والاستدامة، الأمر الذي من شأنه أن يوسع من إمكانية ولوج العرض التصديري للمغرب إلى الأسواق الواعدة وأن يجلب إلى التراب الوطني المستثمرين الأجانب الباحثين على فرص الاستثمار في قطاعات الاقتصاد الأخضر. إن إصلاحا عميقا لقطاع الطاقة أصبح ضروريا للاستفادة من التطورات التكنولوجية الجارية في ميدان الطاقات المتجددة وتطوير سوق مفتوح في وجه الاستثمار الوطني والأجنبي.

رجوع إلى الفهرس

تخفيض تكاليف الإنتاج المتعلقة باللوجستيك وتحسين جودة الخدمات عبر إعادة هيكلة هذا القطاع. يتمثل طموح النموذج التنموي الجديد في جعل الاقتصاد المغربي قطبا متعدد القطاعات يرتبط بسلاسل القيمة الدولية. ويبقى تحقيق هذا الطموح رهينا بالقدرة على تحديث وإعادة هيكلة قطاع اللوجستيك من أجل تحسين أدائه وتخفيض تكاليفه. ويستهدف الإصلاح المقترح تقويم الاختلالات الرئيسية التي تؤثر سلبا عل تنافسية قطاع اللوجستيك، وذلك من خلال: **1)** إرساء نظام حكامة جديد يتيح تنسيقا أكبر بين الفاعلين العموميين من أجل دعم تعدد وسائط التنقل المتاحة، من خلال إحداث قطب تابع للدولة يمكنه أن يأخذ شكل شركة قابضة أو مجموعة ذات النفع الاقتصادي من أجل ضبط مجموع النشاط اللوجستيكي وتقوية دور الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجستيكية؛ **2)** هيكلة التدفقات اللوجستيكية حول مناطق لوجستيكية مندمجة كليا في مراكز الإنتاج والتجارة الخارجية عبر معابر طرقية كبرى؛ **3)** توطيد وهيكلة عمل مختلف الفاعلين عبر التشجيع على تكتل المقاولات الصغرى في هذا القطاع وبروز فاعلين كبار في مستوى دولي، بمن فيهم أولئك الذين يشتغلون في مجال خدمات التخزين والنقل والتوصيل من المنشأ إلى المقصد التي تعد ضرورية لتنمية التجارة الإلكترونية؛ **4)** التوسيع الترابي للنقل السككي لجعله العمود الفقري لعملية تعدد وسائط التنقل من خلال مواصلة تحديث وفتح هذا النشاط.

تطوير مناطق مخصصة للأنشطة ذات الجودة المطلوبة وبأثمنة تنافسية متاحة لمختلف المقاولات. من أجل تشجيع دينامية القطاع الخاص، يجب أن يكون في وسع كل المقاولات الولوج إلى بنية تحتية لاستقبال أنشطتها ذات أثمنة تنافسية وتتوفر على خدمات ملائمة. لهذا الغرض، تقترح اللجنة وضع إطار معياري لبنيات الاستقبال من أجل تقديم عرض لمناطق الأنشطة الصناعية والخدمات، يستجيب لحاجيات المقاولات (فيما يخص الخدمات والتدبير والربط بالشبكات، إلخ.). ويمكن أن يعتمد إنجاز وتدبير هذه البنيات التحتية على الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتعميم نموذج تدبير بعض المناطق (مثل المنطقة الحرة بطنجة، مدينة صناعة السيارات بالقنيطرة، إلخ). في هذا الإطار، يجب أن ينصب دور القطاع العام، خصوصا الجهات، على تحديد الحاجيات حسب مقاربة تعتمد الطلب الاقتصادي وليس استغلال الفرص العقارية، وعلى توفير عقارات ذات جودة، وضمان الربط بالشبكات، وإذا اقتضى الأمر، دعم البنيات التحتية خارج مواقع الأنشطة وكذا الأثمنة. ويجب أن تعود مهام التهيئة والتدبير إلى فاعلين خواص يتم انتقاؤهم بواسطة مسطرة مفتوحة لطلب المشاريع بناء على دفتر تحملات يشترط جودة عالية للخدمات بمناطق الأنشطة. وعلى غرار ما كان معمولا به في المناطق الحرة سابقا، يجب أن يتم تسليم كل الرخص من طرف شباك وحيد يُعهد به إلى الجهة التي تتولى تدبير منطقة الأنشطة.

العمل على جعل الرقميات والقدرات التكنولوجية عاملا أساسيا في التنافسية وتحديث المقاولات وتطوير مهن وقطاعات جديدة تتماشى والتحولات العالمية. تعد البنية التحتية الرقمية وقدرات اعتماد التكنولوجيات الرقمية محددات مهمة لتنافسية أي بلد، بالنظر للمكانة المتنامية للتكنولوجيات الجديدة ضمن جميع قطاعات الاقتصاد، وهو ما يتطلب خدمات رقمية موثوقة وذات جودة. ويمر تعزيز تنافسية الاقتصاد المغربي عبر مقاربة إرادية وحثيثة من أجل تعميم الولوج إلى الأنترنيت ذي الصبيب العالي في جميع جهات المملكة، وإلى الأنترنيت ذي الصبيب العالي جدا في مناطق الأنشطة الاقتصادية المكثفة. وينبغي أن يكون تأهيل البنية التحتية الرقمية مصحوبا بعملية تحسين سريعة للقدرة على استخدام التكنولوجيات الجديدة، بصفة خاصة، وذلك من خلال تكثيف عروض التكوين في مجال المهارات الرقمية والذكاء الاصطناعي وتسريع الاستراتيجية الوطنية للإدماج المالي عبر المالية الرقمية ومواكبة الرقمنة الداخلية للمقاولات بالإضافة إلى ضرورة مواكبة المقاولات الناشئة.

تنمية الكفاءات عن طريق إشراك القطاع الخاص في عملية التكوين. بالإضافة إلى المجهودات الواجب بذلها لتحسين جودة التعليم المدرسي والجامعي، يستوجب على المغرب أن يرفع من مستوى التأهيل المهني لموارده البشرية سواء فيما يتعلق بالمهارات الذاتية أو فيما يخص القدرات التقنية، وذلك بهدف ضمان التأطير والخبرة الضروريين لعملية التحول الاقتصادي. ويتمثل الاقتراح المركزي للنموذج التنموي الجديد في تعزيز مشاركة القطاع الخاص في عملية تنمية القدرات في إطار شراكات مع الدولة والجهات. وبالإضافة إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتسيير مؤسسات التكوين المهني، كما جرى استخدامها بنجاح في بعض القطاعات الصناعية، فإن الانخراط القوي للقطاع الخاص يجب أن يخضع لملاءمة خاصة قصد القيام بثلاث وظائف أساسية غير متوفرة حاليا بالنسبة لأغلب القطاعات بالمغرب: **1)** تخطيط الحاجيات من الموارد البشرية من خلال التحديد الدوري للمهن والكفاءات المطلوبة من قبل المقاولات على المستوى الوطني والجهوي والقطاعي، **2)** مراقبة جودة التكوينات المهنية باعتماد التقييم المستقل للكفاءات المكتسبة من طرف المستفيدين مباشرة وقياس نسب الإدماج في سوق الشغل بكيفية ممنهجة، **3)** تحسين تدبير التكوين المستمر الذي يتعين فصل تمويله عن مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل وإسناده إلى جهاز يتم إحداثه لهذا الغرض، يتولى أيضا الإشهاد على الكفاءات والتصديق على المهارات المهنية المكتسبة.

ضمان حوار اجتماعي منتظم، يأخذ بعين الاعتبار التحولات الحالية والمستقبلية لعالم الشغل. فالتحولات التكنولوجية تخلق أشكالا جديدة لعلاقات الشغل، تجمع ما بين الاستقلالية والعمل عبر الشبكات والعمل عن بعد. وتترافق هذه الأشكال من العمل، التي ستتوسع خلال السنوات المقبلة، مع أنماط تعاقدية وأنظمة جديدة على غرار نظام المقاول الذاتي كنتيجة طبيعية لإضفاء الطابع الرسمي المتزايد على الأنشطة الفردية. ومن جهة أخرى، سيصبح العمل المأجور موسوما أكثر فأكثر بتغيير العمل، يتعين معه تدبير الحاجة إلى نقل الأفراد لحقوقهم المتعلقة بالحماية الاجتماعية من نظام إلى آخر وإلى التكوين المستمر. وبهدف مواكبة هذه التوجهات، فإنه من الضروري أن يقوم الفاعلون الاجتماعيون بقيادة حوار استباقي يأخذ بعين الاعتبار، وبشكل كامل، هذه التحولات. ويمكن لهذا النقاش أن يتمحور حول الأنماط التي ستمكن من الجمع بين مرونة علاقات الشغل الاجتماعية وتطوير الكفاءات وبين تأمين الحقوق الاجتماعية وتحسين دخل العاملين. وبصفة خاصة، توصي اللجنة بما يلي: **1)** تحسين آليات الوقاية والحلول السلمية لنزاعات الشغل مع لجوء أكبر للوساطة؛ **2)** تعزيز الحق في التكوين للأجراء وتيسير الولوج الفعلي إلى الموارد المخصصة لهذا الغرض، عبر وضع "حساب فردي للتكوين" مرتبط بالأجير وليس بالمقاولة؛ **3)** تعزيز جاذبية نظام المقاول الذاتي بتضمينه الحق في الحماية الاجتماعية على وجه الخصوص؛ **4)** تيسير الحركية ما بين المقاولات وما بين القطاعين العام والخاص عبر تسهيل نقل الحقوق بما فيها تلك المتعلقة بالحماية الاجتماعية.

الاختيار الاستراتيجي الرابع : إطار ماكرو-اقتصادي في خدمة التنمية

يعتبر استقرار ومرونة الإطار الماكرو-اقتصادي محدِّدين أساسيين للمبادرة الخاصة. يتمتع المغرب بإطار ماكرو-اقتصادي ونظام مالي مستقرين، يتعين الحفاظ عليهما. غير أن هذا الإطار ينبغي تحسينه حتى يتمكن من خدمة النمو الاقتصادي بشكل أفضل، وذلك من خلال أربعة إجراءات:

الاستخدام الأمثل لنفقات الميزانية العامة للدولة من خلال أدوات تدبير جديدة. من أجل جعل المالية العامة في خدمة التنمية الوطنية، تقترح اللجنة ما يلي: **1)** الاستغلال الكامل للإمكانيات التي يمنحها القانون التنظيمي لقانون المالية قصد إرساء تدبير مرتكز على النتائج، لاسيما من خلال وضع ميزانية تعتمد منطق حسن الأداء عوض منطق الوسائل؛ **2)** تعزيز البرمجة المتعددة السنوات للمالية العامة من خلال اعتماد قوانين للبرمجة الميزانياتية تنسجم مع أهداف النموذج التنموي الجديد؛ **3)**

رجوع إلى الفهرس

وضع آلية دورية للمراجعة العامة للنفقات العمومية بهدف الاستخدام الأمثل لهذه النفقات عبر تقليص النفقات غير ذات أولوية، الأمر الذي سيسمح بتوسيع الحيز المالي قصد تمويل أولويات النموذج التنموي الجديد.

تخفيض العبء الضريبي على الأنشطة الإنتاجية والتنافسية. من أجل تشجيع دينامية المبادرة الحرة وتقوية تنافسية المقاولات، من المقترح القيام بتخفيض ملموس لنسب الضريبة على الشركات ذات الأنشطة المفتوحة في وجه المنافسة الدولية، خصوصا الأنشطة الصناعية، لجعل هذه النسب تقترب من تلك المعمول بها في الدول المنافسة للمغرب، على أن تظل هذه النسب في مستواها الأعلى بالنسبة للقطاعات التي تتمتع بالحماية. كما يجب تخفيف عبء الضريبة على الأنشطة ذات الأثر الاجتماعي وكذا تلك المتعلقة بالبحث-التطوير. وإضافة إلى دعم تنافسية القطاعات الإنتاجية، يجب على النظام الضريبي أن يصبح أكثر عدالة من خلال توسيع أكبر للوعاء الضريبي عبر محاربة الغش والتهرب الضريبيّين وترشيد النفقات الجبائية وإدماج القطاع غير المهيكل. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، تتضمن ملحقات هذا التقرير اقتراحات دقيقة في هذا الموضوع.

الأخذ بعين الاعتبار في إطار السياسات النقدية والبنكية هدف تشجيع فاعلين جدد وتنويع آليات تمويل الاقتصاد. يتوفر المغرب على نظام مالي متين ومستقر يشكل ميزة بالنسبة للتنمية الاقتصادية، لكنه غير قادر على الاستجابة لكل حاجيات تمويل الاقتصاد. ومن أجل مواكبة عملية التحول الإنتاجي (تنويع الاقتصاد، وتطوير المنظومات المجالية الخاصة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة بما فيها الصناعية)، يجب على النظام المالي الوطني أن يُظهر مزيدا من المرونة وأن ينخرط بشكل أكبر في تمويل الاقتصاد، مع الحفاظ على أسس استقرار هذا النظام. ويقترح، لهذه الغاية، أن يتم خلق الشروط المواتية لمضاعفة الفاعلين وتنويع آليات تمويل الاقتصاد عند تحديد السياسات النقدية والبنكية، وذلك، بالخصوص، من خلال ما يلي: 1) ملاءمة القواعد الاحترازية الكلية مع احتياجات تمويل الاقتصاد الوطني، 2) تدبير السياسة النقدية وفق معايير تمزج بين أهداف النمو والتحكم في التضخم في إطار الصلاحية المزدوجة، 3) تشجيع منافسة أكبر بين الأبناك، لاسيما عبر ولوج فاعلين جدد داخل القطاع البنكي سواء بالنسبة للأنشطة المالية التقليدية أو الأنشطة الأكثر ابتكارا خصوصا تلك التي لها علاقة بمجال التكنولوجيا المالية، 4) تقوية المعطيات بخصوص الولوج إلى التمويل وتوزيع القروض بشكل يلبي حاجيات مختلف فئات المقاولات.

إرساء الشروط اللازمة لتطوير أسواق الرساميل. إن النموذج التنموي الجديد قد جعل من تموقع المغرب كقطب مالي مرجعي داخل محيطه الجغرافي أحد رهانات المستقبل. ويتطلب تحقيق هذا الطموح التطوير السريع لأسواق الرساميل الذي سيمر عبر: **1)** إعادة الثقة إلى سوق الرساميل من خلال ممارسة فعلية لوظائف الضبط للحفاظ على شفافية ونزاهة المعاملات، هذا مع تسهيل الأنشطة التي من شأنها أن تعطي دينامية مُجْدِية لسوق الرساميل، **2)** تسريع المسار القانوني من أجل تطوير الإطار القانوني والتنظيمي المؤطر لسوق الرساميل، وذلك، بشكل سريع ودائم، **3)** توسيع قاعدة مُصْدِري السندات والمستثمرين من خلال إدراج مقاولات عمومية في البورصة، وإحداث سوق مخصص للمواد الأولية، وتخفيف الإجراءات والقواعد المطبقة على بعض فئات المقاولات لتشجيعها على الولوج إلى البورصة، وتطوير سوق الدين الخاص، **4)** اعتماد آليات ومنتجات مالية جديدة من شأنها الرفع من السيولة المالية للسوق، مع العمل بالخصوص على إنشاء أسواق العقود الآجلة وتوفير منتجات مشتقة.

الإطار رقم 16 : رهانات النموذج التنموي الجديد
المغرب قطب مالي جهوي

يهدف هذا الرهان إلى جعل المغرب مركزا ماليا ذا جاذبية تجد فيه المقاولات الكبرى والصغرى، المغربية والإفريقية، مكانا طبيعيا للولوج إلى التمويل، ومركزا يجلب تدفقات مالية مهمة تبحث عن الاستثمار المربح في أنشطة واعدة ومستقبلية. وإضافة إلى تلبية المتطلبات الداخلية من التمويل التقليدي أو البديل، سيتمكن المغرب من الحصول على حصص بالسوق الإفريقية (خارج القطاع البنكي) خصوصا فيما يتعلق بالتركيبة المالية للمشاريع الكبرى. ويمكن لنظام المركز المالي الجهوي، الذي تنجز عملياته بطريقة إلكترونية أن يكون في طليعة الابتكارات التكنولوجية في الميدان المالي، وأن يعزز موقع المغرب كمنصة جهوية لتجارة المواد الأولية بتعاون مع بعض الأسواق الدولية المرجعية في هذا الميدان.

الاختيار الاستراتيجي الخامس: بروز اقتصاد اجتماعي كدعامة أساسية للتنمية

رجوع إلى الفهرس

إلى جانب القطاعين الخاص والعام، يسعى النموذج التنموي الجديد إلى إبراز، بشكل أقوى، دعامة ثالثة للتنمية تتمثل في الاقتصاد الاجتماعي. وسيتم تنشيط هذه الدعامة من طرف مجموعة من الفاعلين يهدفون التوفيق بين متطلبات النشاط الاقتصادي وخدمة المصلحة العامة (جمعيات، تعاونيات، مقاولات اجتماعية، إلخ). ويتعلق الأمر بالقطع مع منظور الاقتصاد الاجتماعي الذي تسيطر عليه أنشطة معيشية ذات قيمة مضافة ضعيفة وتحويله إلى قطاع اقتصادي قائم الذات، يستثمر فيه فاعلون منظمون يتميزون بالدينامية ومبتكرون، ويخلق فرصا للشغل مُكمّلة للمناصب التي يخلقها قطاع السوق والقطاع العام، ويوفر خدمات خصوصا في ميداني الصحة والتعليم، إضافة إلى كونه عاملا مساهما في الارتقاء بمختلف مناطق البلاد. ومن أجل الشروع في تفعيل دينامية بروز الاقتصاد الاجتماعي الجديد، تقترح اللجنة ثلاثة توجهات:

اعتماد إطار تأسيسي للاقتصاد الاجتماعي الجديد. يعتبر بروز اقتصاد اجتماعي جديد أحد أهم مقترحات النموذج التنموي الجديد. ومن أجل إطلاق هذه الدينامية، يقترح إنشاء إطار تأسيسي ملائم لتنمية هذا القطاع الجديد، والذي يجب أن يتمخض عن عملية تشاورية واسعة تتم على المستوى الحكومي ويشارك فيها المجتمع المدني والقطاع الخاص والجماعات الترابية. ويمكن لهذا البناء المشترك أن يسفر عن إصدار قانون-إطار يحدد المبادئ التوجيهية للاقتصاد الاجتماعي. ويجب أن تقوم المشاورات على اعتماد هذا النص القانوني بتحديد مجموعة من المعالم المهيكلة لتنمية القطاع، والمتمثلة في: 1) منظور مشترك للاقتصاد الاجتماعي ولدوره في النموذج التنموي الجديد، 2) حكامة القطاع وقيادته وأشكال الشراكة بين الدولة والجماعات الترابية والفاعلين في قطاع الاقتصاد الاجتماعي، 3) هيكلة الفاعلين في هذا القطاع وتنظيم وضعهم القانوني، 4) تمويل قطاع الاقتصاد الاجتماعي.

تشجيع تفويض تدبير بعض الخدمات العمومية إلى فاعلين في قطاع الاقتصاد الاجتماعي باعتماد منهجية تجريبية. يمكن لبعض المجالات ذات الأولوية ضمن النموذج التنموي الجديد أن تستفيد من مساهمة الاقتصاد الاجتماعي من خلال التدبير المفوض لبعض الخدمات العمومية، خصوصا في مجال الصحة والمساعدة الاجتماعية والتعليم والطفولة والثقافة والاقتصاد الدائري والإدماج المهني. ومن شأن اللجوء إلى هذا النمط من الإنتاج أن يكون مصدرا مهما لخلق فرص الشغل. ويتطلب العمل بهذا النمط على نطاق واسع وضع آلية للمواكبة والتمويل من أجل تسهيل بروز نسيج من الفاعلين

العصريين والمنظمين. ومن أجل التحفيز على التغيير، يقترح أن يتم، في مرحلة أولى، تحديد الخدمات التي يمكن أن تكون موضوع تفويض للفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي، ثم تنفيذ بعض المشاريع النموذجية اعتمادا على التجارب الناجحة. وتهدف هذه المقاربة إلى تجريب مختلف الأشكال التنظيمية الممكنة ورصد دينامية الفاعلين وتقييم أثر وجودة الخدمات المقدمة، وكذا استخلاص الدروس بهدف إنجاح مرحلة التعميم. ومن شأن نجاح العمليات التجريبية أن يساهم في تعزيز مصداقية المقاربة الجديدة وتحفيز الإنخراط فيها من طرف الفاعلين. ويمكن للمؤسسات والمقاولات العمومية، النشطة داخل المجالات الترابية، أن تشكل قاطرات لتيسير إطلاق هذا المنظومة. ويمكن لهذه المؤسسات والمقاولات، عندما تصير مقاولات ذات مهام للمصلحة الجماعية، أن تدرج هذا الفعل على المدى الطويل، زيادة على مسؤولياتها الاجتماعية والبيئية.

تنمية ريادة الأعمال المبتكرة في الميدان الاجتماعي. من أجل هيكلة الفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي والسماح ببروز جيل جديد من الفاعلين المبتكرين في الميادين الاجتماعية، تقترح اللجنة: **1)** وضع برامج للمواكبة، على مستوى مختلف المجالات الترابية مخصصة للأعمال في الميدان الاجتماعي، لاسيما بواسطة حاضنات للمشاريع، **2)** تنمية مراكز للبحث-التطوير والإبتكار في الميدان الاجتماعي، بتعاون مع مؤسسات التعليم العالي، تعمل على إعداد ونشر الممارسات المبتكرة وذات الأثر، **3)** اعتماد نظام قانوني جديد ملائم للمقاولة الاجتماعية.

جدول تلخيصي للاختيارات الاستراتيجية للمحور الأول وللأثر المنتظر منها على المواطن

المحاور الاستراتيجية والمقترحات	الأثر على المواطن
المحور الأول: اقتصاد منتج ومتنوع قادر على خلق قيمة مضافة ومناصب شغل ذات جودة	
الاختيار الاستراتيجي الأول: تأمين المبادرة المقاولاتية	
الاقتراح الأول: إزالة الحواجز الإدارية والتنظيمية بطريقة نسقية.	لا تشكل الإدارة العمومية مصدرا للعرقلة وعدم الثقة بالنسبة للمقاولات ولكنها تغدو مصدرا لحل المشاكل وتسهيل عمل هذه المقاولات. دينامية الأعمال تتطور والمقاولون الجدد والحاليون يرفعون من حجم استثماراتهم ويخلقون مشاريع جديدة ويوفرون الشغل للمواطنين.
الاقتراح الثاني: ضمان منافسة سليمة وتقوية أجهزة الضبط.	
الاقتراح الثالث: حماية المقاولات بواسطة آليات فعالة للتظلم والطعن.	
الاختيار الاستراتيجي الثاني: توجيه الفاعلين الاقتصاديين إلى الأنشطة المنتجة	
الاقتراح الأول: وضع آلية جديدة منسجمة لأجل قيادة وتنفيذ السياسات القطاعية.	يتم تشجيع عصرنة المقاولات ودفعها إلى القطع مع الممارسات الريعية وإلى الاستثمار في أنشطة جديدة ذات قيمة مضافة عالية. تستطيع المقاولات الولوج إلى آلية متكاملة لدعم التحديث والارتقاء بمستوى أدائها، تستجيب لاحتياجاتها في ميداني التمويل والمواكبة. المقاولات مسؤولة وتستفيد من دعم عمومي مشروط بمساهمتها في خلق القيمة المضافة ومناصب الشغل واحترام التزاماتها الاجتماعية. خلق فرص للشغل مؤهلة وذات جودة موازاة مع تراجع العمل في القطاع غير المهيكل.
الاقتراح الثاني: مراجعة الإطار التحفيزي للاستثمار من أجل توجيه المستثمرين إلى الأنشطة المنتجة ودعم أقوى لتنمية المقاولات الصغرى والمتوسطة.	
الاقتراح الثالث: التمويل الإرادي لتنويع الإنتاج والابتكار.	
الاقتراح الرابع: تطوير المنظومة المواكبة للمقاولات.	
الاقتراح الخامس: توظيف الطلبيات العمومية كرافعة استراتيجية للتنمية المنتجة.	
الاقتراح السادس: إدماج القطاع غير المهيكل في النسيج الاقتصادي بكيفية تدريجية وملائمة لمختلف الفاعلين.	
الاختيار الاستراتيجي الثالث: إحداث صدمة تنافسية	
الاقتراح الأول: تخفيض تكلفة الطاقة عن طريق إصلاح القطاع واللجوء إلى الطاقات المتجددة ذات المستوى المنخفض من انبعاثات الكربون.	تستفيد المقاولات التي تنجز استثماراتها بالمغرب من عوامل الإنتاج الأكثر تنافسية بالمنطقة فيما يخص التكلفة والجودة، خصوصا ما يتعلق بالطاقة واللوجستيك والعقار والكفاءات المهنية. مواطنون يتوفرون على المؤهلات المطلوبة ويتم إدماجهم في سوق الشغل بطريقة سلسة طوال مراحل عمرهم.
الاقتراح الثاني: تخفيض تكاليف الإنتاج المتعلقة باللوجستيك وتحسين جودة الخدمات عبر إعادة هيكلة هذا القطاع.	
الاقتراح الثالث: تنمية مناطق للأنشطة بالجودة المطلوبة وبأثمنة تنافسية متاحة لمختلف المقاولات.	
الاقتراح الرابع: العمل على جعل الرقميات والقدرات التكنولوجية عاملا بالغا في التنافسية وتحديث المقاولات وتطوير مهن وقطاعات جديدة.	
الاقتراح الخامس: تنمية الكفاءات عن طريق إشراك القطاع الخاص في عملية التكوين.	
الاقتراح السادس: ضمان حوار اجتماعي منتظم، يأخذ بعين الاعتبار التحولات الحالية والمستقبلية لعالم الشغل.	

رجوع إلى الفهرس

الاختيار الاستراتيجي الرابع: إرساء إطار ماكرو-اقتصادي في خدمة التنمية	
الاقتراح الأول: الاستخدام الأمثل لنفقات الميزانية من خلال أدوات تدبير جديدة.	تستفيد المقاولات من بيئة ماكرو-اقتصادية مستقرة ونظام جبائي تنافسي ومن الولوج المتعدد إلى مصادر التمويل.
الاقتراح الثاني: تخفيض العبء الضريبي على الأنشطة الإنتاجية والتنافسية.	
الاقتراح الثالث: الأخذ بعين الاعتبار لهدف مضاعفة الفاعلين وتنويع آليات تمويل الاقتصاد في إطار السياسات النقدية والبنكية.	
الاقتراح الرابع: إرساء الشروط اللازمة لتطوير أسواق الرساميل.	
الاختيار الاستراتيجي الخامس: بروز اقتصاد اجتماعي كدعامة أساسية للتنمية	
الاقتراح الأول: اعتماد إطار تأسيسي للاقتصاد الاجتماعي الجديد.	يساهم الاقتصاد الاجتماعي في خلق عشرات الآلاف من مناصب الشغل سنويا على مستوى كل مناطق البلاد، مع تقديم خدمات جماعية والتحفيز على الابتكار.
الاقتراح الثاني: تشجيع التدبير المفوض لبعض الخدمات العمومية من طرف الفاعلين في قطاع الاقتصاد الاجتماعي باعتماد منهجية تجريبية.	
الاقتراح الثالث: تنمية ريادة الأعمال المبتكرة في الميدان الاجتماعي.	

2. المحور الثاني: رأسمال بشري معزز وأكثر استعدادا للمستقبل

يشكل تعزيز الرأسمال البشري محددا حاسما لنجاح النموذج التنموي الجديد، بالنظر إلى كونه رافعة لتكافؤ الفرص، ووسيلة لبناء مجتمع يسوده القانون يكون فيه المواطنون مستقلين وقادرين على الأخذ بزمام أمورهم، ورافعة رئيسية لتنافسية بلادنا في المستقبل.

إن تقوية الرأسمال البشري أمر ضروري أيضا بالنظر إلى: **1)** الانتظارات القوية للمواطنين التي أبانت عنها المشاورات التي أجرتها اللجنة، وهي الانتظارات التي وَضعت في صدارة الأولويات الحصول على تعليم ونظام صحي يستجيبان لمعايير الجودة، **2)** الدينامية الديموغرافية التي تؤدي إلى ارتفاع مضطرد للطلب على الخدمات العمومية في مجالات الصحة والتعليم والتكوين، **3)** المكانة المتزايدة للعلم والمعرفة باعتبارهما محددين أساسيين للنمو الاقتصادي، في مناخ يتسم بتسارع التحولات التكنولوجية، التي يتطلب امتلاكها كفاءات ومؤهلات جديدة.

وقد أبرزت وفاقمت أزمة كوفيد-19 مواطن الهشاشة العميقة التي تطبع السياسات العمومية المرتبطة بتنمية الرأسمال البشري لبلادنا. فقصور النظام الصحي الوطني عن امتصاص الصدمات الناتجة عن الجائحة والارتباكات العميقة التي عرفها نظام التربية والتكوين، تتطلب أجوبة هيكلية للحفاظ على هذا الرأسمال وتعزيز قدرته على التكيف مع الصدمات بمختلف أنواعها، خصوصا من خلال تقديم خدمات عمومية ملائمة.

ولهذا، تعتبر اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي أن تعزيز الرأسمال البشري يتطلب القيام بانعطافات ومراجعات جوهرية على مستوى السياسات العمومية في مجالات الصحة والتربية والتعليم العالي. وفي هذا الإطار، تم تحديد ثلاثة خيارات إستراتيجية تتعلق بالميادين الرئيسية للتربية والتكوين والبحث والصحة:

الاختيار الاستراتيجي الأول : **تعليم ذو جودة للجميع**

يطمح النموذج التنموي الجديد إلى إحداث نهضة حقيقية للمنظومة التربوية. فالمدرسة المغربية يجب أن تمكن كل متعلم من اكتساب المهارات الأساسية لضمان اندماجه الاجتماعي، ودعم نجاحه الأكاديمي والمهني. كما يجب أن تصبح هذه المدرسة بوتقة لتكوين شباب متفتح يطور ذاته ويصنع مستقبل المغرب، من خلال تلقينه معنى الاستقلالية والمسؤولية وأخلاقيات مطبوعة بالقيم الإنسانية الراسخة في الهوية المغربية وفكر منفتح وقدرة على التأقلم مع التحولات السريعة التي يعرفها العالم.

يتطلب تجسيد هذا الطموح تجاوز الأزمة الثلاثية الأبعاد التي يعيشها النظام التربوي المغربي: أزمة جودة التعلمات، التي تتمثل في عدم إتقان أغلبية التلاميذ للمهارات الأساسية في القراءة والحساب واللغات، في نهاية مسارهم الدراسي؛ أزمة ثقة المغاربة إزاء المؤسسة التربوية وهيئتها التعليمية؛ أزمة في مكانة المدرسة التي لم تعد تلعب دورها في الارتقاء الاجتماعي وتشجيع تكافؤ الفرص. وقد فاقمت أزمة كوفيد-19 عوامل الضعف هاته، بحيث ساهم توقف الدراسة خلال الفترات الأولى من الحجر الصحي وضعف استعداد النظام التعليمي على التأقلم مع نمط التدريس عن بعد، في تفاقم التفاوتات فيما يخص مستوى تحصيل التلاميذ وإضعاف أداء المنظومة التعليمية بأكملها.

رجوع إلى الفهرس

فبدون تحول عميق للنظام التربوي، لا يمكن بلوغ أي هدف من الأهداف التنموية للمغرب على مستوى ازدهار المواطنين والتماسك الاجتماعي والنمو الاقتصادي والإدماج الترابي. لذلك، فإن النموذج التنموي الجديد يدعو إلى نهضة تربوية حقيقية لتحسين جودة التعليم بشكل جوهري وإعادة وضع المدرسة العمومية في صلب المشروع المجتمعي للمغرب. في أفق 2035، يجب أن يمتلك أزيد من 90٪ من التلاميذ المهارات المدرسية الأساسية عند نهاية مرحلة التعليم الابتدائي، مقابل أقل من 30٪ حاليا.

كما يقتضي تحقيق هذا الطموح تغييرا نسقيا يشمل **المحددات الأساسية لجودة التعليم**. ولأجل الشروع في إرساء النهضة التربوية للمغرب، يدعو النموذج التنموي الجديد إلى إصلاحات طموحة من شأنها تعزيز واستكمال رؤية 2030 والقانون الإطار المنبثق عنها، هذا بالإضافة إلى الرفع من قدرات النظام التعليمي من حيث الصمود والتكيف مع أوضاع تفرض إكراهات شبيهة بتلك التي رافقت الأزمة الصحية كوفيد-19 مع إيجاد حلول ملائمة للإكراهات المتعلقة بتعميم وتطوير ربط المؤسسات التعليمية بالأنترنت وتعزيز كفاءات المدرسين في مجال الرقميات.

وفي هذا الإطار، تقترح اللجنة تسريع دينامية التغيير تسريعا دالا عبر أربع رافعات قصد الارتقاء بجودة نظامنا التربوي والتكويني بشكل جوهري:

الاستثمار في تكوين وتحفيز المدرسين قصد جعلهم الضامنين لنجاح التعلمات. فجودة أي نظام تعليمي يحددها مستوى المدرسين العاملين به. لإنجاح نهضته التربوية، يتعين على المغرب إيلاء الأهمية الكبرى لتثمين هيئة التدريس والارتقاء بمستوى كفاءاتها وتأطيرها وفق معايير مهنية صارمة وجعل مهنة ووضعية المدرس أكثر جاذبية قصد استقطاب الطلبة المتفوقين. لهذا الغرض، تعتبر اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي بأنه من الضروري الشروع في إجراء تغيير عميق في مهن التدريس. ويمكن لاقتراحين ملموسين أن يساهما في إطلاق هذا التغيير: **1)** التحسين الجوهري لجودة تكوين المدرسين، الذي تسهر عليه حاليا حوالي عشرون مؤسسة (المدارس العليا للتربية والتكوين، المدارس العليا للأساتذة،

المراكز الجهوية للتربية والتكوين)، من خلال إحداث مركز التميز لمهن التدريس. وبتموقعه كآلية لتأمين الجودة، سيكون هذا المركز جهازا مرنا يسهر على تأطير ومواكبة مؤسسات التكوين الحالية المكلفة بتكوين مهنيي التعليم، مع الحفاظ على استقلالية كل مؤسسة. ومن خلال موقعها كمنظم ومركز للخبرة ومختبر للابتكار ووكالة لرصد الوسائل تكون مهمتها ضمان جودة تكوين مهنيي التعليم عن طريق مجموعة من آليات الدعم المقدمة لمؤسسات التكوين المتخصصة. وفي هذا الإطار، يجدر في المستقبل تعميم مسار التكوين الأولي لمدة خمس سنوات على جميع المدرسين، والذي لا يشمل حاليا سوى 10٪ من الملتحقين الجدد بالمهنة، مع تمكين المدرسين الممارسين من تكوين مستمر منتظم وإشهادي يمكنهم من تعزيز قدراتهم المهنية، **2)** تصور مسار مهني جديد للمدرس يهدف إلى تقوية جاذبية هذه المهنة لدى الطلبة المتفوقين، مع حث المدرسين الممارسين على تحسين أدائهم عن طريق توفير المزيد من إمكانيات الترقي والتطور في الأجرة المشروطة حصريا بالنتائج. ويتعين، كشرط أولي لهذا الإجراء، وضع نظام جديد لتقييم المدرسين يأخذ بعين الاعتبار أثرهم الملحوظ على تعلم التلاميذ وتطورهم المهني. ويجب أن يكون إعداد نظام تدبير المسار المهني المقترح موضوع حوار مع كافة الشركاء.

إعادة تنظيم المسار الدراسي ونظام التقييم لضمان نجاح كل متعلم. في إطار النموذج التنموي الجديد الذي يدعو إلى إدماج جميع المواطنين، يجب على المدرسة الوطنية أن تحدد طموحات عالية لكل طفل وألا تتخلى عن أي تلميذ رغم الصعوبات التي قد تعترضه. فجزء مهم من التلاميذ معرض حاليا لتراكم النواقص التي يصبح من الصعب تجاوزها في ظل تعلمات ضعيفة قد تفاقم معضلة الهدر المدرسي. ولوضع حد لهذه الوضعية، توصي اللجنة بإنشاء منظومة متكاملة للنجاح التربوي تتضمن خمسة مكونات: **1)** تطوير تعليم أولي ذي جودة، مرتكز على سياسة قوية للطفولة المبكرة تعطى فيها الأولوية لتنمية شخصية الطفل، ويتوفر على مكونين يحظون بالتثمين ويستفيدون من تكوينات تتوج بشهادات، **2)** تنظيم مسار التلميذ في عدة مستويات للتعلم عبر تحديد المعارف والمهارات والسلوكيات التي يجب اكتسابها من طرف المتعلم في كل مرحلة من مساره الدراسي قبل المرور إلى المرحلة الموالية بشكل يحد من تراكم النواقص، وذلك بواسطة آلية مستقلة وموضوعية لتقييم المكتسبات المدرسية. وفي هذا الصدد، يجدر توسيع وتعميم البرنامج الوطني لتقويم التعلمات، المنجز حاليا من خلال عينة من التلاميذ من طرف الهيئة الوطنية للتقييم، ليشمل مجموع المتعلمين، **3)** وضع آلية لمحاربة الهدر المدرسي تتيح التدخل عند كل مرحلة من الحياة المدرسية للطفل لأجل تجنب تراكم فجوات التعلم والحد من مخاطر الانقطاع عن المدرسة والرفع من فرص النجاح الأكاديمي والمهني. ولأجل مضاعفة حظوظ نجاح هذه الآلية، سيكون من المفيد وضع رهن إشارة المؤسسات التعليمية (الابتدائية والثانوية) مختصين في معالجة النقائص، خصوصا مقومي النطق ومختصين تربويين نفسيين ومساعدين بيداغوجيين، **4)** تعزيز نظام التوجيه المدرسي من خلال وضع المشروع الشخصي للتلميذ كأساس لعملية التوجيه. ويجب أن تجتمع عدة شروط لضمان نجاح هذه المبادرة، خاصة بواسطة الرفع من أعداد هيئة مستشاري التوجيه والانفتاح على العالم المهني لجعل الشباب يكتشفون المهن وفرص العمل، 5) تثمين مسار التعليم المهني بجعله مسلكا جذابا يمنح فرص عمل ملموسة في سوق الشغل. لهذه الغاية، تقترح اللجنة تحديد هدف طموح يتمثل في تمكين 20٪ من تلامذة الإعدادي والثانوي من سلوك المسار المهني في أفق 2035، مقابل نسبة تقل عن 1٪ و5٪ المسجلة على التوالي حاليا.

تجديد المحتويات والمناهج البيداغوجية لتعليم فعال ومحفز. يتعين على المدرسة المغربية إجراء تحديث عميق لبرامجها ومقارباتها البيداغوجية للانخراط كليا في القرن الواحد والعشرين. لذلك تعتبر اللجنة أنه من المهم القيام بما يلي: 1) تطوير البحث والتجريب في ميدان التعليم لتجديد طرق التدريس على أسس علمية، 2) مراجعة البرامج قصد تنمية القدرات الأفقية، لا سيما التفكير المستقل والفضول المعرفي والتواصل وروح التعاون. ويجب أن تكون لأنشطة التفتح الثقافية والفنية والرياضية

مكانة أكثر أهمية في هذه المناهج، 3) تحسين إتقان اللغات بالاعتماد على العلوم الإدراكية لتحديث طرق التدريس، مع مراجعة مراحل إدخال اللغات والانتقال اللغوي، وذلك بهدف إخضاع خيارات التدريس لمعايير الفعالية التي تحترم كيفية اشتغال دماغ الطفل الذي قد يكون حاليا معرضا لوضعية التشبع بسبب الحمولة المرتفعة من التدريس اللغوي، 4) استغلال الفرص التي تتيحها الرقميات لجعلها رافعة قوية لتحويل النظام التربوي وحاضنة لممارسات بيداغوجية جديدة، عن طريق تطوير منظومة مغربية لتكنولوجيا التربية (Edtech) تُدمج كل المقاولات والشركات الناشئة المستعملة للتكنولوجيات الجديدة، لأجل تحويل عالم التربية والتكوين (مراجع بيداغوجية عبارة عن دروس جماعية إلكترونية مفتوحة المصادر، منصات للأساتذة الخاصين، تكوينات متخصصة وكذا تطبيقات بيداغوجية وللألعاب)، وربط كافة المدارس العمومية بشبكة الأنترنيت.

بالإضافة إلى المهمة الجوهرية للمدرسة فيما يخص التكوين وتنمية الكفاءات، فإنه من الضروري أن تكرس هذه الأخيرة دورها فيما يتعلق بترسيخ القيم التي تندرج ضمن المرجعية التاريخية والدينية لبلادنا. ويجب على المنظومة التعليمية أن تساهم في تطوير القدرة على العيش المشترك، دون إقصاء أو تمييز، وتدعم احترام الاختلاف وزرع روح الحوار الجاد والهادئ. وللمدرسة دور هام أيضا في إشعاع قيم المواطنة، عبر ترسيخ ثقافة المنفعة المشتركة وإيلاء الأولوية للصالح العام وتحفيز المشاركة الوطنية من أجل توطيد روح الانتماء والتشبث بثوابت الأمة.

وإذا كان دور المدرسة محوريا في هذا المجال، فإن تعبئة باقي الفاعلين (الأسر، مؤسسات التأطير السوسيو-ثقافي، وسائل الإعلام) يكتسي أيضا أهمية بالغة لتكريس قيم المواطنة وتعزيز شعور الفخر بالانتماء إلى الوطن.

رجوع إلى الفهرس

جعل المؤسسات تتحمل مسؤولياتها لكي تصبح محركا للتغيير ولتعبئة الفاعلين. لا يمكن تحقيق تحول للمدرسة دون إشراك جميع الفاعلين في العملية التربوية. لذلك، تقترح اللجنة مقاربة تشاركية ودامجة لتدبير التغيير بهدف تجاوز حالات المقاومة وخلق دينامية للتقدم انطلاقا من أرض الواقع. ويقتضي هذا الأمر اعتماد آلية محفزة للإشهاد على جودة المؤسسات، على أساس تطوع الفريق البيداغوجي تحت إشراف مديره. ويمكن لعملية الإشهاد هذه، التي يتم تدبيرها من طرف هيئة مستقلة، أن تفرض احترام مجموعة من الممارسات الجيدة فيما يتعلق بتسيير المؤسسة والبيداغوجيا والحياة المدرسية، وأن تمنح بالمقابل امتيازات للمؤسسات التعليمية والمدرسين. ويمكن للتنزيل التدريجي لهذا النظام على مستوى بعض المؤسسات التابعة لبعض الجهات أن يمكّن من تقييم فعاليته قبل تعميمه على مجموع التراب الوطني.

الإطار رقم 17: التربية على المواطنة والحس المدني في قلب المشروع التربوي المغربي

بالإضافة إلى نقل المهارات المعرفية الأساسية، تتمثل مهمة المدرسة في تكوين مواطنين مسؤولين قادرين على اتخاذ قرارات واعية، مقتنعين وفخورين بانتمائهم إلى المجتمع المغربي، مكرسين لقيمهم في حياتهم اليومية، ومدركين لحقوقهم وواجباتهم. إن مشروع النهضة التعليمية المغربية هو قبل كل شيء مشروع مجتمعي يهدف إلى غرس القيم المتجذرة في هويتنا الوطنية والروحية، المكرسة دستوريا، كتلك التي تحث على المنفعة المشتركة والمصلحة العامة وروح التضامن والاحترام والتسامح.

ففي المدرسة يتعلم الشباب الحياة الجماعية، ومن خلال التجربة المدرسية تتكون الروابط الاجتماعية وتنشأ الالتزامات المواطنة المستقبلية. يجب إذن أن يصبح نظامنا التعليمي أساس مجتمع الثقة الذي هو جوهر النموذج التنموي الجديد.

ومن أجل تفعيل هذه المهمة الأساسية للمدرسة، يقترح النموذج التنموي الجديد تجديد مقاربة التربية الإسلامية والمدنية من خلال اقتراحين متكاملين:

الاقتراح الأول: تربية دينية تنشر قيما مدنية قائمة على إرثنا الروحي المنفتح والمتسامح. توصي اللجنة بإغناء التربية الإسلامية في المدرسة لترسيخها بشكل أكبر في واقع المجتمع المغربي ولتشجيع التلاميذ على المناقشة لامتلاك القيم وتجسيدها من خلال الواقع المعاش بدل التعلم النظري. لذا يجب أن يستند هذا التعليم على مرجعيتنا الدينية والروحية لتعزيز القيم الإيجابية الكونية والمواطنة. ومن أجل تعزيز قبول التلاميذ للتربية الإسلامية والاهتمام بها، من المفيد تفضيل الأساليب البيداغوجية التحفيزية.

الاقتراح الثاني: تربية على المواطنة أكثر فعالية تعزز قواعد العيش المشترك وتزرع التعلق بالوطن. من أجل تعزيز روح المنفعة المشتركة وتعزيز الشعور بالانتماء إلى المجموعة الوطنية واحترام رموزها، يجب أن تولي المدرسة المزيد من الأهمية للأنشطة الجماعية في جميع المواد وكذلك في سياق المشاريع الجماعية التي تستهدف المصلحة العامة (الاجتماعية والثقافية، والرياضية، والإيكولوجية...). فضلاً عن ذلك فإن طرق التقييم في النظام التعليمي عليها ألا تقتصر فقط على مكافأة الأداء الفردي والمدرسي بل أن تشمل أيضا السلوك وتحفز على القيم المدنية (الأمانة، التسامح، الاحترام، التعاون، التضامن...). كما يجب على المدرسة أن تحفز التلاميذ على أخذ الكلمة بطريقة منتظمة وأن تزيد من الفرص المتاحة لكل فرد للتعبير ولتعلم قواعد الحوار والنقاش الجماعي.

يتطلب تنفيذ هذه المقترحات تطوير محتوى تعليمي وبيداغوجي مناسب. حيث يجب تشجيع استخدام الأدوات الرقمية، بطريقة عصرية وتفاعلية وممتعة، بتراثنا التاريخي والديني. كما يجب التأكيد على ضرورة أن يكون المدرسون قدوة يحتذى بها، وأن يعملوا يوميا، في المدرسة، على تجسيد القيم الدينية والمدنية التي يدرسونها للتلاميذ. إن وضع برنامج تكوين واسع النطاق ضروري لإنجاح هذا المشروع. بالإضافة إلى ذلك، يجب إشراك أولياء التلاميذ وتحسيسهم بالتربية الوطنية لكي يدعموا نقل نفس القيم داخل الأسرة.

إن التلاميذ لن يكونوا متجاوبين مع مادة التربية الوطنية إلا إذا شعروا باحترام حقيقي من جانب المؤسسة المدرسية وفريق التدريس ولمسوا اهتماما مستمرا بتنميتهم ودعمهم خصوصا في الأوقات العصيبة.

يقتضي تفعيل هذه المقترحات الأربعة نظاما جديدا للتنفيذ، مدعوما بإرادة سياسية قوية، بهدف ضمان شروط نجاح النهضة التربوية التي يدعو إليها النموذج التنموي الجديد. في هذا الإطار، تركز اللجنة على ثلاث رافعات أساسية للتنزيل العملي لإصلاح المنظومة التربوية: **1)** ضمان الملاءمة بين الطموح والإمكانيات المعبأة من حيث الموارد البشرية والمالية الضرورية لتنفيذ الإصلاحات، **2)** إرساء حكامة قوية بوضع آلية للقيادة (تضم ممثلين عن قطاع التربية الوطنية وممثلين عن وحدة دعم التنفيذ التابعة لرئيس الحكومة وخبراء وممثلي أولياء التلميذات والتلاميذ) وضمان استمرارية عملها على المدى البعيد، **3)** تعبئة الفاعلين الميدانيين (الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والمؤسسات التعليمية) والعمل على تحملهم المسؤولية عن طريق الرفع من قدراتهم وتعزيز إستقلاليتهم.

يعتبر تقسيم عمليات إصلاح التعليم إلى مراحل وضمان ارتباطها في الزمن عاملين حاسمين في نجاح الإصلاح. تقترح اللجنة، في هذا الإطار، الشروع في تنزيل دينامية للتغيير بوضع إطار حسن أداء النظام التعليمي في مرحلة أولى، وذلك من خلال إرساء آلية لحكامة الإصلاح ونظام تقييم مستقل للتلاميذ. ويمكن أيضا إطلاق مشاريع ذات الأثر الكبير داخل آجال قصيرة بهدف تجريب مقترحات النموذج التنموي الجديد على المستوى الجهوي. ويمكن، على المدى القصير، الشروع في تنفيذ مبادرات لاستغلال الإمكانات التي تتيحها الحلول الرقمية، سيما فيما يتعلق بالتدريس عن بعد وتعلم اللغات.


رجوع إلى الفهرس

الإطار رقم 18 : نموذج من المشاريع الصاعدة
المدرسة الحية لأيت بوكماز

دفعت أوجه القصور التي تتسم بها المدارس المحلية مؤسسي هذه المدرسة الذين يعيشون منذ 2005 في قلب هذا الوادي، إلى الإعراب عن رغبتهم في تقوية إمكانيات التعليم بأيت بوكماز. فالبرنامج الوطني، الذي لا يناسب أصلا تلامذة المناطق الحضرية إلا بشكل ضعيف، يبقى غير منسجم مع واقع المناطق القروية، حيث ظروف الحياة تختلف تماما (على سبيل المثال، لا تستعمل الأمازيغية، اللغة الأم، نهائيا في المدرسة حيث تقدم الدروس حصريا بالعربية الفصحى؛ لا يتوفر الأطفال على فرص للولوج إلى الكتابة في حياتهم اليومية؛ كما أن عددا كبيرا من أولياء الأمور، خاصة الأمهات، أميون ولم يسبق لهم التردد على المدرسة أو لم يلجؤوا إليها إلا لفترة قصيرة).

لذلك قام المؤسسون بإنشاء المدرسة الحية لأيت بوكماز، التي تشتغل وفق بيداغوجية متميزة وترتكز على الاستقلالية (بيداغوجية مونتسوري Montessori)، يتم تطبيقها بشكل صارم سواء في الدروس أو في تصميم الفضاءات الخارجية (الحدائق والفضاءات الرياضية) والداخلية (القاعات الدراسية، قاعات العمل المشتركة المختبرات، ...). هكذا، تظل المدرسة مندمجة في محيطها السوسيوثقافي (ورشة للحياكة، ورشة للنجارة، ضيعة وزراعة الأشجار، ...) وتقدم بذلك تعليما شاملا للأطفال، الذين يتطورون بشكل كامل، لغاية آخر سنة من السلك الإعدادي.

الاختيار الاستراتيجي الثاني : **نظام للتعليم الجامعي والتكوين المهني والبحث العلمي يرتكز على حسن الأداء ويستند على حكامة مستقلة ومحملة للمسؤوليات**

تعتبر جودة التعليم الجامعي والمهني والنهوض بالبحث العلمي من الشروط الأساسية لتسريع مسار التنمية بالمغرب والدفع به إلى مصاف الأمم ذات التنافسية المستدامة. كما أنها من المحددات الجوهرية للنموذج التنموي، لكونها تساهم في تكوين وتحفيز الكفاءات الضرورية لتنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، في القطاعين العام والخاص، مما يسمح بالإنتاج المستمر للمعرفة والثقافة، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى انبثاق مجتمع مبتكر ومزدهر ومندمج في اقتصاد المعرفة.

لذلك، تدعو اللجنة إلى القيام بتحديث فعلي لمؤسسات التعليم العالي العمومية والخاصة والعمل على الرفع من حسن أدائها، بالإضافة إلى التثمين القوي لشُعب التكوين المهني ولطرق التعلم الهجين وبالتناوب، وذلك بهدف أول يتمثل في تمكين الشباب المغاربة من سبل امتلاك الكفاءات العالية وتحسين آفاق اندماجهم في سوق الشغل.

ولهذه الغاية، تتقدم اللجنة بأربعة اقتراحات: **1)** ضمان استقلالية مؤسسات التعليم العالي؛ **2)** جعل الطالب في صلب إصلاحات وإجراءات تحسين أداء التعليم العالي والمهني؛ **3)** تعزيز قيمة التكوين المهني؛ **4)** تشجيع البحث العلمي من خلال آلية مستقلة للتمويل والتقييم.

بداية، يتعلق الأمر بضمان استقلالية مؤسسات التعليم العالي ومراجعة طرق حكامتها بهدف الرفع من نجاعة أدائها. ويجب أن ترتكز هذه الحكامة الجديدة على نظام لقيادة المؤسسات الجامعية، يكون شفافا وذا مصداقية وموجها نحو حسن الأداء من خلال إرساء تعاقدات متعددة السنوات بين هذه المؤسسات والدولة تحدد بموجبها الأهداف المتوخاة فيما يتعلق ب: أ) إنتاج الأبحاث العلمية وبراءات الاختراع، ب) استقطاب الطلبة وقابليتهم للإدماج في سوق الشغل، ج) الأثر على الاقتصاد الجهوي والوطني. كما يجب على مجلس الإدارة أن ينتقل بكيفية جذرية من التركيبة المتضخمة الحالية، إلى تركيبة فعالة. ويجب أن يكون المعيار الأساسي لانتقاء رؤساء الجامعات، ولتوظيف وترقية الأساتذة، هو قدرتهم على تطوير البحث العلمي المتميز ومهام التكوين عالي المستوى. إضافة إلى ذلك، يجب أن تكون مساءلة هؤلاء الرؤساء وفرقهم مرتبطة بنتائج الجامعة ارتباطا وثيقا. كما أن حكامة هذه المؤسسات يمكن أن تستفيد من إشراك الجهات في تطوير برامج البحث والتكوين المتخصصة، في انسجام مع دورها في مواكبة تنمية الاقتصاد المحلي. ويجب على هذه المؤسسات النهوض بجودة عرضها التكويني وتنويعه، مع الانخراط في مقاربات للشراكة مع القطاع الخاص. ويجب أن يعتمد تشجيع تكوينات التميز على مشاركة القطاع الخاص الذي يمكن له أن يتدخل في إحداث صياغة برامج التكوين وأن يساهم بذلك في تسهيل ولوج الطلبة إلى سوق الشغل. وبإمكان المؤسسات المحتضنة للتكوينات المتخصصة تعبئة أنواع أخرى من التمويل غير تلك المبرمجة في إطار ميزانية الدولة، خصوصا من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعبئة الشراكات مع القطاع الثالث الذي يهدف بالضرورة إلى تحقيق الربح.

الإطار رقم 19 : رهانات النموذج التنموي الجديد
المغرب قطب للتعليم العالي والبحث والابتكار

يهدف المغرب إلى أن يصبح قطبا للتعليم العالي والبحث يستقطب الطلبة من المغرب ودول الجوار والقارة من خلال عدد من المؤسسات المتميزة. وسيتأتى ذلك من خلال انبعاث جيل جديد من الجامعات، يشتغل بمعايير التميز، وبنماذج متجددة للحكامة، معززة بالإمكانيات الملائمة للقيام بالمهام المنوطة بها. ويمكن لهذه الجامعات أن تضم المؤسسات العمومية الحالية بعد إصلاحها إصلاحا عميقا ودعم استقلاليتها، وكذا مؤسسات جديدة مدعومة بمنظمات غير ربحية على غرار بعض الجامعات الكبرى في العالم.

وستكون هذه المؤسسات، بالإضافة إلى تجذرها في محيطها وانفتاحها على العالم، موجهة في نفس الوقت نحو التكوينات الأكاديمية النظرية والتكوينات المهنية التطبيقية. ويجب أن تصبح هذه الجامعات مستقلة وتضع الطالب في صلب أولوياتها قصد تأهيله وتنمية قدراته العلمية والثقافية لاسيما من أجل إنجاح اندماجه في سوق الشغل.

وبوضعه للجامعة في صلب المنظومة الترابية، يطمح المغرب إلى تطوير مقاربة جديدة للتعليم العالي ترتكز على البحث والتطبيق وثيق الصلة بالواقع، تكون فيها مواضيع البحث متمحورة حول تحديات التنمية الوطنية والمحلية، بدعم وتعاون مع القطاع الخاص. ومن شأن هذا التحدي أن يحقق قفزة نوعية في مجال التكوين والبحث العلمي والابتكار من خلال إدراجها ضمن دينامية مستمرة للنمو.

رجوع إلى الفهرس

إضافة إلى ذلك، من الضروري ترسيخ المكانة المركزية للطالب، سواء فيما يخص وضع إطار للمنافسة بين المؤسسات أو في تصميم البرامج التعليمية والإدماج في سوق الشغل. وفي هذا الإطار، تدعم اللجنة حرية الطلبة في اختيار جامعاتهم بغض النظر عن محل إقامتهم، بشكل يجعل المؤسسات تتنافس لاستقطاب الطلبة. ويتم تمويل مؤسسات التعليم العالي العمومية من ميزانية الدولة، لكن أيضا، وجزئيا، من مساهمة الطلبة في مصاريف الدراسة بالنسبة لأولئك القادرين على ذلك، بموازاة مع آلية للمنح الاجتماعية ومنح للاستحقاق وتطوير عرض لقروض الطلبة مضمونة من طرف الدولة. ومن أجل تشجيع بروز مؤسسات متميزة للتعليم العالي والخاص، قادرة على استقطاب الطلبة المتفوقين سواء في المحيط الإقليمي أو القاري، توصي اللجنة أيضا باعتماد طرق بيداغوجية جديدة يتم التركيز فيها على تقوية كفاءات الطلبة، سواء العلمية والتقنية أو الأفقية والسلوكية. ويجب اعتماد الرقميات في إعمال هذا التحول، إذ أن جدواها وفعاليتها في التعليم والتكوين لا تحتاجان إلى دليل. ذلك أن أزمة كوفيد-19 قد أكدت وسرعت إدراك هذه الحقيقة. ومن شأن استعمال الرقميات أن يغير بعمق النموذج الاقتصادي المتعلق بالتعليم العالي، الذي يتيح تقديم برامج تكوين عن بعد تتوج بشهادات لأكبر عدد من الطلبة وبأقل تكلفة. علاوة على ذلك، يجب أن يدمج إتقان أساسيات الرقميات في جميع شعب التكوين ابتداء من السلك الأول من التعليم العالي، وأن يكون الولوج إلى التجهيزات والشبكات الرقمية متاحا لكل الطلبة.

تقر اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي بالدور المحوري والتكميلي الذي يجب أن يلعبه التكوين المهني، إلى جانب التكوين الجامعي، في إعداد الكفاءات الضرورية لمواكبة احتياجات مختلف القطاعات الاقتصادية الوطنية وتوفير آفاق للشغل للشباب. لأجل ذلك سيكون من المناسب تظافر الجهود بين المؤسسات الجامعية ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، خصوصا من خلال وضع جسور انسيابية بين النظامين من خلال النهوض ببعض التكوينات. وفي نفس الصدد، تدعو

اللجنة إلى التعجيل بإعمال خارطة الطريق المتعلقة بمدن المهن والكفاءات المقرر إنجازها على مستوى الجهات الاثنتي عشر للمملكة، إلى جانب الإشراك القوي للقطاع الخاص في حكامة هذه المؤسسات وفي تحديد الحاجيات من الكفاءات على المستوى الجهوي وفي صياغة برامج التكوين. لذا، توصي اللجنة بإلحاح بالاستثمار قبل كل شيء في توظيف وتكوين المكونين وفي هندسة التكوين لاسيما فيما يخص المهارات الشخصية "الناعمة". بالإضافة إلى ذلك، وفي انسجام مع منطق حسن الأداء الموصى به في النموذج التنموي الجديد، يجب أن تكون عروض التكوين المهني لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، حسب الشعب، موضوع قيادة نوعية وكمية دائمة وصارمة تسمح بملاءمتها المستمرة مع الحاجيات، وذلك من خلال التتبع الشامل ونشر معدل الإدماج المهني للخريجين حسب كل شعبة وكل مؤسسة. ولتكون مستقلة وموضوعية، ستتطلب هذه القيادة إعادة هيكلة مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، من خلال الفصل بين دوره كمكلف بالاستراتيجية وقيادة القطاع ودوره كفاعل متدخل في عرض التكوين بنسبة 70٪. كما يُقترح أيضا دعم وتوسيع نطاق نماذج التكوين الهجين أو بالتناوب أو بواسطة التدرج المهني وسط المقاولة التي تسجل أعلى معدلات الإدماج. الأمر الذي يستدعي بالخصوص تعزيز قدرات الاستقبال في الوسط المهني بالنسبة لهذا النوع من التكوين، من خلال وضع إطار تحفيزي يشجع المقاولات ومعلمي الصناعة التقليدية على استقبال الطلبة المستفيدين من التكوين بالتدرج المهني وبالتناوب.

إن نماء المغرب لن يكون ذا شأن إلا إذا استند على بحث علمي متميز داخل الجامعات. ويتوقف هذا الأمر أساسا على هيكلة نظام البحث العلمي من خلال إنشاء آلية صارمة للتقييم العلمي تتيح أداء وظائف سلطة مضادة وإنتاج مدونة للسلوك والأخلاقيات ومنح علامات التميز، وهو ما من شأنه خلق توازن مع الاستقلالية التي تتمتع بها هيئات الحكامة بالمؤسسات الجامعية. ويجب أن ترتكز هذه الآلية على مجلس علمي مستقل يمكن أن يتكون من شخصيات علمية مغربية (من بينهم مغاربة العالم) وأجنبية ذات صيت دولي. ويجب أن يكون هذا المجلس في صلب نظام تمويل البحث العلمي عبر طلبات لتقديم مشاريع سنوية تغطي مواضيع تتقيد بالأولويات الاستراتيجية لبلادنا. وسيتصرف هذا المجلس كوكالة لتدبير الموارد تسمح بتعبئة التمويلات المتاحة على الصعيدين الوطني والدولي وتعمل على تجميعها قصد تفادي تفتيت الموارد. ومن أجل الحث والتشجيع على تضافر الجهود بين الجامعات والمقاولات، تدعم اللجنة وضع نظام ضريبي تحفيزي يشجع على أنشطة البحث، وذلك لجعل الجامعات وسيلة أساسية للابتكار في خدمة تنافسية المقاولات. أخيرا، يتطلب تطوير البحث توسيع أعداد الطلبة على مستوى الدكتوراه في سياق الإحالة الكثيفة للأساتذة على التقاعد، وتقوية الانفتاح على العالم (بالتعاون مع كبريات الجامعات الدولية وكذا الاعتماد على الكفاءات المغربية بالخارج). كما يجب أن يضم الجيل الجديد من الباحثين في سلك الدكتوراه أفضل الطلبة في البلاد، والذين يجب، بالإضافة إلى تخصصاتهم العلمية، أن يستفيدوا من تكوينات في مهن ووسائل البيداغوجيا والتعليم وكذا اللغات الأجنبية، وبالخصوص الإنجليزية.

الاختيار الاستراتيجي الثالث : ضمان الولوج لخدمات صحية ذات جودة وللحماية الصحية باعتبارها حقوقا أساسية للمواطنين

تدعم اللجنة فكرةَ اعتبارِ الصحة والرفاه حقوقا للمواطنين وواجبات أساسية على الدولة تُجاههم. ويجب أن يتجسد الأمر من خلالِ تأطير صحي يكون ذي جودة في متناول الجميع وموزع بشكل متكافئ على مجموع التراب الوطني. جاءت أزمة كوفيد-19 لتذكر بأهمية التوفر على نظام صحي فعال وناجع، يضمن لجميع المواطنين رعاية صحية ذات جودة وحماية مستدامة ضد الأمراض والمخاطر الصحية في شتى أنواعها. ولهذا الغرض، بلورت اللجنة بعض المقترحات تهدف بالخصوص إلى: **1)** تسريع تعميم الولوج

للتغطية الصحية الأساسية، **2)** تقوية جوهرية للعرض الشامل للعلاجات وجودتها خصوصا عبر الاستثمار في الموارد البشرية وتثمين مهن الصحة وتعزيز دور المستشفى العمومي وتنظيم أمثل لمسار العلاجات، **3)** تحسين جودة النظام الصحي وتعزيز فعاليته الشاملة عبر حكامة ناجعة يتحمل فيها جميع الفاعلين مسؤولياتهم.

وفي هذا الصدد، فإن الأزمة الصحية الحالية (كوفيد-19) وخطر حدوث أزمات صحية متكررة في المستقبل، تستدعي الرفع من قدرات النظام الصحي من حيث الصمود. وفضلا عن استدراك التأخر الهيكلي في مجال العرض الصحي، عبر تعزيز المكونات الأساسية لهذا النظام (البنيات الاستشفائية، الأطر الصحية، التغطية الصحية)، يتحتم الاستعداد لمواجهة الأزمة الحالية (ظهور سلالات جديدة، نجاعة اللقاحات...) أو أزمات صحية جديدة في المستقبل (علاقة بالسياق الدولي: حركة تنقل الأشخاص على المستوى الدولي، التغير المناخي...). ولهذا، فمن الضروري تعزيز نظام الوقاية وإرساء منظومة فعالة للأمن الصحي ووضع أسس السيادة الوطنية في مجال الصحة عبر تطوير قدرات إنتاج الأدوية واللقاحات والمستهلكات الطبية الأساسية. أخيرا، شكلت هذه الأزمة فرصة لتسليط الضوء على إمكانات الرقمنة في قطاع الصحة.

يتعلق الأمر، بداية، بدعم طلب العلاجات من خلال تفعيل تعميم التغطية الصحية وفقا للتوجيهات الملكية السامية. ومن شأن ذلك أن يمكن جميع المواطنين من الولوج إلى سلة علاجات أساسية قابلة للتطور تتلاءم بشكل أفضل مع الأعباء المترتبة عن المرض وتكاليف الصحة التي تتحملها الأسر. ويشمل ذلك أيضا تسريع تغطية العاملين غير المأجورين عبر نظام التغطية الصحية الإجبارية وضمان الولوج الفعلي إلى نظام المساعدة الطبية "RAMED" لفائدة الساكنة المستهدفة. على صعيد آخر، يجب العمل على أن تتجه الأنظمة الحالية للتغطية الصحية ونظام المساعدة الطبية تدريجيا نحو الاندماج في إطار صندوق موحد للتغطية الصحية الأساسية يضمن الولوج إلى هذه السلة من العلاجات، مع تعريفة مرجعية تعكس التكلفة الحقيقية لهذه العلاجات. وفي هذا الإطار، يمكن لخدمات إضافية أن تقوم بتقديم سلة أوسع من العلاجات بالنسبة للراغبين في ذلك. ويجب أن يمر الاندماج المقترح لصناديق التغطية الصحية من مرحلة انتقالية يتطور خلالها نظام المساعدة الطبية في اتجاه نظام تأميني يقتصر العمل به في مرحلة أولى على المستشفيات العمومية ويفضي إلى استفادة هذه الأخيرة من استرجاع التكاليف على أساس فوترة العلاجات المقدمة. ويجب تعبئة مداخيل ضريبية موجهة خصيصا للتمويل العمومي للجزء التضامني للتغطية الصحية (ما يقابل نظام المساعدة الطبية "RAMED").

تعميم التغطية الصحية يجعل تعزيز العرض الشامل للعلاجات أمرا مستعجلا وأولوياً قصد الاستجابة لإنتظارات المواطنين بشكل أفضل. وبالفعل، سيمكن تعميم التغطية الصحية من دمج حوالي 12 مليون من المغاربة الذين لا يتوفرون حاليا لا على التأمين الإجباري عن المرض ولا على تغطية نظام المساعدة الطبية. إن إعادة هيكلة التنظيم الترابي للنظام الصحي والرفع من نجاعة مسار العلاجات أمران ضروريان لأجل تقليص مسافة وآجال الولوج لبنيات العلاج وللحد من الفوارق بين المناطق في هذا المجال. وتَفترض تقوية عرض العلاجات أيضا تحسنا كبيرا لتغطية العاملين بالصحة في مجموع التراب الوطني وقيادةً فعالة لعرض العلاجات خصوصا على المستوى الجهوي. ويتمثل الهدف المنشود في بلوغ تغطية للعاملين في قطاع الصحة بنسبة 4,5 لكل 1.000 نسمة بحلول 2035 مقابل 2 لكل 1.000 نسمة حاليا. وهو ما يستدعي تكوين 3.600 طبيب و7.100 ممرض سنويا في المتوسط. وتتمثل اقتراحات اللجنة لبلوغ هذه الأهداف فيما يلي: الرفع من قدرات تكوين الأطباء عبر تقوية طاقات المراكز الاستشفائية الجامعية والكليات الحالية (العمومية والخاصة) وتمكين كل جهات المملكة من التوفر على عرض للتكوين (مركز استشفائي وكلية)؛ تقليص مدة التكوين في الطب العام مع إدراج بعض المحاور الدراسية في إطار تكوينات التخصص. من جانب آخر، ولأجل

رجوع إلى الفهرس

ضمان ولوج عادل للعلاجات في مجموع التراب الوطني وفي إطار الحكامة الترابية للنظام الصحي التي تقترحها اللجنة، يجب أن تتم عملية توظيف الأطباء على المستوى الجهوي عبر إحداث مناصب تأخذ بعين الاعتبار الحاجيات المحلية. أخيرا، ومن أجل تثمين مهن الصحة، يقترح وضع نظام خاص لمهنيي الصحة يسمح بمراجعة نظام الأجور والتعويضات المعمول به من أجل تحسينها وربطها بالجودة والمردودية. ويجب أن يصل هذا النظام، في النهاية، إلى خلق تجانس بين أنظمة أجور العاملين في الصحة في القطاعين العام والخاص لوضع حد للتفاوتات الحالية التي لا تحفز الموارد البشرية العاملة في المستشفى العمومي.

ولمواكبة التعزيز الشامل لعرض العلاجات، تقترح اللجنة أيضًا تشجيع ودعم الابتكار وريادة الأعمال المنتجة في مجال الصحة ورفاه المواطنين، لا سيما من خلال الوقاية والتربية الصحية والصحة العقلية والخدمات الشخصية (طب المُسنين، إلخ). يستلزم تحسين العرض الصحي من حيث الولوجية والجودة، أيضا، إعادة تنظيم مسار العلاجات وتسريع رقمنة النظام الصحي. فلضمان توفير علاجات أساسية للقرب لصالح المواطنين ودعم نجاعة النظام بصفة عامة، توصي اللجنة بتنظيم مسار العلاجات على ثلاثة مستويات: **1)** المستوى الجماعاتي (يتضمن التطبيب عن بعد وأعوان الصحة الجماعاتيين) بالنسبة للمناطق النائية، **2)** مستوى القرب التي يتيح الولوج إلى العلاجات الأساسية في مراكز القرب الصحية والاستشفائية المتوفرة على مستوى المناطق الحضرية والدوائر، **3)** مستوى جهوي يسمح بالولوج إلى العلاجات الاستشفائية المتخصصة. ومن أجل تنسيق أمثل للعرض العمومي من حيث العلاجات على المستوى الجهوي، تقترح اللجنة دمج المركز الاستشفائي الجامعي الجهوي وجميع الوحدات الاستشفائية الجهوية في مؤسسة عمومية واحدة مستقلة تتكلف بالعلاجات الاستشفائية والتكوين والبحث. ومن أجل ضمان قيادة شاملة على المستوى الجهوي، يقترح إنشاء وكالات جهوية للصحة أو "مجموعات جهوية للصحة" تكلف بتفعيل السياسة العمومية للصحة على المستوى الجهوي وبتنمية التعاون والتكامل مع القطاع الخاص. أخيرا، ولضمان تتبع فعال وذي طابع شخصي للمرضى، يُقترح وضع سجل طبي رقمي لجميع المواطنين وكذا نظام يسمح لكل أسرة بالتوفر على طبيب معالج (عام) يتكلف بتتبع وضعهم الصحي على المدى البعيد وعلى طبيب مرجعي مختص بالنسبة للأشخاص المصابين بأمراض مزمنة. ستهدف رقمنة السجلات الطبية من خلال تكنولوجيا المعلومات، إلى رصد الحالة الصحية للبلد وتطورها وكذا إنشاء خريطة لتتبع انتشار الأمراض على الصعيد الوطني، مما قد يساهم في دعم الإدارة الشاملة للسياسة الصحة العمومية وعرض العلاجات. ويستدعي تحديث النظام الصحي ورقمنته أيضًا استخدامًا أكبر للتكنولوجيات الحديثة وذلك للرفع من جودة العلاجات وتحسين إدارة المستشفيات، مما سيسمح للعاملين في هذا القطاع بممارسة مهنتهم في أحسن الظروف.

يتطلب الرفع من العرض الصحي، أيضا، دعم المستشفى العمومي وتشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص. وكما أبان عن ذلك تدبير وباء كوفيد-19، فإن للمستشفى العمومي دورا مهما يجب أن يلعبه في المنظومة الصحية. ولهذه الغاية توصي اللجنة بضمان استقلالية مالية وتدبيرية للمستشفيات العمومية. الأمر الذي يستوجب وضع نظام فوترة بهذه المستشفيات يضمن لها استرجاع مقابل خدماتها من الصندوق الموحد للتغطية الأساسية. وللتذكير، فإن الخدمات المقدمة من المستشفى في إطار نظام المساعدة الطبية لا تفضي حاليا إلى استرجاع أي تعويض، وإنما إلى منح اعتماد مالي جزافي تخصصه الوزارة الوصية لهذا الغرض. كما توصي اللجنة بتشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص حين يكون الأمر مفيدا؛ على سبيل المثال، من أجل تقاسم التجهيزات الطبية.

من أجل ضمان سير جيد للنظام الصحي على المدى البعيد والرفع من أثره الإيجابي على المواطنين، سيكون من الضروري إجراء مراجعة عميقة للحكامة الصحية، بما في ذلك على المستوى الترابي. وفي هذا الأفق، تقترح اللجنة بالخصوص: **1)** إحداث سلطة علمية مستقلة وغير

تابعة لوزارة الصحة، تتولى ضمان الجودة الشاملة للنظام الصحي عن طريق تحديد المعايير والمساطر وتأطير تكوين الكفاءات ووضع آليات للمراقبة والتصديق؛ 2) تسريع رقمنة مجموع إجراءات تسيير النظام الصحي لملاءمتها مع المعايير الدولية.

ويتطلب تعزيز الحكامة الشاملة لقطاع الصحة: 1) إطارا متطورا للتعاون بين القطاع الطبي والفاعلين الخواص يشجع البحث والتطوير من أجل تطوير صناعة للخدمات والتجهيزات الطبية ملائمة للحاجيات الوطنية، 2) تقنين أكثر شفافية وصرامة للإجراءات المتعلقة بالإذن بالعرض في السوق بهدف تشجيع منافسة نزيهة بين الفاعلين في الميدان الصيدلي والحث على تطوير صناعة محلية تنافسية بالخصوص للأدوية الجنيسة.

تقترح اللجنة تطوير وتنفيذ سياسة مندمجة للوقاية والحماية الصحية. الوقاية والتربية الصحية أساسيتان للتقليص من الأمراض والوفيات المرتبطة ببعض الأمراض، ومن تقليل الضغط على النظام الصحي، ومن تخفيض تكلفة العلاجات الصحية على الأسر وعلى أنظمة التأمين عن المرض وعلى الدولة. وللصحة الجماعاتية والطب العائلي والطب المدرسي وطب الشغل دور مهم في هذا الاتجاه لأجل تحسيس مختلف الشرائح ببعض المخاطر وحثهم على نهج سلوك جيد فيما يخص نمط العيش الصحي (التغذية، ممارسة الرياضة، إلخ). تقترح اللجنة مواصلة تطوير برامج الوقاية المخصصة لبعض الأمراض (السكري، السرطان، أمراض القلب والشرايين، إلخ) وتقوية آليات التربية الصحية (بما في ذلك الصحة العقلية والصحة الإنجابية). وتستدعي الوقاية أيضا الالتزام باليقظة بخصوص أثر مختلف الأنشطة الاقتصادية على صحة المواطنين وتطوير إطار سليم للعيش على مستوى المجالات الترابية (مناطق خضراء، تجهيزات وأنشطة رياضية). أخيرا، فيما يخص الأمن الصحي، تقترح اللجنة تعزيز القدرات التقنية والمؤسساتية الكفيلة بتمكين بلادنا من مواجهة الحالات الاستعجالية المتعلقة بالصحة العمومية. وعلى وجه الخصوص، يقترح إحداث "وكالة وطنية للصحة العمومية واليقظة الصحية" لتتدخل كجهاز علمي محوري مهمته الوقاية والكشف وإعلان الحالات الاستعجالية التي تشكل مخاطر في مجال الصحة العمومية وللمساهمة في تعزيز قدرات الفاعلين (مختبرات، بنيات استشفائية، إلخ) فيما يخص التشخيص والمعالجة والتكفل.

وأخيرا، من الضروري تعزيز قدرة النظام الصحي على الصمود أمام مخاطر الأزمات الصحية في المستقبل. إذا كان المغرب قد أبان عن تدبير فعال نسبيا لأزمة كوفيد19- (الحظر الصحي، سياسة الاختبارات، توفير أسرة في المستشفيات وبنية تحتية مخصصة، إنتاج الأقنعة والمسحات وأجهزة التنفس محلية الصنع، وحملة التلقيح، إلخ) فمن الضروري أن يعزز أمنه الصحي في المستقبل لكي يكون قادرا على الوقاية والاستجابة لحالات الطوارئ الصحية والحد قدر الإمكان من تأثيرها على المواطنين. ولهذا تقترح اللجنة تعزيز القدرات التقنية والمؤسساتية في مجال الأمن الصحي. على المستوى المؤسساتي، يتعلق الأمر بإنشاء "وكالة وطنية للصحة العمومية والمراقبة الصحية" على غرار المراكز الأمريكية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، كمحور علمي للوقاية والكشف والاعلان عن الأحداث التي تشكل خطرا على الصحة العمومية، وإرساء إطار قانوني وطني للأمن الصحي يضمن توافق التزامات المغرب مع المعايير الصحية الدولية. على المستويين التقني والتنظيمي، سيكون من المهم تعزيز القدرة على المراقبة الصحية، وكشف وتشخيص مخاطر الصحة العمومية، وكذا القدرة على الاستجابة في حالات الطوارئ الصحية. وبخصوص الكشف والتشخيص، توصي اللجنة بإنشاء شبكة وطنية من المختبرات المعتمدة ذات الخبرة في تحليل السموم والرصد الفيروسي والتسلسل الجيني. يمكن للوكالة الوطنية للصحة العمومية والمراقبة الصحية وكذا للشبكة الوطنية للمختبرات المعتمدة أن تلعب دورا أساسيا في الوقاية من المخاطر الصحية ومراقبتها على المستويين الوطني والإقليمي، وأن تشكل بهذا الصدد، شركاء استراتيجيين للمراكز الافريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها في إطار الدبلوماسية الصحية، وفق مقاربة للتعاون بين البلدان الافريقية في هذا في المجال ذي أهمية كبرى بالنسبة للقارة الإفريقية.

رجوع إلى الفهرس



وبخصوص التصدي والتكفل، توصي اللجنة بتعزيز السيادة الصحية من خلال صناعة صيدلانية وطبية قادرة على إنتاج الأدوية (الأدوية الجنيسة والجزئيات الجديدة) والاختبارات والمعدات وغيرها من الأجهزة والمواد الاستهلاكية الطبية الهامة؛ بما في ذلك اللقاحات (على المدى القصير، من أجل تعبئة وتغليف المواد الفعالة المستوردة؛ وعلى المدى المتوسط، لإنتاج المواد الفعالة). ويمكن أن يتم تطوير بعض القطاعات في إنتاج التنويع الإنتاجي للاقتصاد المغربي الذي دعا إليه النموذج التنموي الجديد – لاسيما من خلال إنشاء فريق عمل قطاعي يهدف الى هيكلة منظومات مبتكرة ومنتجة في مجال الصحة. سيكون لفريق العمل هذا دورا أساسيا في تمكين الفاعلين في هذه القطاعات الصناعية من رفع قدراتهم في البحث والتطوير ذات الجودة العالية، وتسهيل الولوج لموارد بشرية مؤهلة، محلية أو من بين مغاربة العالم، وللتمويلات المبتكرة بشكل كاف ولآليات محفزة تشجع على الاستثمار المنتج في هذه القطاعات، في إطار حكامة فعالة ووفق منطق شراكة قادر على دعم جهود الاستثمار.

ولضمان استجابة فعالة في حالة حدوث أزمة صحية، سيكون من الضروري أيضا ضمان التوفر بشكل دائم على الكميات الكافية من المعدات الطبية الأساسية ووحدات عزل للأمراض شديدة العدوى على مستوى المراكز الاستشفائية الجامعية الإقليمية، وأخيرا توفير عدد كاف من العاملين المتخصصين خاصة في الامراض المعدية وفي الإنعاش.

جدول تلخيصي للاختيارات الاستراتيجية للمحور الثاني وللأثر المنتظر منها على المواطن

الاختيارات الاستراتيجية والتوصيات	الأثر على المواطن
المحور الثاني- رأسمال بشري معزز وأكثر استعدادا للمستقبل	
الاختيار الاستراتيجي الأول: تعليم ذو جودة للجميع	
المقترح الأول: الاستثمار في تكوين وتحفيز المدرسين ليصبحوا ضامنين للتعلمات.	مدرسة عمومية مغربية تستعيد ثقة الأسر المغربية من كل الفئات الاجتماعية، وتلقن القدرات الأساسية لجميع التلاميذ وتغدو ضامنة لتكافؤ الفرص.
المقترح الثاني: إعادة تنظيم المسار الدراسي ونظام التقييم لضمان نجاح كل متعلم.	
المقترح الثالث: تجديد المحتويات والطرق البيداغوجية لتعليم فعال ومحفز.	
المقترح الرابع: تحمل المسؤولية من قبل المؤسسات وجعلها محركا للتغيير ولتعبئة الفاعلين.	
المقترح الخامس: تعزيز قدرات التخطيط والتنفيذ لأجل إنجاح الإصلاحات.	
الاختيار الاستراتيجي الثاني: نظام للتعليم الجامعي والمهني والبحث العلمي يرتكز على حسن الأداء وعلى حكامة مستقلة ومحملة للمسؤوليات	
المقترح الأول: ضمان التمكين الذاتي لمؤسسات التعليم العالي وتعزيز حكامتها.	نظام للتعليم العالي يحضِّر كل شاب لإدماج سوسيو مهني ناجح، من خلال تطوير مؤهلاته الأكاديمية والأفقية ومواكبته في كل مرحلة من مساره.
المقترح الثاني: وضع الطالب في صلب الإصلاحات وإجراءات حسن أداء التعليم العالي والمهني.	
المقترح الثالث: تعزيز تثمين التكوين المهني وتطوير طرق التكوين بالتناوب وبواسطة التدرج في الوسط المهني على نطاق واسع.	
المقترح الرابع: تطوير بحث متميز في الجامعات عبر إحداث آلية مستقلة للتمويل والتقييم.	
الاختيار الاستراتيجي الثالث: ضمان الولوج لخدمات صحية ذات جودة وللحماية الصحية باعتبارها حقوقا أساسية للمواطنين	
المقترح الأول: دعم طلب العلاجات من خلال تعميم الولوج إلى التغطية الصحية وإعداد سلة علاجات قابلة للتطور.	جميع المواطنين، كيفما كان مركزهم السوسيو مهني ومكان إقامتهم، متساوون أمام الخدمة الصحية، ويستفيدون من تغطية صحية حمائية وعرض صحي جيد.
المقترح الثاني: الاستثمار المكثف في الموارد البشرية وتثمينها.	
المقترح الثالث: إعادة تنظيم مسار العلاجات من المستوى الجماعاتي إلى المستوى الجهوي وتسريع رقمنة النظام الصحي.	
المقترح الرابع: دعم المستشفى العمومي وتشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص.	
المقترح الخامس: مراجعة عميقة لحكامة النظام الصحي على جميع المستويات، مع تقوية البعد الترابي لهذه الحكامة.	
المقترح السادس: وضع سياسة مندمجة وبين-قطاعية فيما يخص الوقاية والتربية الصحية.	
المقترح السابع: تعزيز قدرة النظام الصحي على الصمود أمام مخاطر الأزمات الصحية في المستقبل وتطوير السيادة الصحية.	



رجوع إلى الفهرس

3. المحور الثالث: فرص لإدماج الجميع وتوطيد الرابط الاجتماعي

يهدف النموذج التنموي الجديد إلى إدماج جميع المغاربة، عبر دينامية لخلق الثروة تعبئ كل القوى الحية وتخلق فرصا لإدماج الجميع. ويشكل هذا التوجه قطيعة مع المقاربات والسياسات التي لا تركز على قدرة المواطنين على المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ولا تسمح بالولوج المتكافئ للفرص، مساهمة بذلك في تعميق الفوارق والتقاطب داخل المجتمع.

لذلك، يطمح النموذج الجديد أيضا، إلى خلق مجتمع مفعم بالمشاركة الواسعة والحيوية ويرتكز على تكافؤ في الحقوق والفرص وعلى التضامن والتمازج والانفتاح. ويتأتى تفعيل هذه الدينامية، أولا، عن طريق دعم الرأسمال البشري، العنصر الأساسي للإدماج على المدى البعيد، بشكل يسمح بتطوير قدرات المواطنين ويحفزهم على المشاركة. ويتضمن المحور الثاني "رأسمال بشري أقوى وأفضل استعدادا للمستقبل"، الذي سبق التطرق إليه، مقترحات في هذا الاتجاه. ويهدف النموذج الجديد بالخصوص إلى ضمان تكافؤ الفرص من خلال تقديم خدمات عمومية ذات جودة لجميع المغاربة، لا سيما في مجالات التعليم والصحة والنقل. ويعد التعزيز الملموس لجودة هذه الخدمات رافعة أساسية لتنشيط الحركية الاجتماعية وتقليص الفوارق والحد من التقاطب الاجتماعي وتوطيد الرابط الاجتماعي.

يتمم محور التحول، هذا، المقترحات المتعلقة بدعم الرأسمال البشري بمقترحات تهدف إلى دعم مشاركة بعض الفئات المجتمعية (بالخصوص، النساء والشباب)، وذلك برفع جميع الحواجز التي تعترضها وتمكينها من سبل المشاركة. ويتضمن هذا المحور، أيضا، مقترحات تهدف إلى تقوية الرابط الاجتماعي من خلال منظومة ثقافية تشجع على الانفتاح والحوار ونظام فعال ومنصف للحماية الاجتماعية يجسد التضامن، سيما تجاه الفئات الأكثر هشاشة.

لأجل ذلك، يتضمن هذا المحور من النموذج التنموي الجديد أربعة خيارات استراتيجية:

الاختيار الاستراتيجي الأول : دعم استقلالية النساء وضمان المساواة بين الجنسين والمشاركة

تمثل المساواة بين الجنسين ومشاركة النساء داخل المجتمع مؤشرات مهمة للتنمية في الوقت الراهن. ويمثل تعزيزها أحد الرهانات الكبرى للمغرب الحديث. وبالفعل، فإن الحد من الفوارق بين الرجال والنساء، سيما فيما يخص الولوج للشغل، من شأنه أن يساهم في الرفع من الناتج الداخلي الخام بنسبة تتراوح بين 0,2٪ و1,95٪ [25]. وفضلا عن إنعكاساتها الإقتصادية الإيجابية، فإن المساواة بين الجنسين والمشاركة النسائية تعتبر من الشروط الضرورية لمجتمع منفتح، متماسك ومتضامن.

يسعى النموذج التنموي الجديد إلى توسيع جوهري لمشاركة النساء في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ومن شأن هذا الإدماج المرتكز على تطوير القدرات والولوج المتكافئ للفرص وتعزيز الحقوق أن يجعل النساء أكثر استقلالية وأكثر استعدادا لمواجهة ظروف الحياة، ولدعم دورهن داخل الأسرة والمجتمع. وفي هذا السياق، تم رصد ثلاث رافعات أساسية من شأنها توسيع هذه المشاركة وهذه الاستقلالية:

25 مديرية الدراسات والتوقعات المالية، ومركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، "المساواة بين الجنسين والسياسات العمومية والنمو الاقتصادي بالمغرب"، 2017.

- **رفع الإكراهات الاجتماعية التي تحد من مشاركة النساء**، لا سيما من خلال: **1)** تعزيز الحماية الاجتماعية للنساء النشيطات خلال فترات الحمل والأشهر الاولى بعد الولادة (إجازة مدفوعة الأجر)، **2)** تطوير الخدمات والبنيات التحتية التي تمكنهن من المشاركة الاقتصادية (عرض عمومي يشمل رياض الأطفال والتعليم التمهيدي، بنيات لرعاية الأطفال بالشركات الكبرى، ملاءمة أوقات العمل، تمدرس الأطفال وفق توقيت مستمر، وسائل نقل عمومية مؤمنة، قابلية التكاليف المرتبطة بتشغيل عمال وعاملات المنازل للخصم الضريبي، إلخ)، **3)** إجراءات قوية من أجل التساوي في الأجور والإنصاف في الولوج إلى فرص الشغل (أهداف للمناصفة في القطاع العمومي، محاصصة في عضوية المجالس الإدارية للمقاولات والتنظيمات النقابية، تحفيزات ضريبية لفائدة المشغلين المحترمين لمبدأ المناصفة).

- **دعم آليات التربية والتكوين والإدماج والمواكبة والتمويل المخصصة للنساء**. في هذا الإطار، تقترح اللجنة ما يلي: **1)** دعم مكثف لمجهودات محاربة الأمية والهدر المدرسي للبنات في التعليم الإعدادي والثانوي، مما يستدعي تحسين الولوج للعرض التعليمي في شروط تمكن الفتيات من مواصلة الدراسة (مثلا عن طريق الداخليات)، بالخصوص في العالم القروي وفي المدن الصغرى، وتعزيز قنوات التكوين والتوجيه والإدماج على مدى الحياة (برامج التصديق على المكتسبات المعرفية، منصات للتعليم عن بعد، محو الأمية الرقمية، إلخ)، **2)** حماية الحقوق المرتبطة بالرأسمال والعقار، لا سيما بمواصلة مبادرات تمليك أراضي الجموع لفائدة النساء القرويات تطبيقا للقانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها، **3)** إنعاش المقاولة النسائية من خلال تحسين الولوج للتمويل والدعم العمومي المخصص للمقاولات والتعاونيات المسيرة من طرف نساء، وضمان حماية اجتماعية أكبر للنساء في إطار المقاولات الذاتية.

- **النهوض بقيم المساواة والمناصفة وتنميتها وعدم التسامح كليا مع كافة أشكال العنف والتمييز إزاء المرأة**. ويتطلب هذا الأمر ما يلي: **1)** أنشطة تحسيسية منذ سن مبكرة (كتب مدرسية، إعلام، نماذج للاقتداء، إلخ) لتغيير التمثلات بشأن دور النساء داخل المجتمع وقدرتهن على المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفق قيم المناصفة والمساواة، **2)** دعم "هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز" في ممارسة مهام تعزيز المناصفة ومحاربة التمييز، **3)** إصلاح مدونة القانون الجنائي وتعديل القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء ليشمل كل أنواع العنف والتحرش، بما في ذلك داخل الفضاءات الخاصة، ولتبسيط المسطرة المرتبطة بالتبليغ والتحقيق في حالات العنف ضد النساء، **4)** دعم التكفل بالنساء ضحايا العنف بواسطة تنسيق أكثر فعالية بين الفاعلين المعنيين، **5)** تدابير تضمن مستوى عاليا من حماية النساء في الفضاءات وفي وسائل النقل العمومية (مثلا، منصات إلكترونية للتصريح والإشعار، مع تدخل القوات العمومية عند الاقتضاء).

بالإضافة إلى توسيع مشاركة النساء، يهدف النموذج الجديد إلى تعزيز حقوقهن في ارتباط بمبادئ الدستور. كما يوصي بإعمال فضائل الاجتهاد فيما يخص المفاهيم الدينية بما يتماشى مع السياق الحالي وتطورات المجتمع. ولأجل ذلك، تقترح اللجنة في بادئ الأمر العمل على خلق الانسجام بين المنظومة التشريعية والقانونية في مجملها والمبادئ الدستورية الهادفة إلى المساواة في الحقوق والمناصفة. وعلى المجتمع المدني أن يضطلع بدوره في هذا المجال من خلال مختلف آليات الديمقراطية التشاركية. كما يُقترح خلق فضاءات للنقاش المجتمعي والفقهي باعتباره إطارا هادئا ورصينا قصد التقدم في مناقشة بعض القضايا المجتمعية، من قبيل الإجهاض والوضع القانوني للأمهات العازبات وزواج القاصرات والولاية القانونية على الأطفال، وذلك بمشاركة ممثلي الهيئات الدينية والفاعلين المعنيين بالمجتمع المدني والخبراء، على وجه الخصوص.

رجوع إلى الفهرس

تقترح اللجنة ما يلي: **1)** مواصلة نقاش سنة 2015 حول الإجهاض بشكل رصين وعلمي لإعداد تشريع يتسم بالمرونة وينص على الأخلاقيات، يحترم التعاليم الدينية السمحة وحق الجنين في الحياة والحفاظ على الصحة البدنية والنفسية للمرأة، **2)** إقرار مسؤولية الأب في حالة ولادة طفل خارج إطار الزواج، اعتمادا على التقنيات والاختبارات الجينية (ADN)، **3)** تدقيق وتقييد السلطة الممنوحة للقضاة فيما يخص الترخيص بزواج القاصرات، **4)** إعطاء الولاية القانونية على الأطفال للوالدين معا. في إطار هذا النقاش، وبخصوص الإرث، يمكن التفكير في ألا يكون التعصيب خيارا تلقائيا، وإنما دراسة الإمكانية، في إطار الهيئات المؤهلة، في أن يتم إخضاع تطبيقه لتقدير القضاة، حسب مقاربة تأخذ بعين الاعتبار كل حالة على حدة، ووفق معايير تحيل خصوصا على دور القريب، المطالب بحق العصبة، في الاعتناء بالهالك وحمايته قيد حياته.

الاختيار الاستراتيجي الثاني : تشجيع إدماج الشباب وتنمية شخصيتهم عبر الرفع من فرص وسبل المشاركة المتاحة لهم

ترتكز تنمية المغرب على شباب متحرر ومزدهر وكفء يتحلى بروح المواطنة والمبادرة وينمِّي ذاته ويحقق طاقاته ويساهم في تنمية البلاد. فالشباب المغربي ما بين 15 و34 سنة يمثل 33٪ من الساكنة، أكثر من 4,5 مليون منهم غير نشيطين لا هم في المدرسة ولا في التكوين ولا في العمل (NEET).[26] كما يمثل الشباب الفئة الأكثر عرضة لتبعيات أزمة كوفيد-19، لا سيما من حيث صعوبة الولوج إلى سوق الشغل.

ومن بين أهم الرهانات التي يواجهها المغرب جعل الشباب يكتسبون الكفاءات التي هم في حاجة إليها ومنحهم فرص تحسين آفاقهم المستقبلية، وتوفير فضاءات لتمكينهم من التعبير والمبادرة والمشاركة المواطنة، مما يقوي حسهم المدني وتشبثهم بثوابت الأمة وانخراطهم القوي والمؤثر خدمة لتنمية البلاد. لذا، تعتبر مقترحات المحور الثاني المتعلقة بدعم الرأسمال البشري الرافعة الأولى لتنمية قدرات الشباب بهدف دعم استقلاليتهم. ويتمم المحور الثالث هذه المقترحات بإجراءات خاصة تتعلق بالإدماج المهني والاندماج الاجتماعي والازدهار الشخصي والمشاركة المواطنة والمدنية. من جانب آخر، أبرزت جلسات الإنصات للمواطنين مطالب مهمة للشباب المغاربة بخصوص توفير السبل التي تتيح تنمية ذواتهم، والتي تمكنهم من التعبير عن أنفسهم وتنظيم اللقاءات والإقدام على الأعمال والمبادرات. وتتعلق هذه المطالب بالولوج للثقافة والفنون والرياضة، وكذا للفضاءات العمومية التي توفر خدمات للتعبير والإبداع، وتنضاف بذلك إلى الانتظارات المرتبطة بالخدمات العمومية ذات جودة (خصوصا ما يتعلق بالتربية والصحة والنقل). ولبلوغ هذه الأهداف وتلبية هذه المطالب، تقترح اللجنة ثلاث رافعات رئيسية:

- **تقوية نظام الإدماج المهني للشباب من خلال مقاربات جديدة للتوجيه والمواكبة وعلاقات أقوى مع عالم الشغل**. وفي هذا الإطار، يجب تجديد نظام التوجيه الأكاديمي في المؤسسات التعليمية والإدماج المهني للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات لمساعدة الشباب على الاختيار من بين المسارات وفرص التكوين المتنوعة وربط الصلة بينهم وبين المشغلين المستقبليين. ويُقترح بالخصوص تعزيز الروابط بين المشغلين من جهة، ومؤسسات التعليم والتكوين من جهة ثانية، من خلال العمل بعقود التدرج وتنمية عروض التدريب والتناوب في المقاولة مع اعتماد إطار قانوني ملائم للتداريب. وسيكون من المهم أيضا استغلال فرص الشغل والاستثمار المتاحة للشباب في الرقميات عن طريق عرض تكويني مبتكر وملائم لحاجيات القطاع الخاص (نموذج مدرسة 1337). أخيرا، تقترح اللجنة تحسين عروض دعم الشباب المقاول بوضع فضاءات مواكبة (حاضنات

26 المندوبية السامية للتخطيط، "وضعية سوق الشغل خلال سنة 2019"، 2020.

المشاريع مثلا)، وكذا برامج مواكبة تقنية ومالية موجهة، بتنسيق مع السياسة الوطنية لمواكبة المقاولات ومع المبادرات الجهوية للتنشيط الاقتصادي للمجالات الترابية.

- **وضع برنامج وطني مندمج للشباب، يتم تدبيره على المستوى الترابي من طرف هيئات مهنية عبر عقود ترتكز على حسن الأداء**. ويجب أن يغطي هذا البرنامج مجموع المطالب التي عبر عنها الشباب، من ثقافة وفنون ورياضة وترفيه وإدماج سوسيو-اقتصادي ومشاركة مواطنة ومساندة اجتماعية. ويمكن تجسيد هذا البرنامج داخل فضاءات سوسيو-ثقافية ورياضية موجهة للشباب ومتوفرة بالقرب منهم، مع الاستفادة من التجهيزات الحالية والحرص على ضمان الولوج إليها. ويتأتى تفعيل هذا البرنامج من خلال مقاربة مبتكرة ترتكز على: 1) بنية ضامنة لاستراتيجية تفعيل السياسة العمومية المتعلقة بالشباب والتمويل والشراكات، 2) وكالات مهنية تتولى تفعيل البرامج بشراكة مع مقدمين خواص للخدمات أو جمعيات تتوفر على التجربة الكافية ومترسخة في المجالات الترابية.

- **إرساء خدمة مدنية وطنية**. من أجل تقوية المشاركة المواطنة والحس المدني للشباب وتعزيز مهاراتهم وإمكانية تشغيلهم، تقترح اللجنة خلق خدمة مدنية وطنية تطوعية مؤدى عنها بمقابل رمزي لأداء مهام ذات مصلحة عامة، خصوصا لدى فاعلين من المجتمع المدني (جمعيات التضامن الاجتماعي، برامج التنمية الجماعاتية، برامج بيئية كإعادة التشجير، إلخ). ويمكن دمج هذه الخدمة المدنية في مسار التكوين مع الحرص على فتحها في وجه جميع الشباب المغاربة ابتداء من سن معينة، وتفعيلها على المستوى الوطني. ويمكن لهذه الخدمة أن تستغرق مدة محددة حسب حاجيات مؤسسات الاستقبال وتتراوح ما بين بضعة أشهر وسنتين. وباعتمادها على التكوين في "المهارات الشخصية " ضمن أنشطتها، يجب أن تصبح الخدمة المدنية تجربة تحظى بالتثمين من طرف المشغلين المستقبليين وضمانة للمسؤولية والكفاءة. وقد يكون الشباب في وضعية "لا في المدرسة ولا في التكوين ولا في الشغل" (NEET) من الفئات المستهدفة من هذه الخدمة التي قد تساعدهم على تنمية كفاءاتهم واكتساب خبرة أولية تعزز قابليتهم للتشغيل وتقلص عدم نشاطهم لمدة طويلة وتسهل إدماجهم، بكل ثقة، في مسارات التكوين وسوق الشغل. وتعد الخدمة المدنية أيضا فرصة لتعزيز قيم المواطنة لدى الشباب، وتغذي انتماءهم للوطن وتعزز قدرتهم في الإسهام في تنمية البلاد.

من أجل ذلك، يدعو النموذج التنموي الجديد إلى وضع إطار عمل مندمج مخصص للشباب. تتسم مقترحات اللجنة بخصوص الشباب بكونها متعددة الأبعاد وتشرك العديد من الفاعلين، وبالتالي لا يمكن إنجاحها بدون تنسيق وتكامل للمجهودات. وقد أبانت التجارب السابقة أن هناك استراتيجيات مرتبطة بالشباب قد بقيت دون تنفيذها بشكل كامل، لأسباب تعود في جزء منها إلى الصعوبات التي يعرفها التنسيق بين القطاعات المعنية. ولهذا، تؤكد اللجنة على ضرورة وضع آليات فعالة للقيادة وضمان مستوى عالي للإشراف عليها قصد مواكبة الاستراتيجية المتعلقة بالشباب. ويمكن إشراك المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، الذي يجب تفعيله، في تصور هذه الاستراتيجية وتتبع تنفيذها. ويجب أن يتم التنزيل الفعلي على أرض الواقع وفق مقاربات مبتكرة ترتكز على وكالات مهنية للتنفيذ.

رجوع إلى الفهرس

الإطار رقم 20 : نموذج من مبادرات واعدة
معهد Connect Institute : تمكين الشباب المغربي

معهد "Connect Institute" هو مثال لموقع آخر للثقافة، متمحور على التعلم ونقل المعارف، انطلاقا من مبدأ أن القراءة والانفتاح على الفنون وعلى النقاش هي أساس الفكر النقدي والتنمية الشخصية للشباب.

ويهدف برنامج "تمكين الشباب المغربي" (Empowering Moroccan Youth) الذي أطلقه معهد "Connect Institute" إلى دعم فرص نجاح الشباب غير المتمدرس في منطقة أكادير لجعلهم أكثر استقلالية وأكثر انفتاحا. ولهذا الغرض، يهدف البرنامج إلى تطوير المهارات الذاتية والمؤهلات الفنية لهؤلاء الشباب، وتزويدهم بشبكة للمعارف تمكن من جعلهم قادة مغرب الغد.

وفي صلب هذا البرنامج، يتجسد تطوير المهارات الشخصية في تطوير الفكر النقدي والثقافة العامة من خلال ورشات للتكوين الفني، والنقاش باللغة الإنجليزية، والكتابة الابداعية، والتحسيس بالتكنولوجيا والمبادرة، والتنمية الذاتية، والعمل الجماعي، والنقاش مع الخبراء، إلخ. وقد تم اقتباس هذا البرنامج من طرف مدن أخرى (اليوسفية، طاطا، الرباط...).

الاختيار الاستراتيجي الثالث : **النهوض بالتنوع الثقافي كرافعة للانفتاح، للحوار وللتماسك**

إن الثقافة مدعوة إلى أن تغدو رهانا عالميا بالغ الأهمية في مجال الصعود الاقتصادي والسيادة، وذلك بحكم الحاجة المتجددة والكونية إلى المعنى وإلى التماسك الاجتماعي، وبحكم التحديات العالمية التي تجعل من الضروري تثمين العناصر الناعمة والمحتوى والجودة.

ويعتبر المغرب بلدا غنيا بتنوعه الثقافي وعمقه التاريخي وتراثه المادي واللامادي. وفي هذا السياق، يجب أن تصبح الثقافة بالمغرب رافعة متعددة الأبعاد للرخاء الاقتصادي وللرابط الاجتماعي المتماسك وللقوة الناعمة في المجال الجيوسياسي: إنه رهان للوحدة الوطنية في علاقة مع الطلب على المعنى وعلى المعالم التاريخية والهوياتية؛ كما تشكل الثقافة أيضا موردا للنمو والاستثمار والتشغيل أكثر قربا من المجالات الترابية والحاجيات المحلية؛ ويمثل العمق التاريخي للمغرب ميزة يتعين استغلالها كرافعة للاستقرار على المستوى الاقليمي والإشعاع الثقافي والتعايش.

تستجيب الثقافة من منظور النموذج التنموي الجديد لمتطلب مزدوج للوحدة الوطنية والتنوع: يجعل النموذج التنموي الجديد من تنمية قدرات المواطن وازدهاره ومن تحرير المبادرات شرطا من شروط الإقلاع والريادة. ويؤكد الدستور على تنوع مقومات الهوية الوطنية من حيث مكوناتها وروافدها التاريخية والثقافية، المنصهرة مع عراقة واستمرارية الأمة المغربية وسيادتها الوطنية المتجذرة. يتعلق الأمر بمتطلب مزدوج للوحدة والتنوع المتكاملتين فيما بينهما. ومن الأهمية أيضا تشجيع المبادرات الصاعدة والابتكارات، والمقترحات الصادرة عن كل الفاعلين في الحقل الثقافي. لكن يجب كذلك هيكلة هذا الحقل الثقافي حول مقترح مركزي قوي يجعل من الثقافة مرفقا عاما مهما، بنفس أهمية الصحة والتعليم. وعلاوة على ذلك، فإن وسائل الإعلام العمومية، على الخصوص، مطالبة بأن تضطلع بمهمة رئيسية تُجاه المواطنين المغاربة تتجلى في: الإعلام، وتنشيط النقاش العمومي، تعزيز الرابط الاجتماعي والنهوض بالتاريخ والثقافة الوطنيين.

من أجل ذلك، تقترح اللجنة الإجراءات التالية:

- **إدماج قوي للثقافة في المنظومة التربوية**. في هذا الصدد، يتعين إدراج النقاشات والمناظرات الموضوعاتية التي تمكن من صقل ملكة النقد والجدل والحوار والإنفتاح على الآخر كطرق لتعليم بعض المواد كالتاريخ والفلسفة وتعلم اللغات. ويتعلق الأمر أيضا بإدراج تعلمات اختيارية مرتبطة بالفنون، بشكل أكبر، في المناهج الدراسية وبتطوير شعب فنية منذ السلك الثانوي التأهيلي.

- **دعم دور الإعلام باعتباره أداة للإخبار والنقاش العام ومواكبة مسار تحوله الرقمي**. يتعين دعم الإعلام (السمعي البصري، الإذاعي، الصحافة المكتوبة، والمنصات الجديد) للقيام بدوره في الإخبار، التحسيس، الوساطة وتنشيط الحياة العمومية، والنهوض بالتبادل ودعم المبادرات المحلية. وهذا القطاع الذي يعتبر ضروريا في مجتمع مفتوح، يتموقع في قلب تحولات عميقة على مستوى الأشكال والمضامين، وفي خضم تحولات رقمية عالمية وكذا في مواجهة منافسة المنصات الدولية التي تستحوذ على الجزء الاكبر من المداخيل الإشهارية الكلاسيكية الموجهة لوسائل الإعلام. وعلى الدولة مواكبة هذه الدينامية في التغيير من خلال تعزيز التحول الرقمي لوسائل الإعلام ودعمها في البحث عن نموذج اقتصادي مطبوع بالابتكار والديمومة. والهدف، هو الوصول إلى قطاع دينامي يُنتج محتوى ذا جودة ومن شأنه المساهمة فعليا في إشعاع المملكة على المستوى الدولي وتقوية السيادة الوطنية في مجال إنتاج الخبر والمحتوى الرقمي. ولهذا الغرض، فمن الضروري تحيين السياسة العمومية للاتصال من أجل تحديد نطاق المرفق العام لوسائل الإعلام وتجديد الحكامة وطرق التمويل. ويجب أن تسمح هذه الأخيرة بإعتماد نموذج تنموي إقتصادي تتوفر له مقومات الإستمرار وإطار فعال للتعاون مع الحكومة واستقلالية في التسيير تحفز على الابتكار والجودة وذلك في احترام للمعايير التنظيمية للقطاع ولتوجهات السياسة العمومية للاتصال. يتعين تقوية العرض الإعلامي الجهوي وذلك حتى تتمكن كل جهة من التوفر على قناة تلفزية، على الأقل، تخصص جزءا من برامجها للنقاش والأخبار والرهانات المحلية.

- **تشجيع تطوير مبادرات ثقافية مبدعة** (إبداع مادة ثقافية وإعلامية، تنشيط الفضاءات، الصناعات الثقافية، إلخ.) من خلال احترافية المسالك الثقافية، وولوج أمثل إلى التمويلات العمومية والطلبيات العمومية والتمويلات الخارجية، ومواكبة أفضل. كما يجب توجيه الطلبيات العمومية في المجال الثقافي (برامج أو مسلسلات تلفزيونية على سبيل المثال) نحو محتويات أكثر جودة وأشكال أكثر إبداعا؛ ويجب أيضا أن تنفتح على فاعلين جدد. ويقترح، على الخصوص، تطوير علامات تميز بالنسبة للمحتويات ذات الجودة بما يسمح بإبراز فاعلين جدد، واحترام حقوق التأليف والملكية، وإضفاء الطابع الاحترافي على بعض قطاعات إنتاج المحتوى. ويتعين دعم السينما والموسيقى، بالخصوص، من حيث الإنتاج والتدويل، باعتبارهما رافعتين للقوة الناعمة.

- **دعم وتنشيط إنتاج ثقافي وإعلامي مبتكر يتسم بالجودة ويساهم في إغناء الحوار والتحسيس والإشعاع الدولي للمغرب. وتقترح اللجنة في هذا الصدد وضع علامة ميزة لفائدة الفاعلين والمبادرات الثقافية والإعلامية ودعم الانخراط الواسع للفعاليات في هذا المجال**، خصوصا عبر تصنيف الفاعلين والمبادرات، وعبر التزام هؤلاء الفاعلين بميثاق موحد للقيم والأهداف. وسيتأتى ذلك عبر إحداث منصة إعلامية للإخبار والتحليل والنقاش العمومي؛ يتكلف بها تجمع لوسائل الإعلام الخاصة لا يستهدف الربح، وتكون مكملة للقطب الإعلامي العمومي، وكذا عبر إنشاء منصة رقمية للصناعة الثقافية الموجهة، على الخصوص، إلى إنتاج محتوى سمعي-بصري مبتكِر يتسم بالجودة، وبتوجه أفريقي-متوسطي، وتندرج في إطار تعاون مع البنيات السينمائية والتلفزية الوطنية. وبالخصوص، سيكون من المهم تطوير عرض موجه إلى الخارج يساعد على

رجوع إلى الفهرس



التعريف بالإرث التاريخي العريق للمغرب، وخصائصه والتزامه منذ عصور بالحوار بين الحضارات وإشاعة قيم والاعتدال.

- **إنشاء وتنشيط فضاءات ثقافية في مختلف المناطق**. يجب إعادة تثمين هذه الفضاءات وتنشيطها من طرف المجتمع المدني المحلي وفق أهداف تتمثل في تثمين التراث الثقافي المحلي والتحسيس بالنقاش وتعزيزه ودعم الفاعلين الثقافيين والفنيين المحليين وتلقين مبادئ الممارسة الفنية أو التكوين فيها. وفي هذا الاتجاه، يمكن لهذه الفضاءات أن تعقد شراكات مع الفاعلين المؤسساتيين كقطاع التربية الوطنية والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية أو المعاهد الثقافية الأجنبية.

- **ضمان المحافظة على الموروث الوطني والذاكرة الجماعية وتثمينهما وتعزيز إشعاع التاريخ والثقافة المغربية على المستوى الدولي**. من الضروري تعبئة كل الفاعلين، من سلطات عمومية ومنتخبين ومجتمع مدني وقطاع خاص، من أجل المحافظة على التراث. ويجب اتخاذ جملة من التدابير الرامية إلى جرد التراث المادي وجمعه وتوثيقه والمحافظة عليه وترويجه وتثمينه، وذلك بهدف صون مكونات التراث المادي ومواكبتها بالمعرفة والسرديات التي من شأنها أن تضعها في الإطار الخاص بها. ويفرض طابع التشتت الكبير للتراث اللامادي المحلي أيضا الحفاظ عليه بشكل استعجالي. وفي هذا لصدد، يمكن وضع إجراءات محددة على المستوى الجهوي والمحلي، من قبيل إنشاء متاحف مخصصة للتراث اللامادي ورقمنة كل المحتويات الثقافية اللامادية وتنظيم فعاليات منتظمة حول مواد ثقافية (على سبيل المثال، مهرجانات موسيقية) وتقوية التعاون بين الحرفيين والفنانين والباحثين وأخيرا دعم المرشدين الثقافيين الجهويين المصنفين والمكوَّنين.

الإطار رقم 21 : التاريخ، دعامة للتنمية

يعد المغرب أمة عريقة تمكنت من الحفاظ على استمراريتها والاغتناء بروافدها الحضارية وبمجزها ضمن هوية وطنية، فريدة وقوية بمكوناتها المتعددة. هذا الإرث العريق يستمد قوته من الزمن الطويل وأيضا من التاريخ الحديث، من المطالبة بالاستقلال إلى استكمال الوحدة الترابية وإرساء الدولة العصرية في إطار الترابط المتجذر بين الملك والشعب. هذا الإرث التاريخي الذي يعد مصدر فخر الإنسان المغربي في الداخل كما في الخارج، يشكل دعامة للارتقاء نحو المستقبل بكل ثقة والاستعداد، رغم كل الاضطرابات التي تشهدها الساحة الدولية، لمزيد من الانفتاح على العالم والارتكاز على تدبير رشيد للاختلاف.

هذا الموروث التاريخي الغني يشكل مصدر إشعاع وقوة ناعمة في عالم في طور إعادة التشكيل. ويساعد أيضا على استمرار الروابط الثقافية التي نسجها المغرب، أرض الحضارة العريقة. ويمنح هذا الموروث المغاربة أينما كانوا القدرة على مواجهة تنامي الشعبوية والعنصرية والكراهية، وذلك جراء الاعتزاز والفخر بجذورهم وبمساهمة بلادهم في بناء عالم أفضل.

إن آراء هيئة الإنصاف والمصالحة فيما يتعلق بأهمية صون الذاكرة وتوصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص الأخذ بعين الاعتبار التاريخ والحكي المحلي، توضح الدور الهام للتاريخ في التطور الهادئ للبلاد وتوطيد وحدته الوطنية. إن المغرب، بتقاليده الراسخة في مجال التأريخ، يولي أهمية كبرى لتكوين جيل جديد من المؤرخين. إن إدراج المعهد الملكي للبحث حول تاريخ المغرب داخل أكاديمية المملكة المغربية، يكرس مكانة التاريخ داخل الفضاء الثقافي الوطني ويجسد الإرادة القوية لدراسته ونشره وتنميته.

واعتبارا لكل ما سبق، فإن اللجنة تقترح تعزيز وتشجيع البحث والتكوين في ميدان التاريخ، مع تكريس المقاربات العلمية والموضوعية من أجل تفادي التوظيف غير المناسب للمعطيات التاريخية أو استغلالها بشكل غير سليم في أغراض قائدية أو هوياتية . كما يجب تشجيع الحملات التحسيسية الموجهة للجمهور: تنظيم دورات للتعريف بالموروث الثقافي، إنشاء متاحف محلية، تكريس أماكن الذاكرة والهوية، تطوير مسلسلات سمعية بصرية، أفلام وألعاب تثمن الموروث الغني، منتزهات للترفيه ذات حمولة تاريخية.

رجوع إلى الفهرس

الاختيار الاستراتيجي الرابع : قاعدة صلبة للحماية الاجتماعية تعزز الإدماج والقدرة على التحمل وتجسد التضامن بين المواطنين

يهدف النموذج التنموي الجديد إلى تسريع إنشاء قاعدة موسعة وفعالة للحماية الاجتماعية، ترتكز على عَقْد اجتماعي يجعل الدولة والمواطنين يتحملون مسؤولياتهم. ويكرس قيم التضامن الاجتماعي. فالحماية الإجتماعية تتمم الخدمات العمومية، باعتبارهما معا استثمارا في الرأسمال البشري وركيزة للإدماج. وتتمثل هذه القاعدة في توفير حماية أساسية معممة على جميع المواطنين، وتقوية قدراتهم على التكيف، وحماية خاصة تستهدف الفئات الأكثر هشاشة (الفقراء، الأشخاص في وضعية إعاقة، إلخ). ويتطلب هذا الالتزام من الدولة الحامية التزاما مماثلا من قبل المواطنين بإضفاء الطابع المنظم على أنشطتهم المهنية، وبالمشاركة بشكل منصف، عبر الضريبة والمساهمات الاجتماعية، في تمويل الخدمات العمومية والحماية الاجتماعية.

وتتطابق القاعدة الموسعة للحماية الاجتماعية التي تدعو إليها اللجنة مع التوجيهات الملكية المضمنة في خطاب العرش لسنة 2020، التي دعت إلى "تعميم التغطية الاجتماعية لجميع المغاربة". ولبلوغ هذا الطموح، مع ضمان جودة خدمات الحماية الاجتماعية المقدمة للمواطنين والاستدامة المالية للنظام (صناديق التأمين الاجتماعي وآليات التضامن الاجتماعي في نفس الوقت)، والانصاف في تمويل هذا النظام والاستهداف الناجع للمستفيدين، توصي اللجنة بأربعة إجراءات كبرى:

- **تسريع المجهودات لإدماج العمل غير المنظم ومحاربة الغش الاجتماعي**، من أجل توسيع التغطية الاجتماعية. ويعتبر التشغيل في إطار النشاط المنظم رافعةً أساسية للإدماج وشرطا ضروريا لإرساء نظام دائم ومستدام للتغطية الاجتماعية. لذا، يهدف النموذج الجديد إلى ضمان أن يكون كل عمل وكل نشاط مهني مصرحا به وأن يكفل الحق في حماية اجتماعية تمولها مساهمات الأطراف. ويقتضي هذا الأمر التصدي بحزم للغش الاجتماعي، الذي يطغى على العمل غير المصرح به سواء من طرف المقاولات أو الأفراد، والإدماج التدريجي للقطاع الصغير غير المهيكل (الحرفيون، التجار، الفلاحون)، من خلال أنظمة مهنية خاصة، واعتماد مساهمة ضريبية مهنية موحدة من طرف الإدارة الجبائية يتم من خلالها تمكين هاته الفئات من الولوج إلى خدمات الحماية الاجتماعية. مما يستدعي أيضا تشجيع النظام الأساسي للمقاول الذاتي وإعادة تثمين وضعية العمال المنزليين، لاسيما من خلال التعاقد والتصريح، مع وضع مساطر مبسطة ومرقمنة. ولا يمكن إنجاز هذا الورش دون حوار اجتماعي حيوي وفعال، قادر على تطوير الحقوق الاجتماعية وقانون الشغل في علاقة مع التحولات الطارئة على المجتمع والاقتصاد، لاسيما في إطار اتفاقيات جماعية.

- **إرساء قاعدة للحماية الاجتماعية الأساسية تضم التغطية الصحية المعممة والتعويضات العائلية المعممة ودخلا أدنى للكرامة**. تهدف التغطية الصحية الشاملة إلى تمكين جميع المواطنين من الولوج لسلة من العلاجات الأساسية، تشمل الأمراض الأكثر انتشارا والأكثر كلفة، موحدة بالنسبة للجميع. واستنادا إلى التوجيهات الملكية، تقترح اللجنة تعميم التعويضات العائلية، وتقييدها بتمدرس الأطفال، كدعم مالي لأسرهم مع أدائها لفائدة الأمهات. وبالنظر إلى أن الآباء المنخرطين في التأمين الاجتماعي يستفيدون حاليا من التعويضات العائلية، يقترح توسيع هذه الخدمة لفائدة الأسر في وضعية هشاشة من خلال تمويل تضامني. وأخيرا، تقترح اللجنة توفير دخل أدنى للكرامة يستهدف الأسر الفقيرة والهشة وذوي الاحتياجات الخاصة (الأشخاص المسنين غير المتوفرين على دخل، الأشخاص في وضعية إعاقة)، والذي من شأنه أن يعوض مجموع المساعدات المالية وآليات الدعم والمقاصة المعمول بها حاليا.

- **تحديث حكامة النظام وضمان فعالية تدخلاته**. تقترح اللجنة اعتماد رؤية مندمجة للعمليات ذات الطبيعة الاجتماعية وتجديد حكامتها. ويُقترح، في هذا الصدد، وضع آلية "مغرب الإدماج" لقيادة العمليات الاجتماعية الذي يتم من خلالها، بالخصوص، تدبير المحفظة العمومية للبرامج الاجتماعية ومؤسسات الحماية الاجتماعية. ويجب أن تضم هذه الآلية الوكالات العمومية المكلفة حاليا بهذه البرامج أو المؤسسات الأخرى كوكالة التنمية الاجتماعية والتعاون الوطني، والتي يتعين دمجها. وتسعى اللجنة أيضا إلى جعل العمل الاجتماعي يرتكز حول الجودة، والنتائج والأثر من خلال المزيد من الدقة في وضع البرامج، وتعميم إجراءات التتبع وتقييم الأثر، والتحفيز على الابتكار وعلى تحقيق النتائج. ويتأتى هذا الأمر، بالخصوص، من خلال إضفاء الطابع المنظم على المهن الاجتماعية وتعزيزها وعقد شراكات مع القطاع الخاص والجمعيات لتنفيذ البرامج الاجتماعية وتدبير مؤسسات الحماية الاجتماعية بمنطق "التفويض والتوكيل"، واعتماد بنيات تعويضية تحفز على النتائج. كما تدعو اللجنة إلى استهداف أنجع للمستفيدين من البرامج الاجتماعية باعتماد سجل اجتماعي موحد، مما يمكن من وضع حد لمنطق المقاصة العامة.

- **ضمان تمويل مستدام للحماية الاجتماعية، سواء بالنسبة لمكون التأمين أو لمكون التضامن**. فبالنسبة للتأمين الاجتماعي، يهدف النموذج التنموي الجديد إلى توسيع مجال التغطية من خلال إدماج المهن الحرة والمقاولين الذاتيين والعمال المنزليين والقطاع الصغير غير المهيكل (الحرفيون، التجار، الفلاحون) في أنظمة تقوم على المساهمة المالية، وكذا من خلال مكافحة الغش الاجتماعي. كما يدعو النموذج أيضا إلى إصلاح نظام حكامة صناديق التأمين الاجتماعي في أفق إحداث صندوق موحد للتغطية الصحية الأساسية وصندوق موحد لأنظمة التقاعد. ويجب أن يكون توحيد هذه الصناديق مصحوبا بملاءمة مستويات المساهمات والخدمات، بما يضمن الانصاف بين المأمنين والتوازنات المالية للصناديق. ويمكن أن يتم إسناد الصندوق الموحد للتغطية الصحية الأساسية والصندوق الموحد للتقاعد بأنظمة تكميلية تتم المساهمة فيها بشكل إختياري. وبخصوص شبكات الأمان الإجتماعي المبنية على التضامن، يقترح النموذج التنموي الجديد تعبئة المداخيل الضريبية المخصصة لتمويلها، لاسيما بتخصيص حصة من مداخيل الضريبة على القيمة المضافة وإحداث ضريبة للتضامن على الممتلكات غير المنتجة، واستمرار فرض مساهمات اجتماعية على الأرباح والأجور العليا والرفع من قيمة الرسوم الداخلية على استهلاك المواد المضرة (الكحول والتبغ)، وتخصيص مواردها لتمويل الجانب التضامني للتغطية الصحية المعممة.


رجوع إلى الفهرس



جدول تلخيصي للاختيارات الاستراتيجية للمحور الثالث وللأثر المنتظر منها على المواطن

الاختيارات الاستراتيجية والتوصيات	الأثر على المواطن
الاختيار الاستراتيجي الأول: تمكين النساء من الاستقلالية وضمان المساواة بين الجنسين والمشاركة	
المقترح الأول: دعم آليات التربية والتكوين والإدماج والمواكبة والتمويل المخصصة للنساء. المقترح الثاني: رفع الإكراهات الاجتماعية التي تحد من مشاركة النساء. المقترح الثالث: النهوض بقيم المساواة والمناصفة وتنميتها وعدم التسامح نهائيا مع أشكال العنف ضد النساء. المقترح الرابع: دعم حقوق النساء بارتباط مع مبادئ الدستور وقراءة للمبادئ الدينية تتلاءم مع السياق.	النساء المغربيات مستقلات وتتمتعن بنفس حقوق الرجال المحددة في الدستور. يتوفرن على القدرات اللازمة لتحقيق مشاريع تهم حياتهن، تماشيا مع طموحاتهن، بكل أمان. لم تعد تعترضهن أية عراقيل، خاصة بسبب جنسهن، للولوج إلى الفرص الاقتصادية ومناصب المسؤولية وللمشاركة المواطنة. أخيرا، يثمن المجتمع المغربي المساواة بين الجنسين ويشجع مشاركة النساء في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
الاختيار الاستراتيجي الثاني: تشجيع إدماج وازدهار الشباب بالزيادة في فرص وسبل المشاركة المتاحة لهم	
المقترح الأول: تقوية الإدماج المهني للشباب. المقترح الثاني: وضع برنامج وطني مندمج للشباب تدبره هيئات مهنية في إطار عقود ترتكز على حسن الأداء. المقترح الثالث: إرساء خدمة مدنية مواطنة وطنية لتقوية المشاركة المواطنة والحس المدني للشباب وتعزيز مهاراتهم وإمكانية تشغيلهم.	الشباب المغاربة يحققون ذواتهم ويتوفرون على الكفاءات الضرورية للولوج إلى الفرص. بإمكانهم الولوج إلى فضاءات ومرافق تشجع على الازدهار الثقافي والفني والمادي، وتسهل مشاركتهم واندماجهم في المجتمع. يشاركون في مهام للصالح العام، وينمون روح المواطنة خدمة للمجتمع ولتنمية البلاد يكتسبون المهارات الشخصية والمهنية الضرورية لإدماجهم الاقتصادي.
الاختيار الاستراتيجي الثالث: النهوض بالتنوع الثقافي كرافعة للانفتاح، للحوار وللتماسك	
المقترح الأول: دمج قوي للثقافة في بيئة المنظومة التربوية. المقترح الثاني: النهوض بالإعلام كمرفق عمومي ويساهم في إغناء الحوار والتحسيس والإشعاع الدولي للمغرب المقترح الثالث: تشجيع تطوير مبادرات ثقافية مبدعة. المقترح الرابع: دعم وتنشيط إنتاج ثقافي وإعلامي مبتكر يتسم بالجودة ويساهم في إغناء الحوار والتحسيس والإشعاع الدولي للمغرب. المقترح الخامس: إنشاء وتنشيط الفضاءات الثقافية. المقترح السادس: ضمان المحافظة على الموروث الوطني والذاكرة الجماعية وتثمينها وتعزيز إشعاع التاريخ والثقافة المغربية على المستوى الدولي.	المواطنون، لا سيما الشباب، واعون بأهمية الفن والثقافة، ويتوفرون على تكوين يؤهلهم لنقاش الأفكار والانفتاح على الآخر. بصفة عامة، يمكن للمواطنين الولوج إلى معلومة مستقلة وجيدة، بمحتوى ثقافي وإعلامي ينشط الحياة السياسية. يتم الحفاظ على التراث الثقافي المغربي وتحسيس المجتمع الدولي بتاريخ المغرب وبمساهمة في إغناء الحوار بين الحضارات وتعزيز قيم التسامح.

الاختيار الاستراتيجي الرابع: ضمان قاعدة أساسية من الحماية الاجتماعية تعزز الإدماج والقدرة على التحمل وتجسد التضامن بين المواطنين	
المقترح الأول: تسريع المجهودات لإدماج العمل غير المنظم والتصريح بالأجر ومحاربة الغش الاجتماعي.	يستفيد جميع المغاربة من حماية اجتماعية أساسية، تغطي المعطيات والبيانات الضرورية والتعويضات العائلية الموجهة للأطفال. جميع المغاربة الذين يمارسون نشاطا مهنيا مصرح بهم ويمكنهم الاستفادة من تأمين اجتماعي (يشمل التقاعد وفقدان الشغل). الأسر المعوزة والأشخاص في وضعية إعاقة يتقاضون دخلا أدنى للكرامة. والأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة يتم استقبالهم في مؤسسات للرعاية الاجتماعية توفر ظروفا جيدة للاستقبال والمواكبة.
المقترح الثاني: إرساء قاعدة للحماية الاجتماعية الأساسية تضم التغطية الصحية المعممة، والتعويضات العائلية المعممة دخلا أدنى للكرامة.	
المقترح الثالث: تحديث حكامة نظام الحماية الاجتماعية وضمان فعالية تدخلاته.	
المقترح الرابع: ضمان تمويل مستدام للحماية الاجتماعية سواء بالنسبة لقطب التأمين أو لقطب التضامن.	

4. المحور الرابع: مجالات ترابية قادرة على التكيف: فضاءات لترسيخ أسس التنمية


رجوع إلى الفهرس

يتضمن النموذج التنموي المقترح رؤية جديدة بشأن دور المجالات الترابية باعتبارها شريكا للدولة في البناء المشترك للسياسات العمومية وتنفيذها بنجاح. وتكرس هذه الرؤية **المكانة المركزية للجهات باعتبارها مصدرا لخلق الثروات المادية واللامادية ولانبثاق ديمقراطية تشاركية وكذا لترسيخ مبادئ استدامة** الموارد أمام آثار التغيرات المناخية.

كشفت أزمة كوفيد-19 عن وجود تفاوتات مجالية فيما يتعلق بالاستفادة من الخدمات العمومية الأساسية وخلق الثروات. كما أبانت عن ضرورة مواجهة هذه التحديات من خلال مقاربات مستجدة. ومن هذا المنطلق، تؤكد اللجنة على ضرورة تعزيز قدرات المجالات الترابية وتقوية مناعتها بشكل مستدام. وتستوجب هذه المقاربة إعادة التفكير في آليات الاشتغال والتفاعل واتخاذ القرار على صعيد المجالات الترابية وجعل فعالية العمل في خدمة المواطنين في صلب هذه المقاربة.

وهكذا، فإن اللجنة تدعو إلى بلورة **حكامة جديدة للمجالات الترابية** كفيلة بدعم التكامل بينها وبين الدولة وتنمية منظومات اقتصادية مندمجة وتهيئة فضاءات وأماكن العيش والمحافظة على الموارد الطبيعية. ومن أجل تعزيز بروز مجالات ترابية مزدهرة وقادرة على الصمود ومستدامة، توصي اللجنة بتبني الاختيارات الاستراتيجية الخمسة التالية:

الاختيار الاستراتيجي الأول : **العمل على انبثاق "مغرب الجهات" مزدهر وحيوي**

وفقا للدستور، يدعو النموذج التنموي الجديد إلى "مغرب الجهات" ضمانا لالتقائية ونجاعة السياسات العمومية على مستوى المجالات الترابية. ويستدعي ذلك القيام بإصلاح ترابي للدولة وبتعزيز قدرات الفاعلين الجهويين حتى يتمكنوا من تحمل مسؤولياتهم كاملة.

في هذا الأفق، تدعو اللجنة إلى تسريع عملية الجهوية المتقدمة موازاة مع لاتمركز فعلي وإنهاء التلكؤ الذي أخر تطبيقها. ويجب أن يكون هذا اللاتمركز مرادفا للتَّفريع وأن يتماشى مع الخصوصيات الترابية لكل جهة وأن ينبني على العمل المشترك ما بين الوزارات والقرب وتنشيط وتعبئة الطاقات التي تزخر بها المجالات الترابية. **لهذا الغرض يجب أجرأة التصاميم المديرية للاتمركز بصفة أكثر عزما عن طريق نقل حقيقي للسلطات** والوسائل وليس فحسب عن طريق تفويض التوقيعات. ويستدعي هذا النقل للسلطة تعزيز دور الولاة فيما يتعلق بالتنسيق بين مصالح الدولة الخارجية لتغدو شريكا حقيقيا لممثلي الجهات وذلك طبقا لروح المفهوم الجديد للسلطة كما حدده جلالة الملك بتاريخ 12 أكتوبر من سنة 1999، ولأحكام الدستور الذي أسند للولاة مهمة تنسيق أنشطة المصالح اللاممركزة والسهر على حسن سيرها. لهذه الغاية، توصي اللجنة بإحداث إدارة خاصة مكلفة بالشؤون الجهوية. وفي نفس المنظور، يجب تبسيط الإطار التعاقدي بين الدولة والجهة لأجل الاستخدام الأمثل للوسائل والإجراءات، وبالتالي تمكين الفاعلين من تحمل المسؤولية. ويتأتى ذلك عبر فتح نقاش مع المنتخبين وكذا وضع إطار مرجعي يحدد كيفيات هذا التعاقد والتزامات كل من الدولة والجماعات الترابية.

بهدف الشروع في دينامية حقيقية للجهوية، يجب تسريع تحويل الوسائل لفائدة الجهات حتى تتمكن من الاضطلاع باختصاصاتها الذاتية والمشتركة والمنقولة. على سبيل المثال، في ميدان التكوين المهني الذي يدخل في إطار اختصاصات الجهات، سيكون من المفيد للفروع الجهوية لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل أن تدعَّم استقلاليتها بقوة لكي تغدو قادرة على الاستجابة لحاجيات التكوين، بشكل يتلاءم مع حاجيات الفاعلين الاقتصاديين على المستوى الجهوي، وفي انسجام مع أهداف مختلف الاستراتيجيات القطاعية. فيما يخص التعليم، من الضروري منح الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين صلاحيات حقيقية لاتخاذ القرار وباستقلالية حقيقية في إطار لاتمركز فعلي، الأمر الذي سيمكنها من توطين ترابي أفضل في المناطق التي تزاول فيها مهامها. مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية أثناء صياغة وتفعيل السياسات التعليمية.

إن تحقيق أهداف الجهوية المتقدمة يستلزم تعزيز الموارد المالية للجماعات الترابية وتنويعها ومشاركتها فيما بينها فضلا عن تنمية مواردها البشرية. ويتأتى تعزيز الموارد المالية للجماعات من خلال الرفع من التحويلات المالية المنجزة من طرف الدولة، موازاة مع نقل الاختصاصات، والمرتبطة جزئيا بالموارد الضريبية المستخلصة على مستوى كل جهة وكذا الرفع من الموارد الذاتية للجماعات الترابية من خلال تبسيط وتحسين الجبايات المحلية. وسيتم ذلك أيضا عبر اللجوء الممنهج للتشارك بين الجماعات بهدف الاستغلال الأمثل للوسائل وتوفير خدمات ذات جودة عالية بدعم من القطاعات التقنية التابعة للدولة. وفي إطار هذه الدينامية، فإن تعبئة الموارد البشرية المؤهلة تكتسي أهمية كبرى لتمكين الجماعات الترابية من أداء مهامها. وتتأتى هذه التعبئة من خلال اعتماد آليات سلسة لإعادة تخصيص الموارد البشرية انطلاقا من الإدارة المركزية أو عن طريق التعاقد والتوظيف المباشر، من طرف الجماعات الترابية، للخبرات والكفاءات التي تحتاج إليها. ويمكن التفكير أيضا في جهوية الخدمات المتعلقة بالبنيات التحتية (*أنظر الإطار رقم 16*) وكذا اللجوء إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل دعم تنفيذ المشاريع التنموية الجهوية التي تتلاءم مع هذا النوع من التمويل. كما يمكن للجهة أن تعتمد على صندوق التجهيز الجماعي، الذي يجب تعزيز قدراته، لمواكبتها بشكل أفضل ليس فحسب في تمويل المشاريع الكبرى ولكن أيضا في مرحلة تصميم هذه المشاريع وإعدادها التقني.

الإطار رقم 22 : جهوية الخدمات المتعلقة بالبنيات التحتية

من بين الخدمات التي يمكن إسنادها للجهة على المدى القصير تجدر الإشارة إلى: أشغال بناء وصيانة الشبكة الطرقية الإقليمية والجماعية؛ تصميم التنقل والنقل الجهوي بهدف تحسين اللوجستيك الجهوي؛ الشركات الجهوية لتوزيع الماء والكهرباء؛ إلحاق المستشفيات العمومية بالجهة بهذه المراكز من أجل مضاعفة إمكانيات تكوين العاملين في الخدمات العلاجية وتحسين مستوى العلاجات المقدمة؛ نقل البنيات التحتية والتجهيزات إلى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين (مرافق ثقافية ورياضية، نقل مدرسي، داخليات) من أجل دعم التفاعل بين المدرسة ومحيطها؛ مناطق الأنشطة الاقتصادية؛ أسواق الجملة والمجازر الجهوية وأسواق السمك بالجملة.

تدعو اللجنة كذلك إلى إرساء منظومات مندمجة للدفع بعجلة الاقتصاد على مستوى الجهات. ومن أجل دعم المقاولات وخلق فرص الشغل على المستوى الجهوي، تقترح اللجنة على الجهات تخصيص **صناديق لدعم وتشجيع الأنشطة الاقتصادية الجهوية**. وستمكن هذه الصناديق من النهوض بالاستثمارات وإنشاء المقاولات في قطاعات ومناطق مستهدفة حسب الأولويات الجهوية وبتكامل مع أدوات التحفيز والتمويل والضمانات السارية المفعول على المستوى الوطني. وتستدعي التنمية الاقتصادية للجهات، أيضا، إرساء مشاريع تنموية واسعة النطاق من خلال استغلال منطقة أو مورد معين. ولأجل الرفع من حظوظ نجاح هذا النوع من المشاريع التي تتطلب التقائية كبيرة لمختلف العمليات، توصي اللجنة بتجريب إسناد إدارة هذه المشاريع إلى "**السلطات الجهوية للتنمية**"، التي يمكن أن تتخذ شكل هيئات جهوية، وأحيانا بين-جهوية، تستفيد من صلاحيات وسلطات في مناطق محددة تسمح لها بتطوير مشاريع داخل هذه المناطق في إطار تعاقد بين الدولة والجهة. وتقدم الوكالة الخاصة طنجة المتوسط ووكالتا تهيئة ضفتي أبي رقراق وموقع بحيرة مارتشيكا، أمثلة عن الكيفيات التي يمكن بواسطتها تسريع تنمية بعض الجهات أو المناطق.

وتقترح اللجنة أيضا بأن تقوم الجهات بتطوير مناطق للأنشطة الاقتصادية يتم إدماجها في مشروع حقيقي للمجال الترابي ومرتبطة ارتباطا كاملا بالنسيج الحضري القائم وبأنماط النقل وتستجيب لحاجيات وطلب المقاولات. ويجب إسناد التصميم الأولي لهذه المناطق إلى فاعل جهوي قادر على هيكلة المشروع في تنسيق مع الفاعلين المعنيين المتعددين (السلطات العمومية، المقاولات، المنعشين العقاريين، المستثمرين والجمعيات)، وتحديد وعاء عقاري ملائم يستجيب للحاجيات وضمان ربط منطقة الأنشطة وإنجاز التجهيزات خارج الموقع. ويمكن أن يرتكز الإنجاز والتنفيذ الفعلي على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، كما هو مقترح في المحور الأول المتعلق بالاقتصاد، ليتم إسنادهما إلى متعاملين خواص يتم انتقاؤهم وفق مسطرة مفتوحة لطلب المشاريع وعلى أساس دفتر تحملات يفرض جودة عالية للخدمات داخل المناطق المعنية.

ويمكن للدينامية الاقتصادية الجهوية أن تستفيد أيضا **من إمكانات الاقتصاد الاجتماعي** إذا أشركت معها القطاع الثالث والمقاولات المتكلفة بمهام للمصلحة الجماعية والمؤسسات العمومية والتعاونيات والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية الكبرى، في إطار منظومات محلية. ويجب تمكين هؤلاء الفاعلين بالوسائل اللازمة لإطلاق دينامية داعمة للتنمية الترابية تشرك الساكنة المحلية، بارتباط وثيق مع الجهات وبتآزر مع النسيج المحلي للمقاولات الصغيرة جدا والجامعات ومراكز التكوين والبحث-التطوير بالجهة. ويمكن للمقاولات العمومية المتواجدة في بعض المجالات الترابية، ارتباطا مع مهمتها التنموية، أن تلعب دور المُجَمِّع لهؤلاء الفاعلين. وفي نفس السياق، يمكن حث شركات التنمية الجهوية والمحلية على إبرام اتفاقيات للتمويل مع الجهات مع الرفع من مساهمتها المالية عن طريق تنفيذ مشاريع ذاتية أو مشاريع في إطار الشراكة.

رجوع إلى الفهرس

من خلال وضع البعد التشاركي في قلب أولويات النموذج التنموي الجديد، تقترح اللجنة، في أفق معين، إحداث مجالس اقتصادية واجتماعية وبيئية جهوية تعمل على دعم مشاركة الفاعلين الجهويين في إعداد السياسات العمومية. كما توصي أيضا **بتعزيز الديمقراطية التشاركية أثناء إعداد برامج التنمية الجهوية وكذا عند إعداد وتقييم برامج عمل الجماعات** قصد الاستجابة بشكل أفضل لانتظارات المواطنين. ويمكن، في هذا المنظور، ربط نقل جزء من موارد الدولة إلى الجماعات الترابية بمدى احترامها لبعض معايير الحكامة الجيدة (اللجوء بشكل ممنهج إلى المشاركة على جميع المستويات، احترام المناصفة، إدماج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، احترام البيئة، إخبار المواطنين).

الاختيار الاستراتيجي الثاني : ضمان إعادة تنظيم متجدد للمستويات الترابية وتشجيع ترابطها

يدعو النموذج التنموي الجديد إلى إعادة تنظيم ترابي متجدد يضع المواطن في صلب السياسات العمومية ويمكّن من توزيع أنجع للخدمات العمومية لتصل إلى أصغر وحدة ترابية "الدوار". (أنظر الرسم البياني 3).

يتطلب ذلك الاعتراف بمكانة "الدوار" كوحدة ترابية أساسية (باعتباره مكانا لتجميع المعطيات والبيانات حول الساكنة والمنتجات المحلية والموارد الطبيعية) ومكانا تم تحديده وتهيئته، مع الأخذ بعين الاعتبار ديناميات التنمية الخاصة بهذه المناطق. لهذا الغرض، سيمكن إنشاء مرصد مخصص لجمع المعلومات على مستوى كل دوار من التوفر على معطيات موثوقة من شأنها تنوير اختيارات السياسات العمومية على المستوى المحلي. ويتعلق الأمر أيضا ببلورة آليات الديمقراطية التشاركية حول "الدوار" وجعله المكان الأول لتفويض المرافق العمومية للساكنة. وسيكون من المناسب إحداث لجن على مستوى الجماعة تضم ممثلين عن مختلف الدواوير لأجل ضمان تمفصل حيوي بين أماكن العيش ومستويات اللامركزية الإدارية. ومن شأن عمل كهذا أن يتيح خلق إطار ملائم لتشجيع وتحديد مبادرات ومشاريع صاعدة من طرف المجتمع المدني المحلي، تستجيب للتحديات الترابية.

الإطار رقم 23 : نموذج من مبادرات ومشاريع صاعدة: قرية "تيزي نوشك"

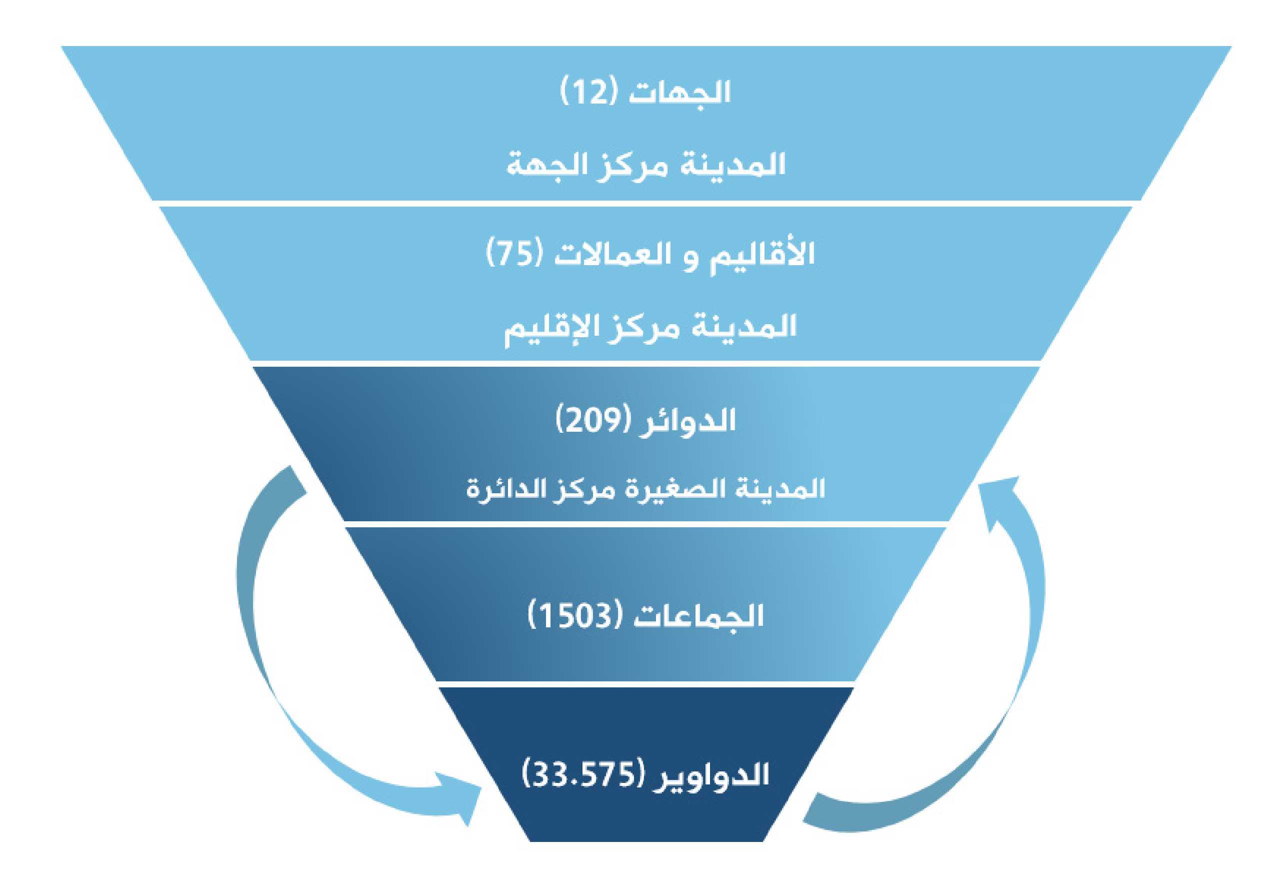
على بعد 60 كلم من مراكش، على وادي أوريكة، تقع قرية تيزي نوشك على ارتفاع 1600 متر وتضم 120 عائلة (أي 600 فرد). قبل سنة 2011 تسببت ظروف العيش الصعبة بالقرية إلى هجرة كبيرة لسكانها (إلى المدن المغربية وإلى فرنسا). وخلال سنة 2011، قام السيد رشيد الذي تلقى تكوينا في الإرشاد السياحي، بتأسيس جمعية تيزي نوشك للتنمية بدعم من السكان كان حذرا في البداية ثم صار فيما بعد أكثر حماسة. وقد كانت هذه المبادرة قاطرة لتنمية القرية ومواكبة تجديد الحكامة التي تمت عصرنتها بتعاون مع البنيات التقليدية لاتخاذ القرار (إحياء العملية التضامنية التويزة، التزامات الساكنة، نجاعة الاختيارات، تمويل وقيادة المشاريع، توظيف المنشطين والمسيرين،...). ومن خلال عمليات لفك العزلة، والتطهير، وتوفير الماء الصالح للشرب، وإعادة التشجير، ونظام تضامني، وانخراط النساء في أنشطة مدرة للدخل بعد استفادتهن من محو الأمية والتكوين، وتحسين التعليم (الأولي والإعدادي على وجه الخصوص)، والبنيات التحتية المدرسية والثقافية والرياضية، ...، نجحت القرية في تغيير مسار الهجرة القروية حيث أصبحت مكانا للازدهار واستثمار القوى الحية التي تزخر بها .

واليوم، تصدِّر قرية تيزي نوشك نموذجها إلى القرى المجاورة (الحكامة وتدبير المشاريع، التعليم الأولي والتربية، الأنشطة الاقتصادية، ...) بفضل جمعية "القرى المنفتحة" (Open Village). وتقوم شبكة "القرى المنفتحة" بعمليات للتطوير والتكوين والمواكبة تستهدف تحقيق تنمية مستقلة وإيكولوجية وتضامنية لتجمعات القرى من خلال تكوين شبكة لتيسير التعاون بين مختلف الفاعلين (اجتماعات منتظمة للمنخرطين في القرى المنفتحة، ندوات، تكوين، رحلات دراسية، ...). وسواء من خلال التكفل الذاتي والثقة التي تم إرساؤها على مدى زمني مستمر أو من خلال مضاعفة هذا النوع من المبادرات المحلية، يكشف بروز هذا النموذج الرائد قوة الإرادات المحلية والديناميات التي تتولد عنها.

بالإضافة إلى ذلك، تقترح اللجنة إعادة التفكير في توزيع الخدمات العمومية بالعالم القروي عبر استثمار "الدائرة" باعتبارها حلقة وسيطة بين الجماعة والإقليم. ويتعلق الأمر بالارتقاء بمكانة الدائرة من مجرد وحدة إدارية، كما هو عليه الحال الآن، إلى بنية للتنسيق قائمة بذاتها. وهكذا ستصبح الدائرة وحدة إدارية للقرب ونقطة التقاء المجالين الحضري والقروي. فمراكز الدوائر هي في الغالب عبارة عن مدن صغيرة يمكن أن تشكل رأس شبكة فعالة لتقديم الخدمات العمومية الموجهة للعالم القروي. وسيمكّن تجديد مهام "الدوائر" كوحدات للتنسيق من تكريس التمفصل بين المدن الكبيرة والصغيرة والمراكز الناشئة والجماعات ذات الطابع القروي من أجل تحقيق تنمية مندمجة ودامجة ومستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، **تقترح اللجنة تشجيع التعاون بين الجماعات** داخل المجال الترابي للدائرة **من خلال إجراءات تحفيزية** لإرساء مشاريع وخدمات عمومية.

رجوع إلى الفهرس





مـن أجـل تشـجيع تطـور منسـجم للعالـم القـروي تـرى اللجنـة ضـرورة ملاءمـة أدوات التهيئـة لخصوصيـات المجـالات القرويـة مـن خـلال السـهر علـى المحافظـة علـى الأراضـي الفلاحيـة الخصبـة والشروط الصحية للمساكن والأخذ بعين الاعتبار لوظيفة البنايات في الاستغلاليات الفلاحية وفي تربية المواشـي. وفـي هـذا الصـدد، فـإن إصـلاح التنظيمـات المتعلقـة بالتعميـر فـي الميـدان القـروي، عبـر دمـج النصـوص فـي مدونـة موحـدة وواضحـة، يمكـن أن يكـون مفيـدا. وفـي نفـس السـياق، سـيكون مـن الضروري إرساء سياسـة التعمير بالعالـم القروي بشـكل مندمج مع المـدن الصغيرة والمتوسـطة الحجـم، بهـدف ربـط أماكـن العيـش القرويـة بالمراكـز الصاعـدة وبالتالـي تشـجيع خلـق فـرص اقتصاديـة جاذبـة. عـلاوة علـى ذلـك، يبـدو تعميـم التغطيـة الرقميـة بالعالـم القـروي أمـرا لا منـاص عنـه لأجـل دعـم نمـو المجـالات القرويـة عبـر الإدمـاج الاقتصـادي والمالـي للسـاكنة قصـد منحهـم إمكانيـة الولـوج إلـى المعلومـة وكـذا إلـى طـرق ومنصـات للتسـويق تتيـح توزيعـا عـادلا للقيمـة المضافـة التـي تصـب بشـكل كبيـر فـي مصلحـة الوسـطاء. (انظـر رهـان الرقميـات كرافعـة للتحـول).

فـي أفـق دعـم مناعـة صمـود واسـتدامة العالـم القـروي، يجـب مواكبـة وتنميـة الفلاحـة التضامنيـة والعائليـة بشـكل كبيـر. وقـد مكّـن مخطـط المغـرب الأخضـر مـن بلـوغ نتائـج مشـجعة فيمـا يخـص زيـادة الإنتـاج الفلاحـي. ومـن أجـل تقويـة قـدرات العالـم القـروي واسـتدامة القطـاع الفلاحـي والتخفيـف مـن الازدواجيـة التـي يعرفهـا، بيـن فلاحـة تسـويقية وفلاحـة معيشـية، يجـب علـى الاسـتراتيجية المتبعـة فـي هـذا القطـاع أن تركـز أكثـر علـى الفلاحـة التضامنيـة والعائليـة. ويسـتدعي ذلـك علـى الخصـوص تحسـين نجاعـة آليـة الدعـم والمسـاعدات التـي يديرهـا صنـدوق التنميـة الفلاحيـة لأجـل توجيههـا أساسـا لفائـدة هـذه

الشريحة من الفلاحين وقصد تجاوز الإكراهات ذات الطبيعة التقنية والمالية والتأمينية التي يواجهونها. ويجب الاستمرار في التشجيع القوي لأنماط الإنتاج والتسويق داخل التعاونيات، لما يتيحانه من اقتصادات الوفرة للفلاحين الصغار، وذلك عبر استخلاص الدروس من التجارب السابقة في هذا الميدان. ويجب أيضا التركيز أكثر على دعم البحث الزراعي وعلى ترابط الفلاحة بمنظومات البحث والتطوير الترابية. وفي نفس السياق، يجب إيلاء أهمية خاصة لتثمين الإنتاج بشكل أفضل من خلال منصات لوجستيكية غذائية (أسواق الجملة، المجازر، سلسلة التبريد والنقل، التخزين، التلفيف، ...) عالية الأداء وعبر تنمية وإدماج الصناعة الفلاحية في سلاسل القيمة نحو مزيد من تحويل المواد الفلاحية بالنسبة لكل سلاسل الإنتاج التي لها قابلية لذلك. ويجب معالجة إشكالية تَجَزُّؤ الأراضي الفلاحية باعتماد حلول مبتكرة تشجع على تجميع الأراضي بواسطة تحفيزات مخصصة لهذه الغاية. وأخيرا، يجب العمل الدائم على تكوين الشباب القروي في المهن الفلاحية لأجل ضمان الحفاظ على الاستغلاليات العائلية ونقلها إلى الأجيال اللاحقة مع تحسين انتاجيتها ومردوديتها.

الاختيار الاستراتيجي الثالث : تيسير تهيئة مندمجة للمجالات الترابية وتحسين السكن وإطار العيش وتعزيز الربط بالشبكات والتنقل

تدعو اللجنة إلى مراجعة عميقة لمنظومة إعداد التراب الوطني بشكل يتلاءم وتطلعات التنمية المستدامة وأهداف تحقيق رفاه المواطنين.

ولهذا، يجب اعتماد تصور جديد للتعمير يتمحور حول مقاربات للتخطيط الحضري تتمركز حول جودة إطار العيش والتمازج الاجتماعي والوظيفي. ومن أجل القطع مع المقاربة الحالية التي تفتح المجال لتدبير وفق الإستثناءات التي تفتقد إلى التخطيط والاندماجية، تدعو اللجنة إلى اعتماد "**إطار مرجعي وطني للتنمية الحضرية**". ويمكن أن يرتكز هذا الإطار على المبادئ التالية: **1) توزيع للمجال الترابي يعزز جودة إطار عيش المواطن عبر امتزاج وظيفي أفضل للمجالات** وخصوصا بواسطة تأطير إلزام الجماعات ببرمجة مناطق خضراء وبنيات تحتية سوسيوثقافية تستجيب لحاجيات المواطنين وضمان تدبير فعال للمرافق العمومية الحضرية (النقل، النفايات، ...)، **2) تدبير مستدام للوعاء العقاري** خصوصا عبر مراقبة صارمة لسياسة الرخص الاستثنائية والتركيز على استغلال الوعاء العقاري المفتوح للتعمير من أجل تقليص امتداده الأفقي وضمان تمركزه، موازاة مع فتح مناطق جديدة، عند الاقتضاء، وفق تخطيط مسبق، **3) دعم الإدماج والتمازج الاجتماعيين** في المدن، خاصة من خلال إعادة توجيه سياسة دعم الولوج إلى السكن. ويجب أن تتمحور هذه السياسة حول منطق المساعدة المباشرة للمواطنين على اقتناء السكن، واختيار نوع السكن الملائم لهم، أكثر منه على سياسة العرض المرتكز على مشاريع السكن الاجتماعي في ضواحي المدن، والتي تفضي إلى ظهور أحياء منعزلة ومدن منامات. ويجب أن تستجيب سياسة الولوج إلى السكن أيضا لمتطلبات "إطار العيش" الذي يدعو إليه التصور الجديد للتخطيط الحضري، حتى لا يقتصر المجهود على السكن بل يدمج أيضا مسألة ولوج الأسر ذات الدخل المحدود إلى فضاءات لائقة للعيش ومتصلة بالشبكات، مع توفير خدمات عمومية للقرب.

يتطلب هذا التصور الجديد توضيح معنى حكامة التخطيط الحضري سواء على مستوى المؤسسات والفاعلين المحليين والمركزيين (دور كل منهما، ونطاق تدخله، وكيفيات التعاون واتخاذ القرار) أو على مستوى معايير التعمير وأدوات التخطيط. كما يستلزم، أيضا، تزويد الفاعلين المحليين بالإمكانيات التقنية والبشرية اللازمة بما يؤهلهم لتحمل المسؤولية والحرص على النتائج.

ومن أجل مواكبة تنمية الحواضر الكبرى التي يتزايد عددها بفعل النمو الديمغرافي والعمراني، توصي اللجنة بإرساء أدوات للتخطيط والتدبير تتلاءم وخصوصيات الأقطاب الحضرية الكبرى. ويتطلب ذلك

رجوع إلى الفهرس

حكامة جديدة وطرقا للتنسيق تدعم تظافر الجهود بين الفاعلين المؤسساتيين المعنيين بتنمية وتدبير المدينة ومرافقها في مختلف المجالات (الاقتصادية، التنقل، البنية التحتية، تهيئة المجالات، الاستدامة والابتكار). ويستلزم تحقيق تنمية منيعة للحواضر الكبرى اعتمادَ مقاربة تدمج كذلك المناطق المتواجدة في ضواحيها. ومن بين الحلول المطروحة، في هذا الصدد، يمكن التفكير في إحداث وحدة، بمشاركة الجماعات المعنية، تتكلف في حدود الاختصاصات الموكولة لها بمهمة تنسيق تنمية تلك المناطق وتوزيع الوسائل المخصصة لها بشكل أفضل. كما تتطلب تنمية الحواضر الكبرى، أيضا، تعبئة مصادر جديدة للتمويل من خلال تدبير أكثر نجاعة للنفقات والتعاون في استعمال الوسائل وكذا تدبير أمثل للموارد العقارية. وعلاوة على ذلك، يجب تشجيع شراكات مبتكرة لرفع تحديات تدبير وصيانة التجهيزات العمومية والبنيات التحتية على مستوى الحواضر الكبرى.

فيما يتعلق بالتنقل، تدعو اللجنة إلى تكريس دور مرفق النقل العمومي كخدمة عمومية أساسية وكوسيلة مفضلة للتنقل. بالنظر إلى المنحى الديمغرافي والتعميري، من الضروري الزيادة في حصة النقل الجماعي ضمن باقي طرق التنقل وضمان جودته والولوج إليه. لهذا، تقترح اللجنة وضع **استراتيجية وطنية للتنقل** تمكن من إشراك جميع الأطراف المعنية (الدولة والجماعات الترابية) حول رؤية مشتركة تحدد المبادئ والأهداف. ويجب دعم **حكامة التنقل الحضري** اعتمادا على هياكل المواكبة المحدثة مؤخرا على مستوى وزارة الداخلية لتتكفل بالقيادة الاستراتيجية والتنظيم وتوحيد المعايير. ويمكن أن يتدخل "صندوق مواكبة إصلاحات النقل الحضري والرابط بين المدن"، كشريك مالي للجماعات الترابية، بإمكانيات مالية كافية للاستجابة لحاجيات التنقل داخل المدن والحواضر الكبرى. كما يتعين أيضا، تشجيع التضامن بين الفاعلين، عبر توضيح صلاحيات الجماعات ومؤسسات التعاون بين الجماعات في هذا المجال.

ويقتضي تعزيز المرفق العمومي للنقل الحضري دعم التمويل العمومي الوطني والمحلي، سواء خلال مرحلة الاستثمار الأولي أو خلال مرحلة التنفيذ الإجرائي، وذلك من أجل جعل النموذج الاقتصادي المقترح مربحا بالنسبة للفاعلين الخواص وضامنا لجودة الخدمات. وفي إطار التحول البيئي الذي دعت إليه اللجنة والالتزام بخفض انبعاثات الكربون، يقترح توجيه منظومة النقل الحضري نحو تنقل أخضر من خلال دعم موقع المغرب في سلسلة القيمة العالمية المتعلقة بالتنقل بواسطة الطاقة الكهربائية أو الطاقة الهجينة.

أبرزت أزمة كوفيد-19 أهمية السكن اللائق وجودة إطار العيش من أجل تحقيق رفاه المواطنين، فقد دفعتهم فترات الحظر الصحي إلى قضاء المزيد من الوقت داخل بيوتهم، والحد من تحركاتهم التي اقتصرت على محيطهم القريب. وخلال فترة الحجر الصحي، تم الوقوف على هشاشة وعدم ملاءمة بعض أنماط السكن من حيث وظيفتها (مساحات تقتصر على الحد الأدنى، بنيات أساسية غير كافية...). ويؤكد هذا على حاجة كل أسرة مغربية للولوج إلى سكن لائق يلبي حاجياتها وإطار للعيش يعزز ولوجها إلى خدمات القرب. وتجدر الإشارة إلى أن الدستور يضع الحق في السكن ضمن تصنيف "الحقوق والحريات" إلى جانب التربية والتعليم والتكوين المهني والصحة والحماية الاجتماعية والتغطية الصحية والشغل والولوج إلى الموارد المائية والتنمية المستدامة. وقد ورد السكن اللائق في الخطابات الملكية السامية كشرط من شروط "الكرامة الإنسانية" و"التماسك الاجتماعي" و"العيش المشترك".

توصي اللجنة بتحسين الولوج إلى السكن وتبني سياسة للسكن تعزز التمازج الاجتماعي، وتسهم في التنقل والاندماج الاجتماعي والاقتصادي وتوفر إطارا أفضل للعيش، وتضمن الاستخدام الفعال للموارد العمومية. ووفقا للمنهجية الجديدة للتمدن التي يدعو إليها النموذج التنموي الجديد، توصي اللجنة بوضع سياسة للسكن لا تقتصر فقط على منطق العرض السكني منخفض التكلفة، بل وتسمح للأسر، خاصة تلك ذات الدخل المنخفض، بالولوج إلى إطار للعيش لائق ومرن ومستدام، وفق مقاربة

ترتكز على المستوطنات البشرية التي تتيح الولوج إلى خدمات عمومية للقرب، ووسائل نقل تستجيب لحاجياتهم الخاصة بالتنقل. ولهذا يقترح ضمان تنظيم أفضل لقطاع السكن الاجتماعي، مثلا من خلال إنشاء هيئة تنظيمية مستقلة (كما هو الحال في العديد من البلدان)، مسؤولة عن تحديد الحاجيات بشكل دقيق، على مستوى كافة الجماعات، وضمان الملاءمة بين العرض والطلب المتعلق بالسكن الاجتماعي من حيث العدد ونوعية العرض، لتحديد المعايير والمواصفات اللازمة للسكن الاجتماعي والمستوطنات البشرية (على سبيل المثال، الحد الأدنى للمساحات، والحد الأقصى للكثافة، والمساحات الخضراء والمحلات التجارية والنقل العمومي والخدمات العمومية والمكتبات والملاعب وما إلى ذلك) وعن ضمان احترامها وعن تأطير المقاولات في هذا القطاع وضمان استدامة وفعالية الموارد العمومية (العقار والتمويل) من أجل تعزيز السكن الاجتماعي.

وفقا للتوصيات المتعلقة بالتخطيط العمراني، توصي اللجنة بهيكلة عرض سكن اجتماعي داخل المدن للحد من تركيز مشاريع السكن الاجتماعي بالضواحي، وهذا يعني تحديد الأراضي المتاحة في المناطق الحضرية واستغلالها بشكل أفضل (الأراضي العمومية أو الممتلكات غير المستغلة، الأراضي المهجورة، الأراضي قيد الحجز، أو الأراضي المتنازع عليها بسبب الملكية المشتركة) من خلال، إنشاء "بنوك عقارية" إقليمية ودعم مشاريع تطوير السكن الاجتماعي داخل المدن على سبيل المثال. وهذا يعني أيضا إعادة توجيه سياسة الدولة المتعلقة بالحوافز والمساعدات المالية من سياسة قائمة على الحوافز الضريبية وتوفير الأراضي العمومية للمنعشين العقاريين نحو سياسة قائمة على المساعدات المالية المباشرة الموجهة للأسر المؤهلة مما يساهم في ملاءة الطلب ودعم اقتناء السكن داخل المدن، وضمان الاستغلال الفعال والمستهدف للموارد العمومية للدولة. وفي هذا الصدد، من المهم أيضا التصرف في المخزون السكني الحالي لضمان ترميمه وإعادة تأهيله (المباني الآيلة للسقوط، أحياء المدن القديمة وما إلى ذلك).

كما تقترح اللجنة تعزيز سوق الايجار، ولا سيما للأسر والأفراد ذوي الدخل المنخفض، لتعزيز حركية المواطنين (خاصة الشباب) داخل المملكة ودعم الولوج العادل للفرص سواء على مستوى العرض الذي لا يزال غير كاف، أو على مستوى الطلب، من خلال تطوير آليات ضمان الدولة لفائدة المستأجرين الأكثر ضعفا.

وأخيرا، من الضروري تطوير قطاع البناء والانعاش العقاري والمهن ذات الصلة بهما لمراعاة التغيرات الديموغرافية والاجتماعية التي تؤدي إلى بروز احتياجات جديدة (الأشخاص المسنين، الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، الشباب، إلخ)، وكذا الاكراهات البيئية من أجل ضمان النجاعة الطاقية. ومن المهم أيضا العمل على إضفاء المزيد من الاحترافية والهيكلة للفاعلين في قطاع السكن لضمان جودة وسلامة الوحدات السكنية المبنية وملاءمتها مع المرجعية المعتمدة في مجال التعمير، من خلال معايير وضوابط مناسبة.

أخيرا، تؤكد اللجنة على إدماج مختلف المناطق في النظام الرقمي من أجل دعم المشاركة وتحسين الولوج إلى الخدمات العمومية خاصة في المناطق النائية وبتعريفات معقولة. من أجل تقليص الفجوة الرقمية وإزالة "المناطق البيضاء" غير المرتبطة بشبكة الأنترنيت ذات الصبيب العالي، من الضروري توسيع البنية التحتية من أجل تمكين جميع المغاربة في مختلف المناطق من الارتباط الشامل بشبكة الصبيب العالي للأنترنيت، في أقرب الآجال. وسيتأتى ذلك من خلال الإعلان عن طلبات عروض موجهة إلى الفاعلين الذين يدمجون عناصر ملائمة لتقاسم المخاطر والمردودية ومخططات للموازنة بين المناطق عالية الكثافة والمناطق ضعيفة الكثافة. ومن أجل تخفيض تكلفة الاستثمارات الرقمية لفائدة المستعملين وتسريع انتشارها والتقليص من التكلفة النهائية للخدمات، يُقترح إرساء إطار ومعايير تكرس التشارك المتبادل للفاعلين في ميدان البنيات التحتية، وتبنّي نموذج استعمال

رجوع إلى الفهرس

أكثر فعالية لشبكات الألياف البصرية المتوفرة لدى المقاولات العمومية (المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، المكتب الوطني للسكك الحديدية، شركة الطرق السيارة بالمغرب، إلخ) والتي يمكن أن تقدم لجميع الفاعلين إمكانية الولوج المفتوح والمُقنن إلى الألياف البصرية العمومية.

الاختيار الاستراتيجي الرابع : الحفاظ على الموارد الطبيعية وتقوية قدرات الصمود لدى المجالات الترابية أمام التغيرات المناخية

تعتبر المجالات الترابية، خصوصا المستوى الجهوي، المدخل الأساسي للحفاظ على الموارد الطبيعية والثروات المحلية. لهذا تم التركيز على الاستدامة باعتبارها قاعدة للتنمية موازاة مع لزوم تثمين الرأسمال الطبيعي والمحافظة عليه للأجيال الحالية والقادمة.

وتعتبر اللجنة أنه **من الضروري دعم حكامة الموارد الطبيعية**، من خلال الحرص على إنسجام تدخلات مختلف الفاعلين في التفعيل العملي للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، وكذا من خلال تفعيل آليات تقييم الآثار البيئية لبرامج الاستثمار باعتبارها معيارا لا محيد عنه للاختيار بين هذه البرامج. ويجب على القطاع العام أن ينخرط كليا في هذه الحكامة، بموجب "ميثاق مثالية الإدارة " المتعلق بالاستدامة المعتمد سنة 2019.

كما تدعو اللجنة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى تنمية الفلاحة بالإدراج التام للإكراهات المرتبطة بإستدامتها. مع التركيز على التحول السريع للفلاحة المغربية نحو الزراعات التي تصمد أمام التغيرات المناخية وذات قيمة مضافة عالية، فإن اللجنة تؤكد على أهمية تقديم حلول جوهرية للعراقيل البنيوية التي تواجه الفلاحة المغربية بجعل مسألة الاستدامة والتثمين في صلب الاستراتيجية الفلاحية عبر: **1)** الاستعمال الأمثل للموارد المائية بتفضيل توسيع المساحات المسقية لصالح الزراعات التي تساهم في ضمان الأمن الغذائي الوطني وبالحرص على أن تقوم الزراعات التصديرية بتثمين الماء أخذا بعين الاعتبار كلفته المباشرة وغير المباشرة بالنسبة للدولة وللمجتمع **2)** ترشيد الاستهلاك الفلاحي للطاقة بالرفع من نسبة استعمال الطاقات المتجددة في القطاع الفلاحي بواسطة الاستعمال الواسع لتقنيات الطاقة الشمسية في ضخ المياه.

بالإضافة إلى ذلك، **تقترح اللجنة حسن استغلال الإمكانات المتاحة في مجالي الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق اللذين من شأنهما خلق قيمة مضافة في جميع المجالات الترابية**. تُشجع اللجنة على تبني استراتيجية خاصة بالاقتصاد الأخضر تطبق على الصعيد الترابي من خلال ترجيح منطق الاقتصاد الدائري الذي يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات والإمكانات المحلية. كما يجب إيلاء اهتمام خاص لتطوير سلاسل الصناعات الخضراء في مجال الطاقات الشمسية والريحية والتطهير السائل وتدبير النفايات. واستباقا للحاجيات المستقبلية من الكفاءات المرتبطة بتطوير القطاعات الخضراء، تدعو اللجنة إلى تطوير برامج التكوين الموجهة للمهن الخضراء والنهوض، عبر إجراءات تحفيزية ملائمة؛ بمبادرات البحث-التطوير والإبتكار يحملها الفاعلون في الميدان الأكاديمي والصناعي والمالي. ويمكن أيضا إدراج زراعة القنب الهندي الموجودة في بعض المناطق في إطار الاقتصاد الأخضر. لهذا، تقترح اللجنة توضيح الإطار القانوني لهذه الزراعة وتطوير منظومة للمواكبة قادرة على تثمينها في إطار يخضع للمراقبة.

في مجال الاقتصاد الأزرق، يجب تعبئة مجموع الفرص التي يتوفر عليها المغرب باعتباره بلدا بحريا يتوفر على رأسمال لامادي جد هام. وبالقدر الذي يتعين أن تشمل الإجراءات المتخذة القطاعات الاقتصادية التقليدية كالصيد والسياحة وأنشطة الموانئ، يجب عليها أن تركز أيضا على القطاعات الجديدة ذات المؤهلات العالية (تربية الأحياء البحرية، تربية الطحالب، المنتجات الحيوية البحرية، بناء

السفن وكذا الطاقات البحرية المتجددة، ...). ويستحق قطاع تربية الأحياء البحرية دفعة قوية لتحقيق الأهداف التي حددت له ضمن مخطط "أليوتيس". ويجب إعمال مخطط خاص لتنمية هذا القطاع والقيام بإرساء إجراءات تحفيزية لتسهيل الولوج إلى مدخلات تربية الأحياءالبحرية ولمواكبة المستثمرين بدعم تقني ومالي ملائم، في ارتباط بأهداف محددة للاستثمار ولنقل المهارات وتطويرها. وتستدعي التعبئة الكاملة والتامة لقدرات الاقتصاد الأزرق التعجيل بتنفيذ مخططات التنمية المتعلقة بالجهات التسع الساحلية بالمغرب. ومن شأن هذه المخططات أن تشكل رافعة لتنمية "المجمعات الساحلية" بهدف استقطاب الاستثمارات الموجهة نحو الأنشطة المدرة للثروة تساهم في الحفاظ على استدامة السواحل.

يتيح الرأسمال الطبيعي والثقافي لبلادنا أيضا إمكانات قوية لقطاع السياحة الداخلية والخارجية، وعلى الخصوص السياحة الثقافية وسياحة الاستجمام بجانب بعض مواقع السياحة الرياضية وأيضا السياحة الإيكولوجية. إن الرأسمال الطبيعي المتنوع للمملكة وتراثها التاريخي والثقافي وحسن ضيافة ساكنتها ومهاراتها في فن الطبخ وبيئتها الآمنة، كلها مميزات تجعل منها وجهة سياحية تحظى بالتقدير. ويعزز القرب، خصوصا من السوق الأوروبي، الذي ستزداد حساسيته إزاء التأثيرات البيئية والأسفار ذات الأثر المنخفض فيما يخص انبعاثات الكربون، إمكانيات المغرب في هذا المجال. ولأجل استغلالها بشكل كامل، يتعين تطوير عرض سياحي متنوع يُبرز بشكل أكبر الثروات الثقافية والتراثية للبلاد ويثمنها بشكل كامل في كل المناطق ويوسع التنشيط السياحي. لأجل ذلك، يصبح التنسيق الوثيق بين كل القطاعات المعنية أمرا ضروريا: على وجه الخصوص قطاعات الفلاحة (السياحة الإيكولوجية، المآوي والمنتزهات الطبيعية) والثقافة (تثمين التراث المادي واللامادي) والصحة (سياحة الاستجمام الصحي) والأنشطة الرياضية ذات القدرة الكبيرة على الإشعاع الدولي للمغرب.

رجوع إلى الفهرس

وأخيرا، تؤكد اللجنة على وجوب حماية التنوع البيولوجي والنظم البيئية للغابات باعتبارها رافعة أساسية لسياسة الاستدامة. وبالإضافة إلى توسيع نطاق الشبكة الوطنية للمناطق المحمية من أجل التوفيق بين حفظ التنوع البيولوجي واستعمال المجال الغابوي بطريقة مستدامة، سيكون من الضروري وضع "برنامج للغابة" يُعنى بإعادة إحياء المنظومات البيئية الغابوية والذي يجب أن يرتكز على مقاربة ترابية، مبنية على المشاركة والشراكة. ويوصى بأن يتم تصور هذا البرنامج في ارتباط بالواقع الميداني وأن يخضع إلى مقاربة تشاركية بمساهمة الجمعيات الرعوية والتعاونيات الغابوية وكذا الفلاحين الصغار. وستتيح المقاربة المبنية على الشراكات من تحديد العلاقات التعاقدية وتقاسم المسؤوليات بهدف استغلال للموارد الطبيعية يتلاءم مع وتيرة تجددها. أخيرا، يجب أن يحرص هذا البرنامج على تشجيع التكوين في هذا الميدان ودعم عمليات البحث والتطوير التي تلائم خصوصيات مختلف المجالات الغابوية.

الاختيار الاستراتيجي الخامس : **الحفاظ على الموارد المائية من خلال تثمين أفضل لها وتدبير أكثر صرامة لندرتها لفائدة الأجيال الحالية والأجيال المقبلة**

يعاني المغرب نقصا حادا في الموارد المائية، ما فتئ يتزايد. وتشكل ندرة المياه تهديدا مباشرا للتوازنات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لبلادنا، خاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة وكذا في المناطق التي يعتمد دخل ساكنتها بشكل كبير على الموارد المائية. ومن هذا المنطلق، يعتبر مشكل المياه من بين المسائل المستعجلة التي يتعين معالجتها، وذلك من خلال اعتماد مقاربة تراعي ندرة الماء بشكل ممنهج وتجعل مسألة الحفاظ عليه، على المدى الطويل لفائدة الأجيال الحالية والقادمة، من بين الأولويات. وتطرح اللجنة بهذا الخصوص أربعة مقترحات:

يتعلق الأمر، في البداية، بإصلاح القطاع وتعزيز الشفافية بشأن تكلفة الموارد المائية في كل مرحلة من مراحل تعبئتها، بدءاً من تجميعها إلى غاية توزيعها، وذلك من خلال: **1) فك الارتباط**

المالي بين الطاقة والماء، في إطار إصلاح عميق للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، يتمثل في جعل الفرعين "الماء" و"الكهرباء" مستقلين ماليا من خلال إلغاء المعادلة الضمنية للتعريفة على الماء والطاقة وجعل نموذجهما المالي أكثر شفافية. **2) إدماج تكاليف البنيات التحتية لتعبئة الماء ضمن تكلفة هذا المورد**، كشرط أساسي لوضع حد للوضعية الحالية المتسمة بمجانية خدمات السدود والسقي التي تؤدي إلى تقدير منخفض لتكلفة المورد المائي، فضلا عن اختلالات في اختيار الاستثمارات الأفضل. وتتمثل هذه التوصية في جعل الخدمات المقدمة من طرف البنيات التحتية (تخزين المياه، خفض صبيب الوديان خلال الفيضانات، الطاقة الكهرمائية) مؤدى عنها تدريجيا، مما سيمكن الجهات المكلفة بتدبير هذا المرفق من تحصيل مداخيل تساعدها على ضمان الصيانة والقيام بالإستثمارات اللازمة.

في مرحلة ثانية، توصي اللجنة بوضع تعريفة تعكس القيمة الحقيقية للمورد المائي بغية ترشيد استعماله وحسن تدبير ندرته. فمراجعة هذه التعريفة ضرورية من أجل الحصول على الموارد الدائمة التي ستمكن من الاستثمار في تعبئة موارد جديدة وفي الحفاظ على الموارد المتوفرة، فضلا عن محاربة ضياع المياه (تسربات، تبخر) وترشيد استعمالها. وسيتم ذلك على الخصوص من خلال 1) الرفع التدريجي لتعريفة المياه بالنسبة لكافة المستهلكين، أسرا وفلاحين، من أجل ضمان أداء المقابل المالي لخدمات تعبئة هذه المياه. وستتحمل الدولة مباشرة دعم أشطر الاستهلاك "الاجتماعية" بالنسبة للأسر ذات الدخل المحدود؛ 2) بالنسبة للفلاحة، سيكون من المناسب وضع آليات للتشجيع على اقتصاد الماء اعتمادا على حصص للسقي تتناسب مع مساحات الاستغلاليات الفلاحية.

في مرحلة ثالثة، سيتعلق الأمر بإنشاء وكالة وطنية لتدبير الماء. حيث ستعوض هذه الوكالة اللجنة الوزارية للماء وستعمل على التقائية السياسات العمومية والقطاعية مع تنزيلها جهويا حسب كل حوض مائي. كما يمكن تكليف هذه الوكالة بمعالجة مسألة المياه باتباع مقاربة متكاملة، من البداية إلى النهاية. وستتولى تحديد سبل توزيع موارد المياه، طبقا لتوجيهات المجلس الأعلى للماء والمناخ، وستقوم بالإعداد والمصادقة على تعريفة خدمات مختلف البنيات التحتية الموجهة إلى تعبئة وإنتاج ونقل المياه، وستشجع الوكالة، كذلك، على الاعتماد والاستعمال الفعلي لمعايير ومقاييس تعبئة وتجميع وجلب المياه الخام أو المعالجة بما يتلاءم مع الحفاظ على هذا المورد على الأمد البعيد، خاصة بالنسبة للقطاعات الأكثر استهلاكا للماء كالفلاحة والسياحة في بعض المناطق.

وأخيرا، فإنه لا يمكن تلبية الاحتياجات من الماء مستقبلا دون تعبئة الموارد غير التقليدية ودون الحفاظ على الموارد الجوفية. وسيكون من الضروري، أولا، ترشيد استعمال المياه الجوفية من خلال اعتماد أنماط الاستغلال التي تأخذ بعين الاعتبار قدرة تجديد الفرشات المائية. إضافة إلى ذلك، سيكون من المناسب اللجوء إلى تحلية مياه البحر من أجل توفير مصدر مكمل ومضمون للتزود بالماء في المدن الساحلية وتوفير موارد مائية إضافية للمساحات المسقية والتقليل الملموس من هدر المياه. ويمكن للتحكم في تكلفة الطاقة والعمل بتعريفة مناسبة تثمن بكيفية أفضل قيمة مورد الماء أن يجعلا هذا القطاع جاذبا للاستثمارات الخاصة وللشراكات بين القطاعين العام والخاص. كما يتعين أن تتم معالجة وإعادة استعمال المياه العادمة ومياه الأمطار بصفة منتظمة من أجل تلبية حاجيات المناطق المسقية وتخفيف الضغط عن السدود. ويتطلب ذلك وضع إطار تنظيمي يسمح بالإدماج الفعلي للمياه المعالجة في تخطيط استغلال المياه وتحديد المسؤوليات المتعلقة بالمعالجة وتحديد تكاليف تتبع جودة المياه التي تمت معالجتها، إلى جانب مواصفات إعادة الاستعمال الآمن والصحي للمياه المعالجة طبقا للمعايير التي وضعتها منظمة الصحة العالمية.

جدول تلخيصي للاختيارات الاستراتيجية للمحور الرابع وللأثر المنتظر منها على المواطن

الاختيار الاستراتيجي والمقترحات	الأثر على المواطن
المحور الرابع : مجالات ترابية قادرة على التكيف وكفضاءات لترسيخ اسس التنمية	
الاختيار الاستراتيجي الأول: العمل على انبثاق "مغرب الجهات" مزدهر وحيوي	
الاقتراح الأول: تسريع عملية الجهوية المتقدمة موازاة مع لاتمركز فعلي. الاقتراح الثاني: تعزيز الموارد المالية والبشرية للجماعات الترابية الاقتراح الثالث: إرساء منظومات مندمجة للدفع بعجلة الاقتصاد على مستوى الجهات. الاقتراح الرابع: تعزيز الديمقراطية التشاركية على مستوى المجالات الترابية.	خدمة المواطن بطريقة أفضل من خلال السياسات العمومية في مختلف المجالات، بفضل تدبير جهوي يستجيب بصفة خاصة لحاجياته. يستفيد المواطن من الدينامية الاقتصادية للمجالات الترابية لاسيما عبر آثارها على التشغيل وخلق فرص إقتصادية. كما أن للمواطن أيضا المزيد من الفرص من أجل المشاركة والتعبير عن حاجياته.
الاختيار الاستراتيجي الثاني: ضمان إعادة تنظيم متجدد للمستويات الترابية وتشجيع ترابطها	
الاقتراح الأول: الاعتراف بمكانة "الدوار" كوحدة ترابية أساسية. الاقتراح الثاني: إعادة التفكير في توسيع الخدمات العمومية بالعالم القروي عبر استثمار "الدائرة" كبنية للتنسيق. الاقتراح الثالث: ملاءمة أدوات التهيئة لخصوصيات المجالات القروية. الاقتراح الرابع: دعم أكبر للفلاحة التضامنية والعائلية من أجل صمود العالم القروي.	يستفيد المواطن، خاصة في العالم القروي وفي المدن الصغرى، من خدمات عمومية أكثر جودة. ويستفيد في الحواضر الكبرى من إطار عيش سليم ومتماسك.
الاختيار الاستراتيجي الثالث: تيسير تهيئة مندمجة للمجالات الترابية وتحسين السكن وإطار العيش وتعزيز الربط بالشبكات والتنقل	
الاقتراح الأول: اعتماد "إطار مرجعي وطني للتنمية الحضرية" ينبني على تصور جديد للتخطيط يركز على جودة إطار العيش والتمازج الاجتماعي. الاقتراح الثاني: تكريس دور مرفق النقل العمومي كخدمة عمومية أساسية وكنمط مفضل للتنقل. الاقتراح الثالث: تحسين الولوج إلى السكن وتبني سياسة للسكن تعزز التنوع الاجتماعي، وتسهم في التنقل والاندماج الاجتماعي والاقتصادي وتوفر إطارا أفضل للعيش، وتضمن الاستخدام الفعال للموارد العمومية. الاقتراح الرابع: تسريع الإدماج الرقمي للمجالات الترابية.	يستفيد المواطن، في الوسط الحضري، من نوعية حياة أكثر جودة، من خلال توفير مساحات للترفيه ومساحات خضراء متاحة للجميع، مع تمازج اجتماعي حامل للتماسك والعيش المشترك. كما يستفيد المواطن من خدمات جيدة للنقل العمومي في متناوله، إضافة إلى ولوج الأنترنيت ذي الصبيب العالي في كافة مناطق البلاد، مما يعزز إدماجه ومشاركته في الحياة العامة.

رجوع إلى الفهرس



<table>
<tr><th colspan="2">الاختيار الاستراتيجي الرابع: الحفاظ على الموارد الطبيعية وتقوية قدرات الصمود لدى المجالات الترابية أمام التغيرات المناخية</th></tr>
<tr><td>الاقتراح الأول: دعم حكامة الموارد الطبيعية، والحرص على التفعيل العملي للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.</td><td rowspan="2">يحظى المواطن بالعيش في بيئة سليمة توفر الرفاه، ويتم فيها الحفاظ على التنوع البيولوجي، وتصمد أمام التغيرات المناخية، وتمكّن من استعمال رشيد للموارد الطبيعية.</td></tr>
<tr><td>الاقتراح الثاني: تعزيز المجهودات الرامية إلى تنمية الفلاحة بإدماج كامل للإكراهات المرتبطة باستدامتها.</td></tr>
<tr><td>الاقتراح الثالث: حسن استغلال إمكانيات الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق اللذين يتولد عنهما تحقيق قيمة مضافة في جميع المجالات الترابية.</td><td>يستفيد المواطن من فرص اقتصادية مهمة مرتبطة بالإمكانيات المتوفرة بجهته في قطاعات محلية، مثل الاقتصادين الأخضر والأزرق، وفي الفلاحة العائلية.</td></tr>
<tr><th colspan="2">الاختيار الاستراتيجي الخامس: الحفاظ على الموارد المائية النادرة لصالحنا ولصالح أبنائنا والأجيال المقبلة</th></tr>
<tr><td>الاقتراح الأول: إعادة تنظيم القطاع وتعزيز الشفافية حول تكاليف الموارد المائية في كل مرحلة من مراحل تعبئتها.</td><td rowspan="4">يحظى المواطن بالولوج المستمر والكافي إلى الماء، وبوعي تام بخصوص ندرته وقيمته، ويتحلى بالسلوكات الكفيلة بالحفاظ عليه.</td></tr>
<tr><td>الاقتراح الثاني: وضع تعريفة تعكس القيمة الحقيقية للمورد المائي وتدفع إلى ترشيد استعماله.</td></tr>
<tr><td>الاقتراح الثالث: إنشاء وكالة وطنية لتدبير الماء.</td></tr>
<tr><td>الاقتراح الرابع: تعبئة الإمكانات التي تتيحها الموارد المائية غير التقليدية والعمل بشكل حثيث لأجل الحفاظ على الموارد الجوفية.</td></tr>
</table>



رجوع إلى الفهرس

القسم الثالث

رافعات التغيير

I. الأوراش التحولية لإطلاق النموذج التنموي الجديد

II. الميثاق الوطني من أجل التنمية

I. الأوراش التحولية لإطلاق النموذج التنموي الجديد

تتطلب التحولات الهيكلية التي يوصي بها النموذج التنموي الجديد إمكانات تقنية وبشرية ومالية هامة، لاسيما في مرحلة إطلاقها. وتعتبر اللجنة أنه من الضروري التركيز على خمس رافعات أساسية لإطلاق النموذج ومواكبة تفعيله: **1)** الرقميات كرافعة للتحول السريع، **2)** جهاز إداري مؤهل وفعال، **3)** تأمين الموارد الضرورية لتمويل مشاريع التحول، **4)** إشراك مغاربة العالم للاستفادة من معارفهم وشبكاتهم وخبراتهم، **5)** تعبئة علاقات التعاون مع الشركاء الأجانب للمملكة اعتمادا على مقاربة رابح - رابح.

1. الرقميات

تمثل الرقميات رافعة حقيقية للتغيير والتنمية. لذا، يتعين إيلاؤها اهتماما خاصا على أعلى المستويات في هرم الدولة باعتبارها محفزا للتحولات المهيكلة وذات الأثر القوي.

من شأن الرقميات أن ترفع من منسوب الثقة بين المواطن والمقاولات والدولة من خلال مساهمتها في جعل العلاقة بين الدولة والمواطن وبين الدولة والمقاولة أكثر انسيابية وشفافية، وذلك باعتماد مساطر وإجراءات مبسطة وواضحة وتقديم خدمات بجودة عالية. ويتطلب ذلك، على الخصوص، بنية تحتية ذات جودة على مستوى كل التراب الوطني. وتتيح مقاربة اعتماد المنصات المخصصة للخدمات تسهيل الولوج إلى المعلومة وتساهم في تحمل المسؤولية من قبل مختلف المتدخلين تجاه الرأي العام وتوفر قنوات جديدة لتقديم الخدمات وللمشاركة.

كما يمكن للرقميات أن تساهم في تحول جذري فيما يخص جودة الخدمات العمومية وطرق الولوج إليها، خصوصا في المناطق النائية، الأمر الذي يجعل منها وسيلة للإدماج الاقتصادي والاجتماعي والترابي. ويشكل الأداء عن بعد، من خلال تسهيل العمليات التجارية والخدماتية، فرصة للإدماج الاقتصادي والاجتماعي للساكنة في وضعية هشة والتي لا تتوفر في معظمها على حسابات بنكية.

من أجل التعبئة الكاملة للإمكانات التي تتيحها التكنولوجيات الرقمية فيما يخص الأوراش التنموية للبلاد، يتعين رفع خمس تحديات رئيسية:

- **اعتماد استراتيجية للتحول الرقمي يعهد بإدارتها إلى أعلى مستوى**. ويمكن إحداث فريق مكلف بالمهمة على شكل مندوبية وزارية مشتركة، تعمل بمنطق النتائج ومزودة بموارد بشرية ذات خبرة، لتوفير الأهلية التقنية والمؤسساتية الضرورية لقيادة هذا الورش التحولي العرضاني. على أن يتولى هذا الفريق التنسيق مع مجموع الإدارات والهياكل المعنية، مرتكزا، في مجال التنفيذ، على وكالة التنمية الرقمية.

- **تأهيل البنيات التحتية الرقمية للصبيب العالي والعالي جدا الثابت والمحمول**، وتوسيع نطاقها لتشمل مجموع التراب الوطني حتى يتمكن كل المواطنين من الولوج إلى هذه الخدمة. ويبدو الشروع في عملية تغطية التراب الوطني بالصبيب العالي أمرا ملحا ومستعجلا، بما في ذلك "المناطق البيضاء" التي لم تصلها بعد هذه التغطية، قصد تقليص الفجوة الرقمية التي كشفت عنها الأزمة الصحية المرتبطة بفيروس كوفيد-19 وإتاحة الولوج، في مجموع البلاد، إلى ربط جيد وبصبيب كاف للاستعمالات التي أصبحت ضرورية، كالتعليم عن بعد. كما يجب أن يكون ربط جميع التجهيزات العمومية كالمستشفيات والمدارس مضمونا وفعالا، بما في ذلك العالم القروي. ومن أجل تقليص تكلفة الاستثمارات الرقمية لصالح المواطنين وتسريع وتيرة إنجازها، يوصى أيضا بتعزيز التشارك في البنيات التحتية بين شركات الاتصالات، بما في ذلك شبكات الألياف البصرية المملوكة للمقاولات العمومية. ويوصى أخيرا بالرفع من مستوى المنافسة في سوق الصبيب العالي للأنترنيت الثابت والمحمول، تحت المراقبة الفعلية للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، وذلك عن طريق فسح المجال لولوج فاعلين جدد في مجال البنيات التحتية أو تقديم خدمة الولوج إلى الأنترنيت. ويجب أن يكون هذا الاستدراك على مستوى تجهيزات الربط مدعما من طرف صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات.

- **تطوير منصات رقمية بالنسبة لكل الخدمات المقدمة للمواطنين والمقاولة، وكذا منصات تسمح بالمشاركة على المستوى الوطني والترابي. ويبقى تسريع رقمنة الإدارة ضرورة مستعجلة من خلال إنشاء منصة رقمية موحدة** تسمح للمواطن بالولوج إلى كل الخدمات الإدارية الضرورية لحياته اليومية. وقد عرفت عملية رقمنة خدمات الدولة والإدارة بعض التقدم في الآونة الأخيرة من خلال اعتماد بعض القوانين المتعلقة بتبسيط الإجراءات الإدارية، وهي العملية التي بإمكانها أن ترفع من منسوب الثقة في علاقة المواطن بالدولة. لذا، يجب تسريع ورش رقمنة الإدارة الذي انطلق على أسس جيدة وذلك عبر الاعتماد والتنفيذ الفوري للقوانين المتعلقة بالإدارة الرقمية وبتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية وبالجريمة الإلكترونية، دون إغفال رقمنة الإدارة القضائية والخدمات التي تقدمها للمواطن.

- **تكوين الكفاءات بأعداد كافية تكون قادرة على إنجاز التحول الرقمي وتنفيذه على أرض الواقع**. لا يتم حاليا سوى تكوين أعداد قليلة من هذه الكفاءات سواء بالنظر إلى حاجيات القطاع الخاص أو متطلبات الإدارة. إن الرفع من أعداد المتكونين في ميدان الرقميات بالنسبة لكل درجات التكوين، من مستوى تقني ومهندس إلى درجة الدكتوراه، يغدو أمرا هاما. وسيساهم التكوين المكثف للشباب في الميادين الرقمية أيضا في تعزيز إدماجهم وولوجهم إلى سوق الشغل في ظل السياق الاقتصادي لما بعد جائحة كوفيد-19.

- **استكمال الإطار القانوني الهادف إلى ضمان الثقة الرقمية للمستعملين والسيادة الرقمية للمملكة**. في هذا الصدد، يجب تسريع وتيرة إنتاج النصوص القانونية والمراسيم التطبيقية المتعلقة بالجرائم الإلكترونية والملكية الفكرية وتدبير المعطيات الشخصية، وكذا وضع إطار مؤسساتي يضمن الاعتراف القانوني الكامل بالتفاعلات الرقمية والقيمة القانونية للوثائق الرقمية من خلال التوقيع الإلكتروني والتعريف الرقمي الموحد للمواطن، مع الحرص التام على احترام الضمانات المتعلقة بحماية المعطيات الشخصية.

2. الجهاز الإداري

يمثل الجهاز الإداري رافعة جوهرية أخرى للشروع في التغيير وقيادته. ومن شأن هذا الجهاز أن يكون حاملا ومحركا أساسيا لتنفيذ جزء مهم من أوراش التنمية بتعاون مع الفاعلين الآخرين، والذي تعتبر قدرته على الاضطلاع بهذه الأوراش، سواء على المستوى المركزي أو الترابي، شرطا لنجاح النموذج التنموي الجديد.

قصد الرفع من فعاليته، يجب أن يظل الجهاز الإداري بعيدا عن منطق الانتماء الحزبي وأن يتم توضيح اختصاصاته بشكل دقيق بحيث يتم الفصل، من جهة، بين المستوى الاستراتيجي ومستوى وضع السياسات العمومية الذي يدخل في نطاق المجال السياسي، ومن جهة أخرى، بين مستوى التقنين الذي هو من اختصاص الإدارة والمستوى العملي المكلف بالتنفيذ والتتبع الذي يعهد به إلى المتدخلين العموميين أو الخواص على المستوى الترابي. ويتطلب هذا الأمر إدارة ذات كفاءات تتحمل المسؤولية ويراعي عملها حسن الأداء وتحقيق النتائج، إدارة شفافة ومسؤولة عن قرارتها وعن قدرتها على اتخاذ المبادرات ومواكبة التغيير.

على وجه الخصوص، يظل التجديد المنتظم لمسؤولي الوظيفة العمومية العليا، على المستويين الوطني والمحلي، أحد أهم الرهانات الذي يجب أن تحظى بالاهتمام البالغ، وذلك من خلال اعتماد آليات للرفع من جاذبية هذه الوظيفة، وتحديد وانتقاء خزان للكفاءات المرشحة لتحمل المسؤوليات المرتبطة بها، وتثمين قدراتها القيادية قصد تمكينها من اتخاذ المبادرات التي يتطلبها حل المشاكل المعقدة، دون أن تكون مقيدة بهاجس الخوف من المخاطرة ومعاقبة روح المبادرة، وكذا تثمين التجربة في مختلف المجالات الترابية.

يتطلب تحسين أداء الإدارة العمومية تبسيط وتخفيف إجراءات التدبير الداخلية قصد التركيز على المهام الأفقية وعلى النتائج، وكذا من أجل جعل الآمرين بالصرف يتحملون مسؤولياتهم والتشجيع على بروز المجالات الترابية كملتقى للفعل العمومي.

يجب على المقاولات والمؤسسات العمومية، كإحدى مكونات الجهاز الإداري، أن تساهم بشكل قوي في مرحلة انطلاق النموذج الجديد، بالنظر إلى أهمية مهامها كرافعات عملية في قطاعات مهيكلة، وقدراتها التقنية الجيدة على العموم والتي تسمح بالاضطلاع بمشاريع معقدة وضخمة. وقد يستدعي ذلك تعزيز القدرات المتعلقة بإدارة التغيير لدى القيادات المكلفة بهذه الإدارات لضمان تعبئة الطاقات والكفاءات.

وفي النهاية، يتوجب على الإدارة أن تركز بشكل أكبر على جودة الخدمة المقدمة للمواطن والمقاولة من خلال تسريع مسلسل تبسيط المساطر الإدارية ورقمنتها بشكل كامل، وتمكين المواطن من الولوج إلى المعطيات العمومية، قصد السماح بالتقييم المنتظم لجودة الخدمات وبإمكانية اللجوء إلى التظلم في حال وجود نزاع أو تجاوز.



رجوع إلى الفهرس

3. تمويل النموذج التنموي الجديد

يتطلب النموذج التنموي الجديد تعبئة موارد مالية ضرورية لإطلاقه وتفعيله، كما يستدعي وضع استراتيجية تمويل ملائمة. وبحسب التقييمات الأولية، تتطلب الإصلاحات والمشاريع المقترحة في هذا النموذج تمويلات عمومية إضافية تقدر بحوالي 4٪ من الناتج الداخلي الخام سنويا في مرحلة الانطلاق (2022-2025) وبحوالي 10٪ من الناتج الداخلي الخام في مرحلة السرعة القصوى في أفق 2030. وبالفعل، ستتطلب بعض الأهداف التنموية خصوصا تلك المرتبطة بأوراش **الرأسمال البشري والإدماج** (التربية، التعليم العالي، الصحة، الحماية الاجتماعية، الشباب) نفقات عمومية مهمة ودائمة لتعميمها. مشاريع أخرى في قلب النموذج، **كالرهانات الخمسة المعتمدة**، والإصلاحات الهيكلية المصاحبة لها (الماء، الطاقة، النقل واللوجيستيك، الرقمنة..)، والتحول الهيكلي للاقتصاد، وتنمية المنظومات الترابية (مشاريع جهوية، صناديق دعم، أقطاب للبحث والتكوين، إلخ.)، يجب إطلاقها إبتداء من 2022 لتشجيع خلق القيمة ومناصب شغل ذات جودة.

تستهدف استراتيجية تمويل النموذج التنموي الجديد بالخصوص مرحلة انطلاقه، التي سيتم تحفيزها من طرف الدولة، والتي تسعى إلى ضمان شروط تولي هذا التمويل من طرف القطاع الخاص. وتستند هذه الاستراتيجية على فرضية أن الانطلاقة الناجحة ستمكن من إحداث دينامية إيجابية تؤهل النموذج التنموي الجديد إلى المساهمة في خلق موارد إضافية، وبالتالي المساهمة في التمويل الذاتي للمشاريع المقترحة. ستؤثر دينامية التحول والإصلاح إيجابيا في القدرة على تعبئة الموارد العمومية. فالأوراش الرئيسية للنموذج الجديد بالنظر لآثارها التحولية من شأنها أن تحدث نقلة نحو مستوى جديد للنمو السنوي للناتج الداخلي الخام الذي يمكن أن يستقر في حدود 6٪ ابتداء من 2025 و7٪ ابتداء من 2030. ومن شأن الدينامية الاقتصادية الإيجابية التي يُتوقع تحقيقها من خلال تسلسل ملائم للإصلاحات والمشاريع، تبتدئ بالأكثر هيكلية وذات الأثر الاقتصادي الأقوى، التي يمكنها أن تنعش المداخيل الضريبية، التي قد تساهم تدريجيا في تخفيف الحاجة إلى تمويل الدولة، وفي نهاية المطاف، استعادة استدامة المالية العمومية. ومن ثم، فإن المردودية المنتظرة من النموذج التنموي الجديد تبرر وضع استراتيجية تمويل إرادية تنظر إلى هذه النفقات الإضافية على أنها استثمارات في المستقبل على المديين المتوسط والبعيد، تأخذ بعين الاعتبار الوقع الديناميكي الذي ينتظر أن يحدثه النموذج الجديد نحو حلقة حميدة للنمو، ويضمن تخصيص الموارد الضرورية لإطلاق الأوراش المهيكلة للنموذج الجديد وتدشين مرحلة جديدة من الازدهار.

هذه الاستراتيجية ترتكز على خمس دعامات مهيكلة تحتاج للتمويل العمومي والخاص، وتهدف لإطلاق المشاريع الكبرى للنموذج التنموي الجديد، التي يجب تفعيلها بشكل متزامن:

- **سياسة مالية تتماشى مع أهداف النموذج التنموي الجديد، تعيد توزيع الموارد الضرورية لأوراشه التحولية.** ويتأتى ذلك، بالخصوص، من خلال إعطاء الأولوية لتخصيص الموارد للرأسمال البشري، عبر إعادة توجيه تكاليف المقاصة نحو آليات مندمجة للحماية الاجتماعية والسجل الاجتماعي الموحد، ومن خلال ترشيد التحويلات الموجهة إلى المؤسسات والمقاولات العمومية والرفع من ربائحها وذلك عن طريق إصلاحها والارتقاء بحسن أدائها. وبشكل أعم، من شأن مراجعة استراتيجية للنفقات ولبرمجة الميزانية على المدى المتوسط أن تسمح بضمان تخصيص أفضل للموارد في انسجام مع الأهداف المرسومة.

- **سياسة ميزانياتية مرنة تندرج في إطار الدينامية المتوسطة والبعيدة المدى التي يتطلبها كل نموذج تنموي.** إن اللجوء المتزايد للاستدانة على المدى القصير أمر لا غنى عنه، ويجب أن يستعمل، بكيفية هادفة، لتمويل المشاريع والأوراش الحاملة للتطوير الهيكلي والنمو على المدى

المتوسط والبعيد، بالخصوص في الرأسمال البشري والتحول الاقتصادي. هذه المقاربة تجعل من الضروري القطع، على الأقل مؤقتا، مع القواعد الماكرواقتصادية الكابحة، مع الحرص في الوقت ذاته على الاستدامة المالية على المدى المتوسط والبعيد الضرورية للحفاظ على ثقة الفاعلين الاقتصاديين. ويمكن أن يرتكز اللجوء إلى الاستدانة على الفرص المتاحة داخل سوق الرساميل، وعمليات التدبير النشط للدين وكذا على فرص التمويل بشروط ميسرة وبالإضافة إلى مختلف آليات التمويل المتاحة في إطار الشراكات الدولية.

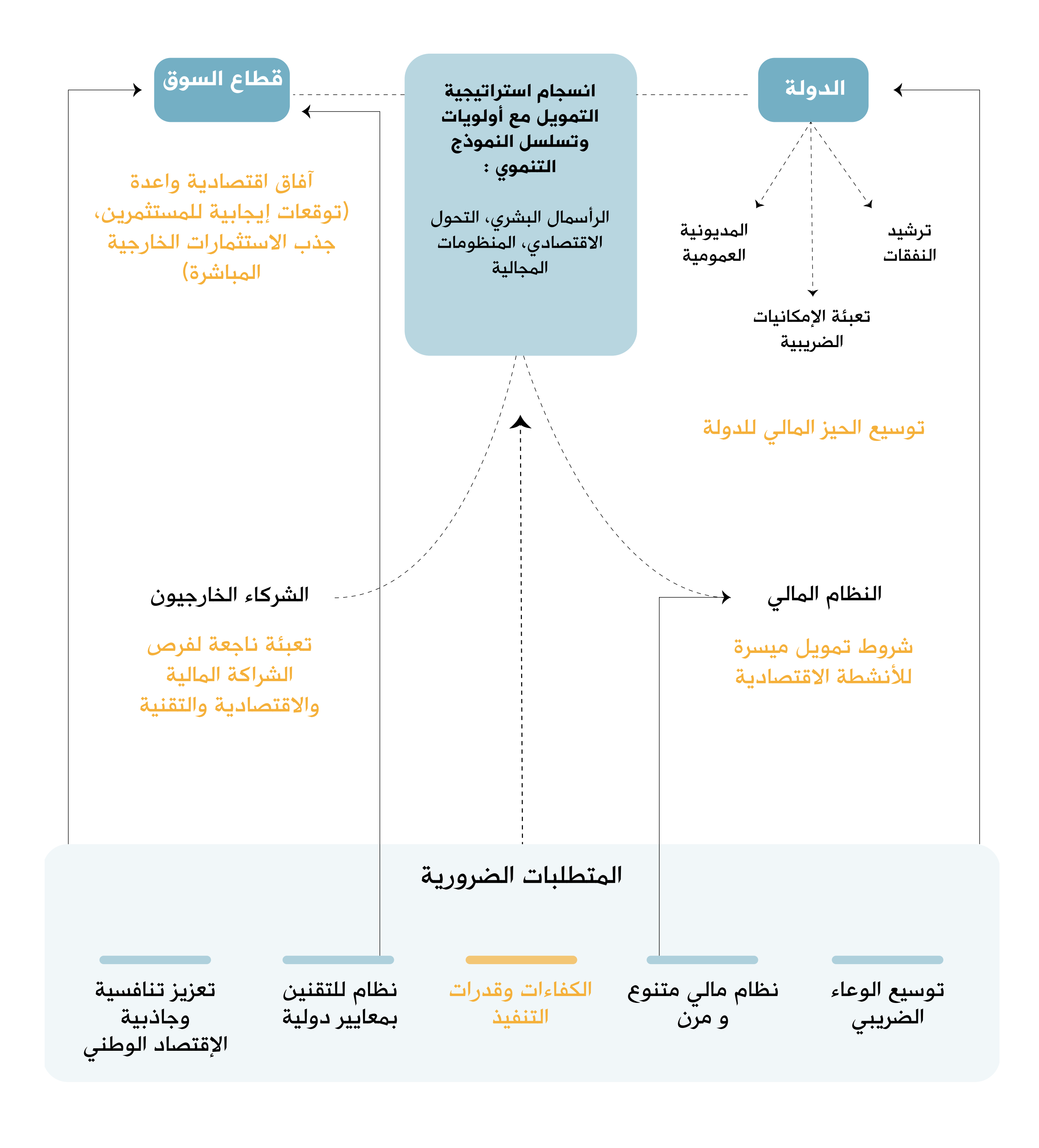
- **سياسة جبائية أكثر فعالية، من شأنها تعبئة موارد إضافية، تقدر بنسبة تتراوح ما بين 2٪ و3٪ من الناتج الداخلي الخام**. وسيتأتى ذلك من خلال تحسين العدالة الضريبية وتوسيع الوعاء الضريبي وإدماج القطاع غير المهيكل، دون إغفال ترشيد النفقات الجبائية بشكل عام، لا سيما المجالات التي لم يعد الإعفاء الجبائي فيها مبررا.

- **إطلاق عملية التحول الهيكلي للاقتصاد، بشكل يمكن من خلق موارد إضافية على المديين المتوسط والبعيد تضمن استدامة النموذج، وتعبئة المؤسسات والمقاولات العمومية والقطاع الخاص الوطني والدولي**. إن تحقيق نمو قوي وأكثر قدرة على خلق مناصب شغل ذات جودة تحرك الطلب الداخلي، لا يمكن أن يتم بدون الإطلاق السريع لعملية تنويع الاقتصاد والرفع من قدرته على اغتنام كل إمكانات النمو. وفي إطار هذه الاستراتيجية التمويلية، يتم ضمان الاستدامة من خلال دينامية النمو التي تحقق موارد جبائية إضافية وتسمح بتخصيص هذه الموارد بالأولوية للأوراش المرتبطة بالرأسمال البشري والإدماج، التي ستحتاج المزيد من التمويل في أفق تنفيذ النموذج التنموي الجديد. ويستدعي هذا التحول الهيكلي التفعيل السريع لاستراتيجية التنويع التي يدعو إليها النموذج التنموي الجديد، وكذا وسائل ذات أثر قوي كرافعة للاستثمار الخاص المنتج، كتلك المعتمدة في إطار صندوق محمد السادس للاستثمار. كما تستدعي أيضا تعبئة قوية للمؤسسات والمقاولات العمومية، خاصة تلك العاملة في قطاعات استراتيجية لتلعب دور قاطرات اقتصادية ولإضفاء الحيوية على المنظومات الترابية، وذلك وفق توصيات النموذج التنموي الجديد المتعلقة بالمساهمة المالية للدولة في المقاولات العمومية وبإصلاح بعض القطاعات الرئيسية (الطاقة، الماء، الرقميات، اللوجستيك، إلخ).

- **شروط ملائمة للرفع من الاستثمار الخاص الوطني والدولي، من خلال إطار استثماري جاذب وتنويع آليات وأنظمة التمويل وجعلها في خدمة التحول الاقتصادي**. لتحقيق أهدافه، يرتكز النموذج التنموي الجديد على تعبئة قوية للاستثمار الخاص، ويدعو إلى زيادة ملموسة في مساهمة هذا القطاع في الاستثمار (التي تناهز نسبتها حاليا 35٪). وبالفعل، فإن التحول التدريجي نحو مستوى جديد للنمو يبقى مشروطا جزئيا بدينامية قوية للاستثمار الخاص، خاصة في القطاعات المنتجة، والتي يمكن أن تتجسد في زيادة حصته في التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت وفي مكاسب رفع الإنتاجية. وتقتضي الزيادة في الاستثمار الخاص: 1) تنويع آليات وأنظمة التمويل، من خلال عروض تمويل بنكية تنافسية وسوق حيوي للبورصة وذو جاذبية يعتمد معايير للتقنين تتوافق مع أفضل المعايير الدولية واللجوء لتمويلات مبتكرة؛ 2) تعبئة ناجعة للادخار المؤسساتي وتسخيره لفائدة التمويلات بعيدة المدى للنموذج التنموي الجديد، عن طريق ملاءمة الإطار التنظيمي المتعلق بصناديق التقاعد والحماية الاجتماعية والتأمينات، بالإضافة إلى إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع المالي؛ 3) تطوير شراكات بين القطاعين العام والخاص وتركيبات مالية مبتكرة لتمويل المشاريع، بالخصوص عبر فتح بعض القطاعات للاستثمار الخاص ووضع إطار للتقنين يتوافق مع المعايير الدولية وتحضير حزمة من المشاريع ذات القابلية للتمويل البنكي؛ 4) تعزيز القدرة على جذب الاستثمارات الخارجية المباشرة.


رجوع إلى الفهرس

استراتيجية تمويل النموذج التنموي الجديد
خلق دينامية إيجابية ودامجة تضمن الاستدامة



4. مغاربة العالم

يؤكد النموذج التنموي الجديد على المكانة الخاصة لمغاربة العالم، الذين يشكلون قوة ورصيدا مهما في مسار تنمية البلاد. وتؤكد اللجنة مجددا، في هذا الإطار، على أهمية تفعيل الأحكام الدستورية من أجل تمثيل أفضل لجاليتنا في الخارج، وذلك بالخصوص من خلال تعزيز مجلس الجالية المغربية بالخارج. **كما تدعو اللجنة، أيضا، إلى التركيز على تنفيذ سياسات متجددة وملائمة لاحتياجات وانتظارات هذه الشريحة المهمة من الشعب المغربي والدفاع عن مصالحها لدى بلدان الإقامة.**

ولأجل تعبئة أكبر لكفاءات مغاربة العالم خدمةً لتنمية بلادنا، **توصي اللجنة باعتماد مقاربات محفزة تعزّز جذب مغاربة العالم ذوي المؤهلات العالية والعاملين في القطاعات المتطورة،** مثل التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، والتكنولوجيا البيولوجية أو الطاقات المتجددة. وسيكون من المناسب، بهذا الصدد، إحداث قاعدة بيانات لمغاربة العالم يمكن للمؤسسات المغربية العمومية والخاصة الولوج إليها.

تعتبر اللجنة أن تعبئة مغاربة العالم قصد تنمية أنشطة البحث العلمي والبحث-التطوير والابتكار أمر أساسي، بالنظر إلى الخبرة التي اكتسبوها في هذا المجال. ويتطلب تحقيق هذا الهدف الشروع في اتخاذ بعض التدابير القبلية التي تهم، على الخصوص، هيكلة منظومة البحث العلمي وربطه بالأولويات الاستراتيجية للبلاد، وذلك من خلال برامج وطنية محددة بوضوح وتعتمد على حكامة شفافة وتكون موضوع تتبع وتقييم منتظمين.

تشكل خصوصية مغاربة العالم، باعتبارهم حلقة وصل بين المغرب وباقي بلدان العالم، فرصة ثمينة يجب استثمارها. فمن خلال دورهم كـ"جسر" بين السوق الوطنية والأسواق الدولية، يمكن لمغاربة العالم أن يساعدوا على تعبئة رؤوس الأموال، وتطوير شراكات جديدة، أو الولوج إلى كفاءات وخبرات غير متوفرة بالمغرب، وأيضا الترويج لمنتجات وخدمات مغربية. كما أنه بإمكان الجالية المغربية بالخارج تعزيز جهود الإشعاع الدولي للمملكة المغربية بالاعتماد سواء على البنيات الموجودة حاليا أو على الفضاءات القابلة للتعبئة في بلدان الإقامة، من أجل نشر الثقافة المغربية في الخارج.

فيما يتعلق بتدفقات التحويلات المالية لمغاربة العالم نحو المغرب التي تساهم بشكل كبير في توازن ميزان الأداءات لبلادنا، يتوجب الحفاظ عليها وتعزيزها من خلال تطوير منتجات مالية تتماشى وأهداف استثمارات مغاربة العالم، خصوصا لصالح الأجيال الجديدة. وبالإضافة إلى التحويلات المالية، ينبغي العمل على تشجيع استثمارات مغاربة العالم بالمغرب عبر اعتماد سياسة شاملة ومندمجة ترتكز على آليات للمواكبة وربط الاتصال مع حاملي المشاريع في المغرب. وفضلا عن ذلك، ينبغي القيام بمبادرات قوية ومنتظمة في مجال التواصل لشرح وتوضيح الإطار القانوني والتنظيمي والمسطري المعتمد وطنيا وتوفير المعلومات الضرورية حول فرص الاستثمار في المغرب، حسب الجهات والقطاعات.

إضافة إلى ذلك، تؤكد اللجنة على ضرورة مواصلة المجهودات الرامية إلى تعزيز وتقوية الروابط الثقافية واللامادية مع هذا المكون الأساسي والهام من الشعب المغربي، وذلك من خلال الرفع الملموس من جودة محتوى البرامج الثقافية الحالية بالحرص على التنظيم الدوري لتظاهرات سوسيو ثقافية وتقديم دروس في اللغات العربية والأمازيغية لفائدة الأجيال الجديدة المزدادة ببلدان الإقامة، وكذا بوضع منصات رقمية للتعلم رهن إشارتهم لتمكينهم من التعرف بشكل أفضل على الإرث الثقافي لبلدهم الأصلي. وفي هذا الإطار، تدعو اللجنة إلى تعزيز وترسيخ المجهودات المبذولة من طرف المؤسسات الفاعلة الرئيسية، كما هو الشأن بالنسبة لقطاع الشؤون الخارجية ومجلس الجالية المغربية بالخارج ومؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج. لهذا الغرض، **توصي اللجنة بإحداث وكالة مغربية للعمل الثقافي بالخارج لتوحيد مجهودات مختلف الفاعلين في هذا المجال ودعم تعبئة مغاربة العالم.**


رجوع إلى
الفهرس

كما تجدر الإشارة الى أهمية الجالية اليهودية المغربية المتواجدة عبر العالم. وقد ظلت هذه الجالية مرتبطةً إرتباطا وثيقا ببلدها الأصلي المغرب، وتبدي إهتماما كبيرا بالعمل الذي تقوم به المملكة فيما يخص الحفاظ على أماكن الذاكرة اليهودية (المقابر، المعابد، المتاحف ...) وتثمين تراثها غير المادي. إن إقرار الدستور بالرافد العبري كأحد مقومات الهوية الوطنية وإعتماد المملكة لسياسة خارجية مرتكزة على الانفتاح والتوازن يساهمان في خلق دينامية من شأنها تعزيز مساهمة هذه الجالية في المسار التنموي بالمغرب وتعزيز قيم السلام والتسامح والحوار.

5. الشراكات الدولية للمغرب

يكرس النموذج التنموي الجديد اختيار المغرب، الذي لا رجعة فيه، في الانفتاح على محيطه الإقليمي والدولي والتزامه الدائم بالدفاع عن القضايا المشتركة ومساهمته في رفع التحديات العالمية. ويساهم بذلك في إشعاع المغرب انطلاقا من خصوصية المملكة المغربية وثوابتها، وفي احترام سيادتها ووحدتها الترابية.

تعيد اللجنة التأكيد على تشبث المغرب بفضاءات التضامن كما تم تحديدها ضمن تصدير الدستور، خاصة، التشبث ببناء الاتحاد المغاربي، وكذا الانتماء إلى الأمة العربية والإسلامية. وتراهن اللجنة على مغرب فاعل في تنمية القارة الأفريقية، بالنظر إلى علاقاته التاريخية مع هذا الجزء من العالم وإلى الطاقات التي يزخر بها على المستوى الاقتصادي والبشري والثقافي. في نفس الوقت، تؤكد اللجنة مجددا على أهمية التزام المغرب بإقامة فضاء للتعاون القوي مع الاتحاد الأوروبي والجوار الأورو-متوسطي، وعلى دور المغرب كفاعل أساسي في العلاقة الأورو-إفريقية. فضلا عن ذلك، تدعو اللجنة إلى مواصلة استراتيجية تنويع التحالفات والشراكات مع المناطق الأخرى من العالم لجعلها رافعة لتوسيع الأسواق الخارجية وتعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمارات الخارجية المباشرة. هذه التحالفات تشكل لبنة إضافية لتكريس وضع المغرب كملتقى جهوي بين أوروبا وإفريقيا وبين الشرق والغرب.

يقتضي تفعيل أوراش التحول المقترحة من طرف النموذج التنموي الجديد، تعبئة الشراكات الدولية سواء لتعزيز الاستثمارات أو لدعم عملية نقل التكنولوجيا والمهارات في إطار التعاون والشراكات ذات الطبيعة التقنية والاستراتيجية وبمقاربة ترتكز على التنمية المشتركة. وستصبح هذه الشراكات أيضا رافعة لتوسيع الأسواق التجارية الخارجية تُمكِّن من إنعاش العرض الوطني القابل للتصدير وضمان تنوعه الجغرافي والقطاعي. ويمكن للنموذج التنموي الجديد، بناء على السياسات التحولية التي يرتكز عليها، أن يشكل أيضا قاعدة لتقوية التعاون جنوب-جنوب حول استراتيجيات تنموية ونشرها في بيئات تعاني إكراهات قوية في مجال الموارد.

تتمثل الرهانات المحددة في إطار النموذج التنموي الجديد للمغرب في: **1)** أن يصبح المغرب بلدا رقميا حيث تتم التعبئة الكاملة للتكنولوجيات الرقمية بالنظر إلى قدرتها التحولية والاقتصادية؛ **2)** أن يصبح مركزا للتعليم العالي والبحث والابتكار على مستوى منطقته؛ **3)** أن يغدو الرائد الإقليمي للطاقة ذات الانبعاثات المنخفضة من الكربون؛ **4)** أن يرقى إلى مستوى قطب مالي مرجعي؛ **5)** أن يجعل من علامة "صنع بالمغرب" علامة للجودة والتنافسية والاستدامة، مما يشكل رافعة جوهرية لتعميق شراكاتنا الدولية وللتموقع الاستراتيجي للمغرب على المستوى الإقليمي والدولي، وكذا لتعزيز مكانة المغرب والدور الذي يلعبه على المستوى الدولي.

في إفريقيا، بداية، التي تعد قارة المستقبل، تتيح شبكة اتفاقيات التعاون التي تربط المغرب ببلدان قارته وبالإضافة إلى إمكانات المتاحة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (ZLECA) آفاقا واعدة للتعاون. وفي امتداد للاستراتيجية الإفريقية التي بادر إليها صاحب جلالة الملك محمد السادس،

فإن رهانات النموذج التنموي الجديد يمكن أن تشكل رافعة لتعميق علاقات التعاون والتنمية المشتركة مع إفريقيا على المستوى الثنائي والإقليمي والقاري. ومن شأن هذه المقاربة أن تشجع علاقة متجددة مع إفريقيا، علاقة على أساس رابح-رابح تعبئ التكاملات وتحفز على التوجهات الاقتصادية المتخصصة، وتساهم في بناء سلاسل قيمة إقليمية في قطاعات ذات مؤهلات قوية (الصناعة الفلاحة، النسيج، صناعة السيارات، السياحة، التعليم العالي، الابتكار، الصناعة الثقافية، التنمية المستدامة وصناعة الأدوية).

نظرا لتجاوبها مع مجالات تخدم المصلحة المشتركة ولقدرتها على خلق المنفعة المتبادلة، فإن رهانات النموذج التنموي الجديد يمكنها أن تشكل أيضا رافعة لتعميق وتنويع الشراكة المميزة التي تربط المغرب بالاتحاد الأوروبي. ويتعلق الأمر هنا بما يلي: **1)** رهان الطاقة التنافسية أو الخضراء التي يتوفر بشأنها المغرب على مؤهلات للمساهمة في الميثاق الأخضر للاتحاد الأوروبي الذي يروم استيراد 40 جيكا واط من الطاقة المتجددة في أفق 2050، **2)** رهان المعرفة من خلال تعزيز التعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، **3)** رهان التكنولوجيا الرقمية حول فضاء "شنغين للمعطيات" (حماية المعطيات، الحوسبة السحابية (cloud)، الأداء بواسطة الهاتف المحمول)، **4)** رهان المركز المالي الجهوي الذي يمكن المغرب من أن يصبح منصة قارية تتيح الفرص للمستثمرين الأوروبيين الباحثين عن استثمارات مثمرة، **5)** رهان علامة "صنع بالمغرب" الذي سيجعل من المغرب وجهة لجذب المقاولات الأوروبية التي تبحث عن نقل أنشطتها إلى بلدان قريبة من الأسواق الكبرى الواعدة.

كما ينبغي تعزيز البعد الأطلسي للسياسة الخارجية للمملكة عبر تعميق روابط الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال التعبئة الكاملة لإمكانات إتفاقية التبادل الحر وللفرص التجارية والاستثمارية المتاحة. إن الاعتراف الأخير من قبل الولايات المتحدة بسيادة المغرب على صحرائه والإعلان عن فتح قنصلية للولايات المتحدة في الداخلة، يؤشر على دينامية خاصة سواء في مجال التعاون الثنائي أو فيما يخص التعاون الموجه نحو القارة الإفريقية. وتشكل الإتفاقيات الموقعة مع الشركة الأمريكية لتمويل التنمية الدولية آفاقًا جديدة لإرساء أسس تعاون إقتصادي دينامي ومبتكر في عدة مجالات ذات الطابع الإستراتيجي، مع ما يترتب عن ذلك من آفاق للسلام والإستقرار داخل المنطقة الأورو-متوسطية والقارة الإفريقية. علاوة على ذلك، فإن تعزيز العلاقات مع كندا ودول أمريكا اللاتينية يمكن أن يساعد في تقوية هذا البعد الأطلسي للمغرب وخلق فرص إقتصادية جديدة لكافة الأطراف.

وتؤكد اللجنة على أهمية الشراكة الإستراتيجية التي أقامها المغرب مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، بحيث أنها تتيح فرصاً للشراكات في المجالات الرئيسية ذات الصلة بتفعيل النموذج التنموي الجديد.


رجوع إلى الفهرس

ينبغي أن يتم تعزيز علاقات الشراكة مع الدول الصاعدة، خاصة تلك التي أبرم معها المغرب شراكات استراتيجية، كالصين والهند وروسيا، بالنظر إلى المكانة التي تحتلها هذه البلدان ضمن التوازنات الجيو-سياسية والجيو-اقتصادية الحالية، والمستقبلية في ظل عالم ما بعد أزمة كوفيد-19. تندرج ضمن هذا الإطار الإجراءات المتخذة حديثا لتعميق علاقات المغرب مع الصين، من خلال انضمام المملكة للمبادرة الصينية المتعلقة بمبادرة "الحزام والطريق"، وإحداث مشروع مدينة محمد السادس "طنجة تيك"، كما ينبغي تعميق هذه العلاقات لجعلها رافعة استراتيجية تكرس التموقع الإقليمي والدولي لبلادنا.

من أجل تعبئة كل الإمكانات التي تنطوي عليها هذه الشراكات الدولية في سبيل إشعاع المملكة المغربية ودعم تنافسيتها وجاذبيتها، توصي اللجنة باعتماد استراتيجية مندمجة لعلامة "صنع في المغرب"، قادرة على توحيد المجهودات وعلى تظافر الإمكانيات والوسائل التي يتوفر عليها الفاعلون المعنيون بالترويج الاقتصادي والثقافي للمغرب بالخارج.

II. الميثاق الوطني من أجل التنمية

يتطلب التنفيذ الفعلي للنموذج التنموي تعزيز وظيفة القيادة الاستراتيجية والتتبع وإدارة التغيير. ويتسم مسلسل التغيير بالصعوبة أينما كان، إذ يفترض قبل كل شيء وجود قيادة والتزام قوي وأيضا الاستمرارية والمثابرة وتحمل المخاطر والتدبير الدائم لمظاهر مقاومة التغيير. تبين التجربة الدولية أن الرؤى المرتبطة بالتنمية، على مستوى بلد ما، تتوفر على مزيد من حظوظ النجاح عندما تصاحبها مقاربة أكيدة ومدعومة بتعبئة وانخراط الفاعلين، وكذا بآلية للتتبع والقيادة الاستراتيجية، التي تدفع بقوة نحو بلوغ الهدف المنشود، ولتجاوز المعيقات المحتملة.

من أجل ترسيخ النموذج التنموي الجديد كمرجعية مشتركة للفاعلين، وحث جميع القوى الحية على إنجازه، تقترح اللجنة ترجمته في صيغة "ميثاق وطني من أجل التنمية". وسيشكل هذا الميثاق لحظة توافقية لانخراط جميع الفاعلين في مجال التنمية حول طموح جديد للبلاد، ومرجعية مشتركة تقود وتوجه عمل جميع القوى الحية بكل مشاربها. ويمكن للميثاق أن يمثل الآلية الكفيلة بتجديد علاقات الدولة مع الفاعلين في مجال التنمية (أحزاب سياسية، مؤسسات دستورية، قطاع خاص وشركاء اجتماعيون، مجالات ترابية والقطاع الثالث)؛ تجديدٌ تتلخص عباراته الأساسية في: تحمل المسؤولية، التمكين، التفريع، الشراكة، الاستدامة والإدماج.

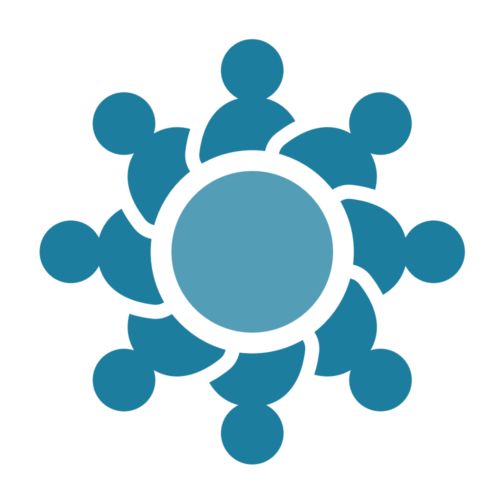
هذا الميثاق يمكن أن يتم اعتماده بشكل علني من طرف الفاعلين المعنيين، وسيشكل التزاما معنويا وسياسيا قويا أمام جلالة الملك والأمة برمتها. وسيمهد هذا الميثاق الطريق لمرحلة تاريخية جديدة في مسار تنمية البلاد، سواء على مستوى رمزيته أو على مستوى بعده الاستراتيجي وطبيعته الوظيفية.

انطلاقا من النموذج التنموي الجديد، يمكن لمضمون الميثاق أن يحدد الطموح المشترك، وأن يعلن عن الأولويات والأهداف الوطنية ومبادئ العمل وإطار ترسيخ الثقة والمسؤولية والتزامات الأطراف المعنية للعمل في اتجاه الهدف المنشود ولتطبيق المبادئ المعتمدة. سيكون الميثاق الوطني للتنمية هو الإطار العام للانسجام وتظافر الجهود بين مجموع الفاعلين ولتحديد الأولويات الاستراتيجية التي تؤطر تخصيص الموارد ولقيادة التغيير. ويمكن أن يركز الميثاق على الاختيارات الأساسية للتنمية، التي تعد قاعدة مشتركة للأمة جمعاء من أجل فسح المجال لتعدد اختيارات الأحزاب السياسية بخصوص تفعيل السياسات العمومية. ويمكن للميثاق أن يكون، أيضا، ترجمةً للطابع المتفرد الذي يميز النموذج المغربي ولقدرته على الإشعاع على المستوى الدولي من خلال خلق شروط وضوح الاختيارات التنموية الكبرى للبلاد على المديين المتوسط والبعيد.

وهناك وظيفة أخرى للميثاق تتمثل في أن يشكل إطارا لقيادة وتتبع تفعيل الرؤية التنموية الخاصة بالبلاد. وفي هذا الاتجاه، يمكن للميثاق أن يتضمن الإشارة إلى آليات التتبع المنتظم لتقدم الأوراش التي تم اعتمادها في إطاره. ويمكن أن تضم هذه الآليات، مثلا، إعداد تقارير سنوية للأطراف المعنية فيما يخص عملياتهم المنجزة لفائدة تحقيق أهداف الميثاق، وكذا تنظيم لقاءات بين جميع الفاعلين أو تقديمهم حصيلة منتظمة عن كل مرحلة. وينبغي، أيضا، أن تقوم آليات تتبع الميثاق هذه بالإخبار المباشر للمواطنين بخصوص تقدم إعمال الميثاق الوطني.

امتدادا لاعتماد الميثاق الوطني للتنمية، توصي اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي بإحداث، تحت السلطة المباشرة لصاحب الجلالة الملك، آلية لتتبع النموذج التنموي الجديد وحفز الأوراش الاستراتيجية ودعم إدارة التغيير. ستمكن هذه الآلية، من خلال السهر على الانسجام العام والملاءمة الاستراتيجية وعبر حفز ودعم الإصلاحات المولدة للتحولات، ومن تمكين الفاعلين المعنيين من تحمل المسؤولية ومن تقوية حسن الأداء العام.

يمكن أن تسند إلى هذه الآلية، التابعة لجلالة الملك، المهام التالية: **1)** العمل على التعريف بالنموذج التنموي الجديد (المرجعية والميثاق الوطني للتنمية) وضمان نشره على نطاق واسع عبر جميع وسائل التواصل، **2)** تصميم ووضع رهن إشارة الهيئات والسلطات المعنية أدوات منهجية ترمي إلى تسهيل التنفيذ المنسجم والفعال للنموذج التنموي الجديد، **3)** السهر على انسجام الاستراتيجيات والإصلاحات المقترحة لأجل تفعيل النموذج التنموي الجديد مع المرجعية والميثاق الوطني للتنمية قبل اعتمادها من طرف السلطات المختصة، عن طريق الإدلاء بآراء وتوصيات؛ **4)** ضمان تتبع تفعيل الأوراش الاستراتيجية التي تقودها السلطات المكلفة بها ورفع التقارير بشأن ذلك إلى جلالة الملك؛ **5)** دعم إدارة التغيير من خلال المساهمة، بناء على التعليمات الملكية السامية، في إعداد مشاريع استراتيجية لدعم السلطات والهيئات المختصة وفي تجريب الأوراش المبتكرة وفي تطوير مسالك تنفيذية خاصة ب"التكوين-الفعل" وبتدبير التغيير داخل الجامعات ومدارس التكوين المتخصصة.



أعضاء اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي



- شكيب بنموسى، رئيس اللجنة
- عدنان عديوي
- رجاء أغزادي
- محمد العمراني بوخبزة
- فريدة بن اليزيد
- ليلى بنعلي
- محمد بنموسى
- رشيد بن الزين
- حميد بوشيخي
- أحمد بونفور
- رجاء شفيل
- أحمد رضى شامي
- نور الدين العوفي
- غيثة القادري
- خديجة الكاموني
- محمد فيكرات
- رشيد كراوي
- نرجس هلال

- حكيمة حميش
- العربي الجعيدي
- إدريس جطو
- أحمد جوماني
- إدريس كسيكس
- غيثة لحلو اليعقوبي
- فؤاد العروي
- خالد مشاط
- عبد اللطيف ميراوي
- نور الدين عُماري
- لكبير أوحجو
- حسن رشيق
- يوسف سعداني حسني
- السعدية السلاوي بناني
- كريم التازي
- مصطفى التراب
- محمد الطوزي
- ميشيل زاوي



اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي

LA COMMISSION SPÉCIALE SUR LE MODÈLE DE DÉVELOPPEMENT



WWW.CSMD.MA/RAPPORT-AR